جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة القادسية
كلية الادارة والاقتصاد
قسم الاقتصاد

الاستثمار في قطاع السياحة وانعكاساته على بعض مؤشرات التنمية المستدامة - تجارب دولية مختارة مع اشارة للعراق

رسالة مقدمة

الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد / جامعة القادسية

وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية

من قبل الطالبة

هيلين سعد داود

بأشراف

الاستاذ الدكتور امل اسمر زبون

هـ 1444 م٢٠٢٢

بسم الله الرحمن الرحيم

(فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً وَأَمَّا مَا يَنْفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الْأَرْضِ)

صدق الله العلي العظيم

سورة الرعـد

الآية(17)

الاهـــــــــداء

الى سيد الانبياء والمرسلين وخاتمهم ....محمد (ص)

الى مصابيح العلم والعروة الوثقى ومعدن الرسالة ....

اهل البيت (عليهم السلام)

الى صاحب العصر والزمان (عج)

الى الغائبة عن عيني والحاضرة في قلبي ...امي رحمها الله

الى من غمرني بعطفه وحنانه ...ابي

الى سندي الدائم وملجأي الذي ارتاح اليه.... خالتي شذى

الى من جسد الحب بكل معانيه رفيق دربي ...زوجي

الى بلسم ايامي ...اخي واخواتي

اهدي جهدي المتواضع هذا

الشكر والعرفان

نحمد الله ونشكره على إعطائه لنا الصبر والإرادة على إتمام هذا العمل المتواضع، ولقول الرسول ﷺ: ((**مَنْ صَنَعَ إِلَيْكُمْ مَعْرُوفاً فَكَافئُوهُ فَإِذَا لَمْ تَجِدْ مَا تُكَافئوهُ فَادْعُوا لَهُ حتى تَرَوْا أَنَكُمْ كافأتموه**"))

فالشكر كل الشكر التي تفضلت علي بجهدها ووقتها، وأمدتني بغزير علمها وصدق توجيهها ونصحها والمتابعة العلمية على هذه الرسالة وتحملها عناء الاشراف وما بذلته من ارشادات وتوجيهات فكان لذلك اثر كبير في اغناء الرسالة بملاحظتها القيمة التي كانت حجر الاساس لهذه الرسالة لبلوغ مستواها الحالي ، جعله الله في ميزان حسناتها .

كما اتقدم بالشكر والامتنان الى السيدة عميدة كلية الادارة والاقتصاد الاستاذة الدكتورة (سوسن كريم هودان) والى رئيس قسم الاقتصاد الاستاذ المساعد الدكتور (مهند فائز السعدون) والى الاستاذ المساعد الدكتور (مناف مرزة نعمة) وإلى كل أساتذتي الأفاضل أساتذة قسم الاقتصاد كلية الادارة والاقتصاد فلا نستطيع أن نقدم شيء أروع ولا أجمل من كلمة شكر واعتراف ودعاء، تخرج من صميم قلبنا بكل صدق وإخلاص.

وكل الشكر والتقدير للجنة المناقشة لقبولهم مناقشة رسالتي وما سيبدونه من أراء سديدة تسهم في تقويم البحث وترصينه كما اتقدم بالشكر والتقدير الى زملائي في الدراسات العليا ، واشكر عائلتي الذي كان لهم دور كبير في اتمام هذا العمل من خلال دعمهم ومساندتهم لي واعتذر ممن لم اذكر اسمه في هذه الاسطر القليلة ، واسأل الله ان يرحمنا ويوفقنا جميعاً ، والحمد الله رب العالمين .

المستخلص

تعد السياحة من القطاعات الاقتصادية المهمة التي من الممكن أن تترك اثراً كبيراً على النمو والتنمية الاقتصادية لأي بلد من بلدان العالم ، وذلك لتأثيرها في الاداء الاقتصادي للعديد من قطاعات الاقتصاد الوطني سواء بصورة مباشرة أم غير مباشرة وذلك بسبب العلاقة التي تربطها بتلك القطاعات ، و عليه ولتطوير هذا القطاع لابد من الاهتمام بالاستثمار السياحي الذي يتم من خلال زيادة الإنفاق والتمويل الاستثماري الذي يوجه نحو تحسين مكونات المنتج السياحي ليلائم حجم الطلب المتوقع عليه ويخدم اهداف التنمية المستدامة . وبالتالي ممكن ان يصبح بديلا تنموياً فعالاً في دول العينة وخاصة العراق والجزائر من خلال مساهمته في زيادة الدخل القومي وتحسين ميزان المدفوعات من خلال اضافة المزيد من العملات الصعبة .

وهدف البحث الى تسليط الضوء على العلاقة التي تربط بين الاستثمار السياحي وبعض مؤشرات التنمية في الدول المختارة وماهية الانعكاسات والآثار التي يتركها على مؤشرات التنمية المستدامة. وبيان اهم التحديات والمعوقات التي تقف أمام الاستثمار السياحي في العراق والسبل الكفيلة بتفعيله

وقد استخدمت الباحثة الاسلوب الوصفي التحليلي لتوضيح اثار الاستثمار السياحي على بعض مؤشرات التنمية المستدامة في دول العينة من خلال تحليل البيانات المتحصلة من المصادر المتعددة ذات العلاقة بموضوع البحث

تضمنت الدراسة مشكلة واقع الاستثمار السياحي في العراق وهل يوجد لهذا النوع من النوع الاستثمار تأثير على مؤشرات التنمية المستدامة وماهي المشاكل والعقبات التي تعترض الاستثمار السياحي في العراق واهم الحلول اللازمة للنهوض به في مجال تحقيق التنمية المستدامة .

وافترض البحث ان الاستثمار في العراق يعاني من الضعف والاهمال الذي انعكس في تأثيره على مؤشرات التنمية المستدامة ، نتج هذا عن وجود العديد من المعوقات والتحديات التي تساهم في اضعاف دوره .

وأهم الاستنتاجات التي توصلت إليها الباحثة ، من خلال دراسة وتحليل مؤشرات القطاع السياحي فقد تبين وجود علاقة طردية بين الاستثمار في المجال السياحي وبين كل من (الايرادات السياحية وتطور البنى التحتية خاصة الفندقة و الناتج المحلي الاجمالي وتطور الميزان السياحي والتوظيف) و علاقة عكسية بين الاستثمار في المجال السياحي وبين كل من معدلات الفقر والبطالة بشكل عام، أما على مستوى الدول المختارة فيلاحظ وجود تفاوت في نسب الانجاز وعلى العموم فأن ماليزيا كان لها النصيب الأكبر من الانجاز وفي كافة المؤشرات التي تم دراستها، اذ تعد من الدول ذات الترتيب المتقدم في هذا المجال، اما بالنسبة للعراق والجزائر وبسبب ما يمر به هذان البلدان من ظروف سياسية واقتصادية، وضعف التخصيصات الاستثمارية الموجهة لقطاع السياحة، فضلا عن ضعف ومحدودية البنى التحتية لذلك فقط لوحظ وجود تذبذب في العديد من المؤشرات التي تم دراستها وبالتالي عدم وصولها للمستوى المطلوب، وخاصة في نسب مساهمته في الناتج والتشغيل وكذلك في مساهمته في

ميزان المدفوعات على الرغم من امتلاكهما الكثير من المقومات السياحية التي لو تم استثمارها فإنها ستترك اثارا ايجابيه على الاقتصاد وتسهم في تحقيق التنمية المستدامة.

اما أهم التوصيات فقد كانت اعادة تصنيف قطاعات الاقتصاد الوطني العراقي ، والتعامل مع القطاع السياحي على انه قطاع مستقل منفرد ،واعتماد سياسات تنويع مصادر الدخل ، كذلك اصلاح واقع الاستثمار السياحي وتطويره وتوفير التخصيصات اللازمة ضمن الموازنات السنوية ، مع اعطاء دور للقطاع الخاص في تطوير الانشطة السياحية وتعزيز جميع انواع الاستثمارات السياحية العامة والمختلطة والخاصة ، مع ضرورة اخذ مبدأ التخطيط السياحي لتحقيق التكامل في التنمية بين كافة القطاعات .

المحتويات

ت	العنوان	الصفحات
	الآية الكريمة	-
	الاهداء	ج
	الشكر والتقدير	ء
	المستخلص	هـ
	قائمة المحتويات	و
	قائمة الجداول	ي
	قائمة الاشكال	ل
	المقدمة	1
	الدراسات السابقة	2
الفصل الاول	**الفصل الاول :مفاهيم اساسيه ومداخل نظرية حول الاستثمار السياحي والتنمية المستدامة**	8 - 51
	المبحث الاول : السياحة والاستثمار السياحي في اطار نظري	9
	المطلب اولا: السياحة في مفاهيم نظرية	9
	1- مفهوم السياحة واهميتها	9
	2- انواع واشكال السياحة	12
	3- اسباب ودوافع انتشار وتوسع السياحة	14
	4- اسس صناعة السياحة	17
	5- خصائص السياحة	19
	6- عناصر الجذب السياحي	20
	المطلب الثاني : الاستثمار السياحي في مفاهيم اساسية	21
	1- مفهوم الاستثمار السياحي	21
	2- خصائص الاستثمار السياحي واهدافه	22
	3- اهداف الاستثمار السياحي	23
	4- انواع الاستثمار السياحي	23
	5- مجالات الاستثمار السياحي	24
	6- مقومات الاستثمار السياحي	25
	7- تمويل الاستثمارات السياحية	26

الفصل الاول	8- الحوافز والعوائق التي تواجه الاستثمار السياحي	27
	المبحث الثاني : التنمية المستدامة في اطار نظري	30
	1- مفهوم ونشأة التنمية المستدامة	30
	2-خصائص التنمية المستدامة	31
	3-اسس التنمية المستدامة	32
	4-ابعاد التنمية المستدامة	33
	5-اهمية التنمية المستدامة	35
	6-مبادئ التنمية المستدامة	36
	7-اهداف التنمية المستدامة	37
	8-معوقات التنمية المستدامة	38
	9- مسوغات التنمية المستدامة	39
	10-مؤشرات التنمية المستدامة	41
	المبحث الثالث : اثار الاستثمار السياحي المترتبة على بعض مؤشرات التنمية المستدامة	45
	اولا : اثار الاستثمار السياحي على البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة	45
	ثانيا : الاثار المترتبة على الجانب الاجتماعي	49
	ثالثا : الاثار المترتبة على الجانب البيئي	50
الفصل الثاني	**الفصل الثاني : تحليل واقع الاستثمار السياحي واثرة على بعض مؤشرات التنمية المستدامة في دول مختارة**	52 - 98
	المبحث الاول : تجربة ماليزيا في الاستثمار السياحي واثره في بعض مؤشرات التنمية المستدامة	53
	المطلب الاول : مقومات الجذب السياحي في ماليزيا	53
	اولا : المقومات الطبيعية	53
	ثانيا : المقومات الثقافية والحضارية	54
	ثالثا : المقومات المادية	56
	المطلب الثاني :تحليل مؤشرات القطاع السياحي في ماليزيا	57
	اولا : تحليل التطور في الاستثمارات السياحية في ماليزيا خلال مدة الدراسة	57
	ثانيا : تحليل التطور في عدد السواح الوافدين إلى ماليزيا وحجم الايرادات السياحية خلال مدة الدراسة	58
	ثالثا : تحليل التطور في طاقة الايواء السياحي في ماليزيا خلال مدة	62

	الدراسة	
	المطلب الثالث : الاثار المترتبة للقطاع السياحي على بعض مؤشرات التنمية المستدامة في ماليزيا	65
	اولا : اثر السياحة في الناتج المحلي الاجمالي ونصيب الفرد منه في ماليزيا	65
	ثانيا : اثر السياحة في التوظيف وتشغيل الايدي العاملة وتأثيره على معدلات البطالة والفقر في ماليزيا	67
الفصل الثاني	ثالثا : اثر السياحة في ميزان المدفوعات الماليزي	70
	رابعا : اثر السياحة على البيئة في ماليزيا	72
	المبحث الثاني : تجربة الجزائر في الاستثمار السياحي واثره في بعض مؤشرات التنمية المستدامة	75
	المطلب الاول : مقومات الجذب السياحي في الجزائر	75
	اولا : المقومات الطبيعية	75
	ثانيا :المقومات التاريخية والحضارية	76
	ثالثا : المقومات المادية والمالية	76
	المطلب الثاني : تحليل مؤشرات القطاع السياحي في الجزائر	77
	اولا : تحليل واقع الاستثمار السياحي في الجزائر خلال مدة الدراسة	77
	ثانيا : تحليل التطور في عدد السواح الوافدين للجزائر وحجم الايرادات السياحية خلال مدة الدراسة	81
	ثالثا : تحليل التطور في طاقة الايواء السياحي في الجزائر خلال مدة الدراسة	84
	المطلب الثالث : الاثار المترتبة للقطاع السياحي على بعض مؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر	87
	اولا : اثر السياحة في الناتج المحلي الاجمالي ونصيب الفرد منه في الجزائر	87
	ثانيا : اثر السياحة في التوظيف وتشغيل الايدي العاملة وانعكاساته على معدلات البطالة والفقر في الجزائر	89
	ثالثا : اثر السياحة في ميزان المدفوعات الجزائري	93
	رابعا : اثر السياحة في الحفاظ على البيئة في الجزائر	95
	الفصل الثالث :تجربة العراق في الاستثمار السياحي واثرها في بعض مؤشرات التنمية المستدامة	99- 146
	المبحث الاول : تحليل واقع الاستثمار السياحي في العراق واثره في بعض مؤشرات التنمية المستدامة والتحديات التي تواجهها وسبل المعالجة	100

الفصل الثالث	المطلب الاول : مقومات الجذب السياحي في العراق	100
	اولا : المقومات الطبيعية	100
	ثانيا : المقومات الحضارية والاثرية والثقافية	103
	ثالثا : مقومات السياحة الدينية	105
	رابعا: المقومات المادية والمالية	106
	المطلب الثاني : تحليل التطور في مؤشرات القطاع السياحي في العراق	108
	اولا : تحليل التطور في الاستثمار السياحي في العراق خلال مدة الدراسة	108
	ثانيا : التطور في عدد السواح وحجم الايرادات السياحية في العراق خلال مدة الدراسة	118
	ثالثا: تحليل التطور في طاقة الايواء السياحي في العراق خلال مدة الدراسة	121
	المبحث الثاني: الاثار المترتبة للاستثمار السياحي على بعض مؤشرات التنمية المستدامة في العراق	123
	اولا: اثر السياحة في نمو الناتج المحلي الاجمالي ونصيب الفرد منه في العراق	123
	ثانيا: اثر السياحة في التوظيف وتشغيل الايدي العاملة وتأثيرها على معدلات البطالة والفقر في العراق	126
	ثالثا : اثر السياحة في ميزان المدفوعات العراقي	130
	رابعا : اثر السياحة في الحفاظ على البيئة العراقية	132
	المبحث الثالث: تحديات ومعوقات الاستثمار السياحي في العراق وسبل معالجتها	136
	اولا: التحديات والمعوقات التي تواجه الاستثمار السياحي في العراق	136
	ثانيا : سبل تفعيل الاستثمار السياحي في العراق	142
	الاستنتاجات والتوصيات	147
	قائمة المصادر	153
	المستخلص	163

فهرس الجداول

ت	العنوان	رقم الصفحة
1	ابعاد التنمية المستدامة	33
2	مؤشرات التنمية المستدامة	42
3	اهم المعالم الحضارية والوجهات السياحية في ماليزيا	55
4	حجم الاستثمارات السياحية في ماليزيا لسنوات متفرقة	58
5	التطور في عدد السواح الوافدين والايرادات السياحية في ماليزيا للمدة (2000-2019)	60
6	اعداد الفنادق والغرف ومعدل اشغالها في ماليزيا للمدة (2000-2019)	63
7	مساهمة السياحة في الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية في ماليزيا للمدة (2008-2019)	66
8	مساهمة السياحة في التوظيف ومعدل البطالة في ماليزيا (2008-2019)	68
9	معدلات الفقر في ماليزيا للمدة (2002-2019)	70
10	تطور الميزان السياحي في ماليزيا للمدة (2000-2019)	71
11	نسبة المحميات البحرية والبرية في ماليزيا لسنوات متفرقة	74
12	التطور في حجم الاستثمارات السياحية في الجزائر للمده (2000-2019)	79
13	وضعية المشاريع الاستثمارية السياحية للسنوات (2015 -2019)	80
14	التطور في عدد السواح الوافدين والايرادات السياحية في الجزائر خلال المدة (2000-2019)	82
15	عدد الفنادق وعدد الاسرة وليالي المبيت في الجزائر خلال المدة (2000-2019)	86
16	مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في الجزائر للمدة (2000-2019)	88
17	مساهمة السياحة في التوظيف معدلات البطالة في الجزائر لسنوات متفرقة (2000-2019)	90
18	معدلات الفقر في الجزائر للمدة (2000-2015)	92
19	تطور الميزان السياحي في الجزائر خلال المدة (2000-2019)	94

20	المحميات الطبيعية في الجزائر	95
21	نسبة المحميات البحرية والبرية في الجزائر لسنوات متفرقة	98
22	المناطق الطبيعية في العراق ونسبتها	102
23	المقومات الحضارية والاثرية والثقافية في العراق .	103
24	المقومات الدينية في العراق	106
25	التطور في حجم الاستثمار السياحي في العراق سنوات متفرقة	110
26	الفرص الاستثمارية المتاحة في محافظتي البصرة وذي قار	113
27	الفرص الاستثمارية المتاحة في بغداد	114
28	الفرص الاستثمارية المتاحة في عدد من المحافظات العراق	115
29	نسبة القطاع العام والخاص من الشركات الاستثمارية السياحية	117
30	عدد السائحين الوافدين والايرادات السياحية في العراق خلال المدة (2000-2019)	120
31	المؤشرات الاجمالية لنشاط الفنادق ومجمعات الايواء السياحي في العراق للمدة(2000 – 2019)	122
32	نسبة مساهمة السياحة في اجمالي الناتج القومي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في العراق لسنوات متفرقة	125
33	اثر السياحة في التوظيف وتشغيل اليد العاملة وتأثيرها على معدلات البطالة في العراق لسنوات متفرقة	128
34	معدلات الفقر في العراق سنوات متفرقة	129
35	تطور الميزان السياحي في العراق سنوات متفرقة	131
36	المحميات الطبيعية في العراق	133

قائمة الاشكال

ت	العنوان	رقم الصفحة
1	التطور في عدد السواح الوافدين في ماليزيا	60
2	التطور في حجم الايرادات المالية السياحية في ماليزيا	62
3	اعداد الفنادق في ماليزيا للمدة (2000- 2019)	64
4	مساهمة القطاع السياحة في الناتج المحلي الاجمالي ونصيب الفرد من الناتج في ماليزيا	66
5	مساهمة السياحة في التوظيف في ماليزيا (2008-2019)	69
6	تطور الميزان السياحي في ماليزيا للمدة (2000-2019)	72
7	التطور في حجم الاستثمارات السياحية في الجزائر للمده (2000-2019)	80
8	التطور في عدد السواح الوافدين في الجزائر خلال المدة (2000-2019)	83
9	التطور الايرادات السياحية في الجزائر خلال المدة (2000-2019)	84
10	مساهمة السياحة في الناتج المحلي الاجمالي	89
11	مساهمة السياحة في التوظيف ومعدل البطالة في الجزائر لسنوات متفرقة	91
12	تطور الميزان السياحي في الجزائر خلال المدة (2000-2019)	94
13	تطور حجم الاستثمارات في العراق لسنوات متفرقة	111
14	عدد السائحين الوافدين في العراق خلال المدة (2000- 2019)	120
15	الايرادات السياحية في العراق خلال المدة (2000- 2019)	121
16	المؤشرات الاجمالية لنشاط الفنادق ومجمعات الايواء السياحي للمدة (2000 – 2019)	122
17	نسبة مساهمة السياحة في اجمالي الناتج القومي في العراق	126
18	نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في العراق	126
19	نسب معدلات التشغيل الكلية ومعدل البطالة في العراق سنوات متفرقة	130
20	تطور الايرادات والنفقات في العراق للمدة (2000- 2019)	131

الدراسات السابقة

الدراسات السابقة :

اولاً : الدراسات العراقية .

1- دراسة (رجاء عبدالله عيسى ، خولة رشيج حسن)عن بحثهم الموسوم (اثر الاستثمار السياحي في تنويع مصادر الدخل في العراق للسنوات (2000- 2015).

وتهدف الدراسة الى التعرف على ماهية الاستثمار السياحي واهميته فضلا عن معرفة مقومات وعوائق الاستثمار السياحي في العراق وبيان اثر إيرادات السياحة في زيادة الدخل(الناتج المحلي) في العراق. ، لكن بسبب ظروف العراق من الحروب وتعرض للإرهاب الدولي حد من توجه الحكومة للقيام بالاهتمام بهذا القطاع واعتمدت فقط على الإيرادات النفطية ، لكن على الرغم من كل شيء بقيت السياحة الدينية رائجة خلال مدة الدراسة واعتمدت الدراسة على وجود اثر ايجابي بين إيرادات السياحة والناتج المحلي الاجمالي غير النفطي باستخدام نموذج كويك model koyck وقد توصلت الدراسة الى ان هناك علاقة طردية بين الإيرادات السياحية والناتج المحلي الاجمالي واوصت الباحثتين اعطاء دور بارز واهمية كبيرة للسياحة في توليد الدخل من خلال تسهيلات التأشيرة واقحام القطاع الخاص فيها وكذلك ربط العراق بدول الجوار بخطوط نقل حديثة وسريعة وخطوط سكك حديدية والطرق البحرية وتنمية البنى التحتية في العراق.

2- دراسة (فاطمة فرج سعد) بعنوان (الاستثمار السياحي ودوره في تعزيز التنمية السياحية (دراسة حالة الدول العربية مع اشارة خاصة للعراق)) (2015).

تهدف الدراسة الى بيان دور الاستثمار السياحي في تحقيق التنمية السياحية لما يحققه من ايرادات ، وتساهم في نسبة قليلة جدا في الاقتصاد العراقي وخاصة في مجال الدخل القومي والايدي العاملة وقد تم استخدام السلسة الزمنية (2000 - 2013) إذ توصل البحث الى ان العراق يزخر بالعديد من المقومات السياحية التي لم تستثمر الى الان ، وكذلك ضعف مساهمة السياحة في الدخل القومي والتشغيل بسبب تدهور الاوضاع الامنية والسياسية التي اعقبت سنة 2003 والتي تعتبر طارد للاستثمار السياحي والسياح اضف الى ذلك ان القطاع السياحي في العراق يعاني من عدم توفر البيانات والاحصائيات السياحية والتي تؤثر سلبا على تفعيل دور القطاع السياحي في وضع الخطط الانمائية ، وبالتالي فان السياحة يمكن ان تكون مصدرا رئيسيا لتمويل ميزانية الدولة وخاصة عند توفير مستلزماتها ومقوماتها الضرورية

3- دراسة (منى يونس حسين ، اسراء سعد فهد) بعنوان (دور الاستثمار السياحي الحكومي في تغيير الدخل والاستهلاك والادخار في العراق) (2017)

تهدف الدراسة الى معرفة مدى إمكانية وقدرة الاستثمار السياحي الحكومي في تغيير الدخل والاستهلاك والادخار باستخدام السلسة الزمنية (2004 -2014) وتم الاستعانة بالمضاعف كأداة للتحليل وقياس مدى التغير في الدخل والاستهلاك والادخار نتيجة لتغير الاستثمار السياحي الحكومي.

وقد بينت الدراسة أن الاستثمار في القطاع السياحي واحدا من القطاعات المهمة والأساسية لرفد الاقتصاد الوطني إذ يشير الواقع إلى أن العراق يمتلك إمكانات سياحية هائلة لها تأثير ايجابي في النمو الاقتصادي والمساهمة في دعم الاقتصاد الوطني من خلال الإيرادات التي يمكن تحقيقها عن طريق الاستثمار في هذا القطاع الحيوي المهم والمعول عليه لدعم الاقتصاد العراقي من خلال قدرته في إحداث تغيير الدخل القومي والاستهلاك والادخار لذلك يجب الاهتمام بالاستثمار السياحي عبر زيادة التخصيصات الاستثمارية له وقد توصلت الدراسة الى ان العمل على زيادة التخصيصات الاستثمارية للقطاع السياحي في الموازنة العامة للدولة أمر ضروري للنهوض بواقع السياحة في العراق وتطويرها مع ضرورة مشاركة الخبرات الوطنية والأجنبية المختصة في تحسين واقع الخدمات السياحية وتوسيع حجمها ، و العمل على إصدار التشريعات التي تساعد في جذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية للاستثمار في المشاريع السياحية من خلال منح الإعفاءات الضريبية لشركات الاستثمار السياحي في بداية افتتاح المشاريع وتقديم القروض الطويلة الأجل وتفعيل الشراكة مع القطاع الخاص والتي لها الأثر في زيادة الدخل القومي للاقتصاد العراقي.

ثانيا : الدراسات العربية .

1- دراسة (احمد برادي، حنان شتوان) عن بحثهم الموسوم (الاستثمار في القطاع السياحي واثرة على الاستدامة البيئية)(2018).

تهدف الدراسة إلى تكوين رؤية واضحة حول الاستثمار في قطاع السياحة في الجزائر، ومحاولة تحقيقه في إطار التنمية المنسجمة مع متطلبات البيئة عن طريق التخطيط للاستثمار في المجال السياحي غير ضار بالبيئة، وقد بين وجود علاقة ترابطية بين كل من الاستثمار في السياحة والبيئة المستدامة، تجعل كل طرف منهما يؤثر ويتأثر بالطرف الآخر ، واستنادا إلى هذه العلاقة تمكنت من التعرف على أهمية الاستثمار في قطاع السياحة وعلى التحولات البيئية وصولا إلى بيئة مستدامة، وقد توصلت الدراسة الى أن الاستثمار في المجال السياحي يسهم في الحفاظ على البيئة وحمايتها، ومراعاة استدامتها للأجيال المقبلة، في حالة ما إذا بني على تخطيط مدروس واستراتيجية حكيمة وسياسة رشيدة باعتبار ان البيئة في ذاتها تعد منتجاً سياحياً، لذا يجب على القائمين بصناعة السياحة توفير حماية للبيئة الطبيعية والثقافية والمحافظة عليها.

2- دراسة (ساعد بوراوي ، علي رحال) عن بحثهم الموسوم (تأثير الاستثمار على تنمية القطاع السياحي في بلدان المغرب العربي ، الجزائر ، تونس ، المغرب) (2017).

تهدف الدراسة إلى توضيح مفهوم الاستثمارات السياحية (الوطنية والأجنبية) وتوزعها على قطاع السياحة في بلدان المغرب العربي وتحديد الآثار الاقتصادية و الاجتماعية و البيئيــة للقطاع السياحي وتحديد مفهوم التنمية السياحية ومكوناتها ومعرفة ودراسة محاور الاستراتيجيات السياحية التي انتهجتها بلدان المغرب العربي وقياس الآثار الاقتصادية لقطاع السياحة ثم تحديد دور القطاع في المساهمة في تحسين المؤشرات الاقتصادية المدروسة ومن ثم تم تقييم التجارب السياحية في بلدان المغرب العربي ،كما بينت الدراسة أن عملية تطوير السياحة وتنميتها لا ينبغي أن يهمل البعد البيئي والاجتماعي مع البعد الاقتصادي، وذلك حفاظا على تلك الموارد وصيانتها من التدهور والاندثار حتى تتمكن الأجيال الحاضرة والقائمة من حق الاستفادة منها. ، وقد توصلت الدراسة الى تسريع وتيرة انجاز المشاريع السياحية المتوقفة ، وتطبيق عقوبات على المستثمرين المتأخرين، أو إلغاء رخص مقررات المنح في حالة التأخر غير المبرر من جانب المستثمرين والاستفادة من تجارب السياحية للدول المجاورة، والدول التي تتشابه ظروفها الاقتصادية والاجتماعية مع تشجيع السياحة الداخلية باعتبارها محركا للتنمية السياحية ،ومحاولة تثبيت السياح الجزائريين نحو الداخل بتوفير نفس الإمكانات المتواجدة في مناطق الجذب السياحي الخارجي (تونس)، وذلك للتقليل من اثر السياحة العكسية على الميزان السياحي. وحل بعض مشاكل العقار السياحي العالقة ولا سيما في مناطق التوسع السياحي و تهيئتها بمستلزمات البنية التحتية، حتى تصبح مؤهلة للاستغلال من طرف المستثمرين.

٣- دراسة (ميلود بو عبيد ، محمد بن البار)بعنوان (اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على العمالة في قطاع السياحة في الدول المغاربية (الجزائر ، تونس ، المغرب)) (2020).

تهدف الدراسة الى إبراز واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في تلك الدول وعلاقته بخلق مناصب العمل في القطاع السياحي ، تم استخدام المنهج الوصفي والمنهج التحليلي لتحليل أوضاع الاستثمار الأجنبي المباشر وكذا السياحة في الدول المغاربية (الجزائر، تونس، المغرب) ، وتم تحليل ابعاد المشكلة البحثية بهدف استكشاف مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في خلق مناصب شغل في تلك الدول ، توصلت الدراسة الى توفير وتحسين المناخ الملائم للاستثمار في الجزائر وخاصة المناخ الاستثماري السياحي، وكذلك التحفيزات والتسهيلات والإعفاءات الجمركية التي تقدمها الدولة من أجل جذب الاستثمارات السياحية واستمرار سياسات تبسيط إجراءات إقامة الأعمال وتأسيس الشركات وضرورة الترويج للاستثمار - الجزائر عن طريق إنشاء ما يسمى خرائط الاستثمار، بهدف التعريف بالفرص الاستثمارية المتاحة في قطاع السياحة والعمل على الاستفادة من تجارب الدول الرائدة في القطاع السياحي والتي استحدثت مناصب معتبرة نتيجة الاستثمار الأجنبي المباشر.

ثالثاً: الدراسات الاجنبية .

1- study(Bryna Meivitawanli) , (Foreign Direct Investment in Tourism and Economic Growth: Panel Data of OECD Countries),

تهدف الدراسة الى معرفة تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر في السياحة على النمو الاقتصادي في بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ، وقد استخدمت هذه الدراسة نظام GMM الذي يلبي مشكلة التجانس لتأكيد أن الاستثمار الأجنبي المباشر في صناعة السياحة لا يؤثر بشكل كبير على النمو الاقتصادي بل يؤثر سلبًا على مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي. وهذا يشير إلى أن الحكومة ، وتحديداً وزارة السياحة ، لا ينبغي أن تتسرع أو تقفز إلى وضع قرار تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في صناعة السياحة. مع ضرورة إيلاء اهتمام دقيق للفوائد الفعلية للاستثمار الأجنبي المباشر في الصناعات المختلفة ، ولا سيما صناعة الخدمات ، وتوصلت الدراسة الى إجراء مزيد من البحث لمعرفة القدرات الاستيعابية المناسبة للاستثمار الأجنبي المباشر في صناعة السياحة والقدرات الاستيعابية مثل رأس المال البشري والانفتاح التجاري التي ثبت أنها تعمل من أجل الاستثمار الأجنبي المباشر الكلي ولا تصلح للاستثمار الأجنبي المباشر المتصل بالسياحة لذلك ، من الأهمية اكتشاف القدرات الاستيعابية الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر السياحي. هذا سيساعد بالتأكيد وزارة السياحة والسلطات المحلية على تركيز مواردها وتوزيعها بشكل صحيح على تلك العوامل التي ثبت أنها تساعد في تحقيق فوائد الاستثمار الأجنبي المباشر السياحي على النمو الاقتصادي للبلد المضيف.

2- Study (Martín Cicowiez and Romina Ordoñez), (The economic impacts of tourism-related private investment in Jamaica(2021)

تهدف هذه الدراسة الى معرفة الآثار الاقتصادية الشاملة للاستثمار الخاص في صناعة الفنادق في جامايكا. على وجه التحديد وقد طورت الدراسة مصفوفة اجتماعية موسعة للسياحة (SAM) ونموذج توازن عام ديناميكي قابل للحساب (CGE) مصمم خصيصًا للاقتصاد الجامايكي. لتحليل التأثيرات من حيث الفقر وعدم المساواة ، وترتبط نتائج نموذج CGE بنموذج المحاكاة البسيط وتظهر النتائج أن استثمارات السياحة الخاصة التي تؤدي إلى زيادة الطلب الأجنبي على السياحة ويمكن أن يكون لها آثار إيجابية على الاقتصادات الوطنية من حيث الناتج المحلي الإجمالي والعمالة ودخل الأسرة والحد من الفقر. ومع ذلك ، فإن توزيع المنافع يعتمد على العوامل الاجتماعية والاقتصادية مثل توزيع عوامل الإنتاج بين الأسر. على المستوى القطاعي ، كما بينت الدراسة ان القطاعات التي تقدم خدمات مباشرة للسياحة قد حققت أعلى معدلات نمو من القطاعات الأكثر توجهاً نحو التصدير نتيجة لارتفاع الاسعار وسعر الصرف الحقيقي الناتج عن ارتفاع الانفاق السياحي بنسبة (20) ٪ إلى جانب المزيد من الاستثمار الخاص في

صناعة الفنادق التي يمكن أن تقلل من الفقر في البلاد بمقدار(0.3) % بحلول عام 2022 ، ويعزى ذلك أساسًا إلى انخفاض البطالة وارتفاع متوسط الأجور.

وتوصلت النتائج الى أن الاستثمارات في البنية التحتية الفندقية يمكن أن تحدث تأثيرات إنمائية كبيرة على الاقتصادات المحلية في البلدان النامية. مع استمرار نمو الطلب العالمي على السياحة وتكيف عرض الخدمات السياحية مع التفضيلات المتغيرة ، وتلعب بنوك التنمية متعددة الأطراف والمستثمرين المؤثرين العاملين مع القطاع الخاص دورًا رئيسيًا في تشجيع الاستثمارات السياحية التي تؤدي إلى تأثيرات إنمائية أوسع.

3- Study (Caroline Mahmood Khan) , (Analyzing Impact of Saudi Tourism Investment on Employment and Overall Economy Using Structure Equation Modeling Approach)(2022).

تهدف هذه الدراسة الى أولاً : دراسة العلاقة بين الاستثمار السياحي وخلق فرص العمل في اقتصاد نام وثانيًا : لمقارنة أنواع مختلفة من 21 استثمارًا سواء كانت تولد وظائف في الاقتصاد، خاصة في قطاع السياحة والترفيه أم في أي قطاع آخر بشكل غير مباشر. وقد تم تقييم الدراسة من خلال استخدام نموذج قياسي انحدار البسيط الاقتصادي. الذي يبحث في تأثير إجمالي الاستثمار في مختلف الفئات وتأثيره على التوظيف ومستوى المعيشة في صناعات السياحة والترفيه والضيافة في المملكة العربية السعودية وبعد تحليل البيانات ، تبين أن الاستثمار في مختلف الفئات يزيد التوظيف في مجمل الاقتصاد وفي مختلف القطاعات مثل السياحة والترفيه وصناعات الضيافة في المملكة العربية السعودية ، ويعتمد البحث على الاقتراحات الرئيسية التي طرحتها نظرية النمو ، اي عند الاستثمار في السياحة سوف يؤدي الى زيادة المنافع في مختلف المجالات وكذلك في جميع القطاعات الاقتصادية ذات الصلة المباشرة بالتنمية ، لذا توصل البحث الى ان هناك علاقة بين الاستثمار والتوظيف في مختلف المستويات ولها آثار على النمو الاقتصادي الكلي .

وأهم ما يميز دراستنا هذه عن الدراسات السابقة هو الاتي :-

1- اختلاف الحيز المكاني لدراستنا فقد تناولت ثلاث دول هي العراق وماليزيا والجزائر.
2- الاختلاف في المدة الزمنية التي تغطيها الدراسة، إذ تناولت المدة الممتدة بين (٢٠٠٠-٢٠١٩)
3- إن هذه الدراسة تناولت دراسة تأثير الاستثمار السياحي على عدد من المؤشرات التنمية المستدامة الاقتصادية والاجتماعية واثرها في الحفاظ على البيئة في حين اقتصرت الدارسات السابقة على دراسة علاقة الاستثمار السياحي اما ببعض المؤشرات الاقتصادية او الاجتماعية او علاقتها بتحقيق الاستدامة البيئية.

المقدمـــة

المقدمة:

تعتبر السياحة أحد الظواهر القديمة التي مارستها بعض الشعوب وقد اقتصرت على اماكن محددة واقتصر اداؤها على المستكشفين والرحالة فضلا عن طبقة الاغنياء والحكام والتجار ، لكن منذ منتصف القرن العشرين شهدت السياحة تطورا واتساعا كبيرا اذ شملت جميع مناطق العالم ولم ترتبط بفئة معينة من الناس بل اصبحت ظاهرة حضارية وانسانية وحاجة اجتماعية اساسية في ضوء تعدد ظروف الحياة , كونها وسيلة لنشر الثقافة الوطنية وتبادل الثقافات بين الشعوب كما تعد موردا هاما للعملة الصعبة لتحسين وضع ميزان المدفوعات وزيادة الدخل القومي وتوسيع القاعدة الإنتاجية .

كما أنه يعد من القطاعات المهمة التي تسهم في تحقيق التنمية نظرا لأثرها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والبيئي، أضف إلى ذلك الدور المحوري الذي تقوم به في تنشيط العديد من القطاعات الاقتصادية، لاسيما قطاع النقل ،والاشغال العمومية ، والصناعات التقليدية.

ويمكن القول بأن وجود مقومات العرض السياحي من مكونات تاريخية وطبيعية وبشرية لأي بلد لامعنى لها الا بوجود اداة فعالة تتمثل بالاستثمار السياحي التي يمكن عن طريقها ان يتم استغلال هذه الموارد السياحية بشكل امثل وبأقل كلفة لتحقيق اقصى اشباع منها وبالتالي تحقيق الفائدة المرجوة منها.

اصبحت الخدمة في هذا العصر اهم المنتجات المحركة لنمو الاقتصادي ، وعليه فأن الرقي بالقطاع السياحي يحتاج المزيد من تنويع والابتكار في الخدمات بما يلائم احتياجات السائحين لجذب اقصى عدد منهم ، اذ تعمل الخطط التنموية المبنية على اساس تسويقي صحيح هي انطلاق ونجاح اي جهد سياحي ، فالتسويق السياحي هو الموجه والنابض للحركة السياحية الحديثة .

وبما ان السياحة في العصر الحالي صناعة متكاملة تسهم في تحقيق التنمية المستدامة لكثير من البلدان لذا اهتمت العديد من الدول بتنميتها ومنها العراق والجزائر ماليزيا ، الا أن الاستثمار في هذا القطاع لم يحظ بنفس القدر من الاهتمام في هذه الدول ولا مع بقية القطاعات الاخرى في كل دولة ، لذلك نجد ان ماليزيا حققت انجازات متقدمة في َمجال الاستثمار السياحي ، في حين الجزائر والعراق قد تميزت بضعف ومحدودية الاستثمارات الموجهة نحو هذا القطاع ويعود ذلك لعدة أسباب التي من أبرزها طبيعة النموذج الذي انتهجته هاتان الدولتان والمتمثل في الاعتماد على الصناعة البترولية ,على الرغم من امتلاكها بيئة سياحية واعدة تتمثل بوجود العديد من المقومات السياحية التي تفوق ما تملكه الكثير من الدول ,و تشكل عناصر جذب سياحي لا يقاوم اذا ما احسن استخدامها وتوظيفها في صناعة السياحة ، وضعف البنية التحتية لقطاع السياحي ومحدودية دور القطاع الخاص في الاستثمار السياحي ...الخ .

اهمية البحث :

تكمن اهمية هذا البحث من اهمية القطاع الذي يتناوله ، وقد تركزت هذه الأهمية في كون قطاع السياحة من القطاعات التي من الممكن ان تصبح بديلا تنمويا فعال في كثير من الدول ومنها العراق وذلك لدوره المهم في الناتج المحلي الإجمالي وفي زيادة الدخل القومي وتنويع مصادره، فضلا عن توفير فرص عمل جديدة وتحسين ميزان المدفوعات وزيادة تدفق العملة الصعبة الى داخل البلد ، فضلا عن مساهمته في رفع مستوى الأداء الاقتصادي للقطاعات المرتبطة به، وبالتالي المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة.

اهداف البحث:

يسعى البحث لتحقيق الاهداف الاتية :

1- التعرف على معنى السياحة وماهية مفهوم الاستثمار في القطاع السياحي وأهميته وأهم المقومات الخاص به.
2- التطرق إلى مفهوم التنمية المستدامة وأهم أبعادها ومؤشراتها
3- توضيح اثار وانعكاسات الاستثمار السياحي في بعض مؤشرات التنمية المستدامة بشكل عام
4- التعرف على التطور في مؤشرات القطاع السياحي في العراق والدول المختارة
5- دراسة وتحليل اثر الاستثمار السياحي في العراق على بعض مؤشرات التنمية المستدامة خلال مدة الدراسة
6- تحديد اهم التحديات والمعوقات التي تواجه مشاريع الاستثمار في قطاع السياحة بالعراق مع اهم السبل الكفيلة في معالجتها

مشكلة البحث :

إن قطاع السياحة في العراق يعاني من ضعف الاهتمام سواء كان من قبل الحكومة أم القطاع الخاص مما انعكس على حجم الاستثمارات المخصصة لهذا القطاع والتي تميزت بضآلتها نتيجة للعديد من التحديات والمعوقات التي تواجهه مما قد يؤدي إلى محدودية تأثيره على مؤشرات التنمية المستدامة قيد الدراسة.

وبناءً على ما تقدم فأن مشكلة البحث تكمن في الإجابة على التساؤلات الأتية :

1. ما هو واقع الاستثمار السياحي في العراق؟ وهل يوجد لهذا النوع من الاستثمار تأثير على مؤشرات التنمية المستدامة؟

2.ماهي المشاكل والعقبات التي تعترض الاستثمار السياحي في العراق ؟ وما هي اهم الحلول اللازمة للنهوض به والاستفادة منه في تحقيق التنمية المستدامة؟

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها (ان للاستثمار السياحي في العراق يعاني من الضعف والإهمال الامر الذي انعكس على تأثيره مؤشرات التنمية المستدامة قيد البحث، وهذا ناتج عن وجود العديد من التحديات والمعوقات مثل عدم توفير البيئة الملائمة لتشجيع الاستثمار في قطاع السياحة ومحدودية دور القطاع الخاص ،. وعدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي التي اسهمت في أضعاف دوره) .

منهجية البحث:-

اعتمد البحث على الاسلوب الوصفي والتحليلي للوصول إلى النتائج المرجوة من البحث من خلال تحليل البيانات المتحصلة من المصادر العربية والمحلية والتقارير الصادرة من جهات رسمية وغير رسمية ذات العلاقة بموضوع البحث.

نطاق البحث :-

النطاق الزماني : (2000 - 2019)

النطاق المكاني : دول العينة (العراق ،الجزائر ،ماليزيا)

هيكلية البحث:-

ولغرض تحقيق الأهداف المتوخاة من البحث والتحقق من فرضيته فقد قسم على ثلاثة فصول تناول الفصل الاول مفاهيم اساسية ومداخل نظرية حول الاستثمار السياحي والتنمية والمستدامة ، وقد شمل هذا الفصل ثلاثة مباحث اهتم المبحث الاول بالسياحة والاستثمار السياحي في اطار نظري بأنواعه واهدافه ومحدداته ومتطلباته اما المبحث الثاني فقد اهتم بالتنمية المستدامة في اطار نظري واهميتها واهدافها وابعادها ومؤشراتها وفيما يخص المبحث الثالث فقد كان اثار الاستثمار السياحي المترتبة على بعض مؤشرات التنمية المستدامة أما الفصل الثاني تضمن تحليل واقع الاستثمار السياحي واثره على بعض مؤشرات التنمية المستدامة في دول مختارة وقد شمل مبحثين الاول التجربة الماليزية والمبحث الثاني التجربة الجزائرية أما فيما يخص الفصل الثالث تضمن تجربة العراق في الاستثمار السياحي واثره على بعض مؤشرات التنمية المستدامة والتحديات والمعوقات التي تواجهه وسبل معالجتها وقد قسم ايضا على ثلاثة مباحث اهتم المبحث الاول في تحليل واقع الاستثمار السياحي في العراق والمبحث الثاني وضح الاثار المترتبة للاستثمار السياحي على بعض مؤشرات التنمية المستدامة في العراق والمبحث الثالث شمل التحديات والمعوقات التي تواجه الاستثمار السياحي في العراق وسبل معالجتها وختم البحث بمجموعة من الاستنتاجات والتوصيات.

الفصل الاول

الاطار النظري لمفاهيم الاستثمار السياحي والتنمية المستدامة

الفصل الاول
الاطار النظري لمفاهيم الاستثمار السياحي والتنمية المستدامة

تمهيد :

للسياحة أهمية كبيرة في إحداث التنمية المستدامة اذ تعد السياحة من أكثر الصناعات نموا في العالم، وقد أصبحت اليوم من أهم القطاعات في التجارة الدولية، فالسياحة من منظور اقتصادي هي قطاع إنتاجي يمارس دورا مهما في زيادة الدخل القومي ، وتحسين ميزان المدفوعات ومصدرا للعملات الأجنبية وفرصة لتشغيل الأيدي العاملة وهدفا لتحقيق برامج التنمية. ومن منظور اجتماعي وحضاري فإن السياحة حركة ديناميكية ترتبط بالجوانب الثقافية والحضارية للإنسان، بمعني أنها رسالة حضارية وجسر للتواصل بين الثقافات والمعارف الإنسانية للأمم والشعوب ومحصلة طبيعية لتطوير المجتمعات السياحية وارتفاع مستوي معيشة الفرد ، وعلى الصعيد البيئي تعتبر السياحة عاملا جاذبا للسياح وإشباع رغباتهم من حيث زيارة الأماكن الطبيعية المختلفة والتعرف على تضاريسها الجغرافية، فضلا عن زيارة المجتمعات المحلية للتعرف على عاداتها وتقاليدها، لذلك سوف يتم التطرق في هذا الفصل الى .....

المبحث الاول : السياحة والاستثمار السياحي في اطار نظري .

المبحث الثاني : التنمية المستدامة في اطار نظري .

المبحث الثالث : اثار الاستثمار السياحي المترتبة على بعض مؤشرات التنمية المستدامة .

المبحث الاول
السياحة والاستثمار السياحي في اطار نظري
المطلب الاول : السياحة في مفاهيم نظرية.
اولاً ـ مفهوم السياحة واهميتها .

تعد السياحة ظاهرة اقتصادية واجتماعية وحضارية ، تطورت عبر الزمن وازدادت اهميتها نتيجة للتطور العلمي والتقني الحديث وخصوصا في مجال وسائل الاتصال والمواصلات ، وكانت سببا في تقارب البلدان المختلفة وزيادة الاتصال الحضاري فيما بينها ، فضلا عن الشعور المتزايد من قبل الناس بالحاجة الى السياحة طلبا للراحة والمتعة ولزيادة المعرفة .

لقد كانت المحاولات الاولى لوضع تعريف عن ظاهرة السياحة هي للعالم الالماني جويير فرويلر عام 1905 الذي وصفها بانها ظاهرة عصرية تنبثق من الحاجة المتزايدة للحصول على الراحة والاستجمام وتغيير الجو والاحساس بجمال الطبيعة والشعور بالبهجة والمتعة بالإقامة في مناطق لها طبيعتها الخاصة ،وهي ثمرة تقدم وسائل النقل ([1]) .

وبعد ذلك تعددت المفاهيم الواردة حول السياحة بتعدد مجالاتها وانعكاساتها على جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لذلك تعددت الرؤى الواردة بشأنها تبعا لذلك ، فبعض الباحثين تناول التعريف من الناحية الاقتصادية ، في حين ركز الاخرون على الجوانب الاجتماعية وتناول بعضهم الجوانب الثقافية والسياسية لذا فان اهم التعاريف التي وردت في هذا المجال :

عرفها هيرمان فشوليرون في عام 1910 بانها اصطلاح يطلق على "مجموعة العمليات ذات الطابع الاقتصادي التي ترتبط بدخول المسافرين الى منطقة او دولة معينة واقامتهم فيها ورحيلهم عنها "

ويؤكد الاقتصاديان السويسريان هونزيكر و كرايف 1942 بان السياحة هي "مجموعة الظواهر والعلاقات الناشئة عن السفر وتغير المكان تغييرا مؤقتا بالكيفية التي لا تقود الى اقامة دائمة او الارتباط بأي نشاط لكسب مادي" ([2]) .

في حين عرفها ليكورنيش ان السياحة جزء من الاقتصاد القومي وعرفها بانها استضافة المسافرين الذين يزورون مكان القصد السياحي خارج اماكن اقامتهم التي يعملون فيها ([3]).

([1]) نعيم الظاهر ،سراي الياس ،مبادئ السياحة ، طبعة ثانية ، دار المسيرة , الاردن ،2007 ,ص29.
([2])عبلة عبد الحميد ، اقتصاديات السياحة ، ص6.متاح على الموقع www.kau.edu.sa
([3]) عباس خضير عباس, اثر النشاط السياحي في التنمية الاقتصادية العراقية , مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ,العدد 47, 2016،ص249.

وتعرف ايضا بانها مجموعة من الانشطة والخدمات والصناعات التي تتكون فيها خبرة السفر ، النقل ، المواصلات ومؤسسات الطعام والشراب ووسائل التسلية ، وخدمات الضيافة الاخرى المتاحة للأفراد او المجموعات التي تسافر بعيدا عن موطنها الاصلي ([1]).

كما عرفها اخرون على انها دراسة العرض والطلب على اماكن الاقامة والخدمات الداعمة للمقيمين بعيدا عن موطنهم الاصلي والانماط الناتجة عن الانفاق والدخل والعمالة ([2]) .

اما منظمة السياحة العالمية فقد عرفتها بانها انشطة المسافر التي يمارسها في مكان خارج بيئته المألوفة لمدة معينة من الوقت لا تزيد عن سنة بغير انقطاع للراحة او الاغراض الاخرى .

وبناء على ما سبق فإن السياحة تتضمن الامور الاتية ([3]):

1- الترويح او الترفيه عن النفس .
2- انها لا تكون لغرض الاقامة الدائمة .
3- أن الانتقال من دولة الى دولة اخرى هي عملية الانتقال مؤقتة لا تقل عن (24)ساعة ولا تزيد عن سنة واحدة هي عملية اتصال ثقافي وحضاري بين الشعوب .
4- ان السياح مستهلكين وليس منتجين لأنهم ينفقون من مدخراتهم في المكان الذي يزورنه وليس لهما اي عمل في تلك الدولة .

ومن خلال التعاريف السابقة التي تعبر عن محاولات المختصين للوصول الى تعريف دقيق للسياحة ، نجد انهم قد توصلوا الى ان مفهوم السياحة يتألف من ثلاثة عناصر رئيسية هي : الانتقال ، ومدة الاقامة والغاية ([4]).

اما الحديث عن اهمية السياحة فإنها من الانشطة ذات الاهمية الكبرى لأنها تحتل مكانة متميزة في السياسات التنموية للدول المتقدمة والنامية على حد سواء ، لذلك يمكن ابراز هذه الاهمية بالجوانب الاتية ([5]):

1- الاهمية الاقتصادية : ويعود الاهتمام بالسياحة الى عامل رئيس وهو انها تعد احد الطرق السهلة والسريعة للحصول على النقد الاجنبي مقابل الخدمات التي تعرض على السواح الاجانب ، كما تعمل على توفير النقد المحلي للخزينة العمومية لأنفاقها في مجالات ذات النفع العام ، وتساهم في تطوير القطاعات الانتاجية والخدمية كالصناعة والنقل والمواصلات والاتصالات ، فضلا عن توفير فرص عمل للأيدي

([1])نبيل فيصل موسى ،اثر الاستثمار على التواصل الحضاري للمجتمع ،مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، العدد 36،2013،ص129.
([2])ماهر عبد العزيز ، صناعة السياحة ، دار نهران للنشر ، عمان ،2008 ،ص21.
([3]) مصفى يوسف كافي ,مدخل الى العلوم السياحية والفندقية ,دار حامد للنشر والتوزيع , الاردن ,2015 ,ص27 .
([4])حملاوي حميد وصاولي مراد , دور القطاع السياحي في تحقيق افاق التنمية الاقتصادية –دراسة تحليلية للاقتصاد الجزائري -,مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي الاول حول المقاولاتية ودورها في تطوير القطاع السياحي في الجزائر , يومي 8-9 نوفمبر 2015 ,ص3 .
([5]) عبد الكريم مسعودي ,الاستثمار السياحي كآلية لتحقيق التنمية المحلية بالجماعات المحلية في الجزائر , مجلة الاقتصاد وادارة الاعمال ، المجلد (1) ، العدد (1) ،ص134.

العاملة والاتصالات . [1] وتسهم في اعادة توزيع الدخل على كافة المناطق بدلا من تركيزه في المناطق الحضرية الرئيسية . [2]

2-الاهمية الاجتماعية :ان التطور الاقتصادي في اي بلد من بلدان العالم سيؤدي حتما الى احداث تطور مماثل في الجانب الاجتماعي ، بمعنى ان العلاقة بين الجانبين علاقة طردية ، ويفترض ان يساهم القطاع السياحي في توفير النقد الاجنبي للبلد ويساهم في تخفيف حدة الفقر و البطالة وتحسين المستوى المعاشي للمواطنين ، وينبثق هذا من كون السياحة تعتمد على اليد العاملة الكثيفة في مختلف خدماتها المتعلقة بالنقل والاسكان والاطعام والاتصال والبيع ونحوها .

3-الاهمية السياسية :اذا كانت السياحة الناجحة تفعل فعلتها في الميدانين الاجتماعي والاقتصادي فانها من ناحية اخرى تحقق اهدافاً سياسية اذا ما رغب صانعو القرار السياسي بذلك . ان تنقل الافراد يفسح مجالا واسعا للتعارف والتحاور وبلورة التصورات الانية والمستقبلية في مختلف المجالات ، فضلا عن ذلك فان الاحتكاك بين اشخاص من جنسيات مختلفة سيكسبهم قدرا كبيرا من الفهم والادراك والوقوف على عادات وثقافات الاخرين ونمط حياتهم . وهذه كلها لا تعمل فقط على مد جسور بين شعوب وثقافات متباينة وانما بين التنظيمات المختلفة والحكومات ايضا ، اما عن اهمية السياحة بشكل عام فيمكن ابرازها في الامور الاتية [3]:

1- انها تسهم في خفض البطالة عبر ايجاد فرص عمل حقيقية ووافرة للمواطنين باعتبارها من القطاعات كثيفة الاستخدام للايدي العاملة ، فهي تعمل على توفير عمل مباشر وغير مباشر وفرص العمل الناتجة عن الانفاق السياحي (العمالة المحفزة)*.

2- تعزيز النمو الاقتصادي , وتوسيع القاعدة الاقتصادية الوطنية وتنويعها .

3- تحسين الوضع المعيشي للمواطنين من خلال تحفيز قيام المشروعات الصغيرة والمتوسطة .

4- تحد من تزايد الهجرة نحو المدن الكبرى .

5- تعزيز قطاعات الخدمات المساندة (النقل ، والكهرباء ، والاتصالات) .

6- تسهم في تطوير المناطق النائية والاقل نموا من خلال جذب البنية التحتية والاستثمارات والمشروعات التنموية مما يحقق قدرا من التوازن في التنمية القومية المهمة ،ان الايرادات السياحية تمثل مصدرا من مصادر الدخل من العملات الصعبة التي تدعم ميزان المدفوعات ، وتسهم في تحقيق سياسات تنويع الدخل .

([1])المؤسسة العربية لضمان الاستثمار , تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية , الكويت , 1977, ص216.

([2])علي احمد هارون ، اسس الجغرافية الاقتصادية ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، 2002 ، ص131 .

([3])امال بن ناصر ,واخرون ,صناعة السياحة البيئية كوسيلة لدفع عجلة السياحة الداخلية :دراسة تجربة محمية وادي رم "الاردن", كتاب اعمال الملتقى الدولي الثاني حول : السياحة الداخلية والجماعات المحلية : بين حتمية التنويع الاقتصادي وصناعة التميز – الجزء الاول منشورات مخبر المحاسبة ,المالية , الجباية والتأمين , ص6.

*هم العاملون في قطاعات مختلفة ويستبعدون من صناعة السياحة وتشمل العاملون في مجال البناء والتشييد وغيرها .

7- تعمل على تحفيز استثمارات القطاع الخاص من خلال استقطاب المدخرات المحلية للاستثمارات السياحية ، وجذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة .

8- تسهم في تحفيز الدول على العناية بالتراث الوطني وابراز الثقافات المحلية المتنوعة .

9- تعزيز الانتماء الوطني خاصة لدى الشباب والناشئة من خلال برامج الرحلات السياحية والتنقل بين المناطق المحلية.

ثانياً - انواع واشكال السياحة .

تعددت انواع واشكال السياحة تبعا للدوافع والرغبات والاحتياجات المختلفة ، فهناك السياحة الترفيهية والرياضية والعلاجية ، فضلا عن انواع اخرى ساعد على ظهورها التقدم والتطور العلمي والاستقرار السياسي وتقدم الحياة الاقتصادية والاجتماعية وما رافق ذلك من تطلعات ومتطلبات ذات صلة بالواقع لم تكن معروفة من قبل كسياحة المؤتمرات والمعارض ، الامر الذي تطلب توفير خدمات وتسهيلات وتجهيزات وعناصر جذب تختلف الى حد ما في خصائصها ومواصفاتها عما كانت عليه سابقا ،ويمكن تناول هذه الانواع وكالاتي ([1]) :

أ-**السياحة الترفيهية** :يعد هذا النوع من السياحة من اقدم انماط النشاط السياحي في العالم ويركز هذا النوع من السياحة على تغير مكان الاقامة لفترة يوم واحد او اكثر ، لأغراض الترفيه والاستمتاع وتستحوذ على اهمية نسبية كبرى في السياحة العالمية ، اذ تحتل المرتبة الاولى في ترتيب التعاقدات على انواع السياحة المختلفة في العالم .

ب-السياحة الاقتصادية (التجارية) :وهي السياحة التي تمثل نشاط رجال الاعمال لإتمام بعض الصفقات التجارية والاشتراك بالمعارض التجارية ، ويلاحظ ان هذا النوع من السياحة قد ازدادت اهميته واصبح يمثل سياحة دولية ويدخل في نطاقها سياحة العمل المؤقت وتنتشر هذه السياحة كثيرا في ظروف الركود والكساد الدوري الذي يصيب بعض الانشطة والاماكن .

ج-السياحة الدينية : تعد من اقدم انواع السياحة في العالم وتتمثل في زيارة المواقع الدينية في العالم مثل مكة المكرمة والمدينة المنورة في المملكة العربية السعودية والنجف وكربلاء المقدسة وسامراء وبغداد في العراق اذ تحوي هذه المدن على مراقد ومقامات واضرحة دينية وهذه بالنسبة للمسلمين وكذلك الفاتيكان في روما بالنسبة للديانة المسيحية ، وتهتم بالجانب الروحي للإنسان ، التي هي مزيج من التأمل الديني والثقافي .(2)

([1])عادل سعيد الراوي ،مبادئ السياحة ، الطبعة الاولى ، عمان ،2011،ص60.
([2])امنه ابو حجر ، الجغرافية السياحية ، الطبعة الاولى ،عمان ، الاردن ،2011،ص70

ت-السياحة الثقافية (التاريخية والتراثية) :ويتمثل هذا النوع من السياحة التعرف والاطلاع على اثار وحضارات الشعوب القديمة والحديثة وذلك من خلال زيارة الاماكن الاثرية والمتاحف والاسواق وحضور المهرجات والمعارض المتنوعة [1] .

ث-السياحة العلاجية : وهي احد انواع السياحة التي عرفها الانسان منذ القدم والغرض منها لعلاج بعض الامراض والانتقال الى اماكن معينة تتمتع بمناخ خاص واستخدام الخواص العلاجية للينابيع المعدنية , وتعد من الانماط السياحية التي تستقطب السياح وتكون الزيارة لاغراض العلاج او قضاء فترة النقاهة ، وتكون في الاماكن التي تحتوي على مستشفيات ذات طابع خاص او مصحات ،وعرف هذا النوع من السياحة منذ القدم عند الرومان إذ قاموا ببناء الحمامات الخاصة للاستشفاء.

ج-سياحة المؤتمرات : وتعد من الانماط السياحية الحديثة التي تستقطب السياح المهتمين بحضور المؤتمرات والندوات والاجتماعات العلمية والمهنية والسياسية ،وكان ظهور هذا النوع من السياحة ناتج عن النمو الحضاري والاقتصادي الذي شهده العالم وما تبعه من تطورات في العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بين دول العالم .ويعتمد النهوض السياحي في هذا النوع من خلال توافر عدة عوامل منها اعتدال المناخ وتوفر وسائل الاتصال والفنادق والقاعات المجهزة لعقد الاجتماعات وكذلك المطارات الدولية وموقع المدينة باعتبارها كمنتج سياحي يوفر مناخا ملائما لمثل هذه المؤتمرات [2] .

د-السياحة البيئية :وقد عرفت بانها السفر الى مناطق طبيعية لم يلحق بها تلوث ولم يتعرض توازنها الطبيعي الى خلل وذلك للاستمتاع بمناظرها ونباتاتها وحيواناتها البرية وحضارتها في الماضي والحاضر , ويرتبط بالسياحة البيئية عدة انشطة سياحية مثل الصيد البري والبحري وتسلق الجبال والرياضة المائية والتأمل في الطبيعة ، ومن اهم متطلبات هذا النوع من السياحة هو عدم الاخلال بالتوازن البيئي الناتج عن سوء سلوك الانسان وما قد يحدثه من تلوث واضرار وهذا يتطلب توازناً بين الانشطة السياحية البيئية من جهة وبين المصالح الاقتصادية والاجتماعية من جهة اخرى [3].

هـ- السياحة العلمية :وهي ما تسمى احيانا السياحة البحثية وتشمل الدراسات البيئية النباتية والحيوانية وكذلك دراسة حركة الطيور وهجرتها العالمية ، كما تشمل السياحة العلمية القيام برحلات لدراسة الاحياء المائية في البحار والمحيطات والانهار، وكذلك دراسة اشكال سطح الارض والتكوينات الجيولوجية والظواهر الطبيعية المنفردة في العالم من خلال تنظيم رحلات علمية من ذوي الاختصاص والمهتمين بهذا

([1])فضل احمد يونس , الجغرافية السياحية , لبنان , دار النهضة للنشر , 1993 , ص26.
([2]) محمد عبد الرزاق البغدادي ,جغرافية العراق السياحية , دار الكتب للطباعة والنشر , جامعة الموصل ,1991.
([3])عادل سعيد الراوي , مصدر سابق , ص66.

النوع من السياحة ، كذلك قامت العديد من الدول بإنشاء الجامعات والكليات والمعاهد العلمية ومراكز التدريب وبرامج تعليم اللغات مما يولد مورد هام من مواردا التدفق السياحي والتعاقدات السياحية [1]:

ويمكن ان يؤخذ النشاط السياحي وفقا للموقع الجغرافي ويعتمد على عدة عوامل منها حركة السياح وعامل البعد او القرب من البلد السياحي وكذلك عامل الحدود السياسية للبلد المضيف .

ووفقا لذلك يقسم النشاط السياحي الى [2]:

1-السياحة الداخلية: ويقصد بها حركة السياح وتنقلهم داخل الحدود السياسية للدولة ، ولكي يعد النشاط بانه نشاطا سياحيا لابد ان يقل عن (24) ساعة، والا اعتبرت نشاطا ترفيهيا وهناك عدة معايير للاستدلال على السائح المحلي تختلف من دولة الى اخرى .

2-السياحة الخارجية او الدولية : ويقصد بها حركة وتنقل السياح خارج حدود الدولة ،توصف السياحة بانها الاسرع والاوسع نموا بالمقارنة مع الصناعات الاخرى اضافة الى كونها المصدر الرئيسي والاساسي للعملات الصعبة للكثير من دول العالم .

ثالثاً - اسباب ودوافع انتشار وتوسع السياحة.

أ-اسباب انتشار السياحة

يعود انتشار وتوسع السياحة الى مجموعة اسباب منها [3]:

١- تقليل ساعات العمل نتيجة لدخول الآلات والاجهزة الحديثة، ادى الى زيادة اوقات الفراغ مما ادى التوفير فرصة للسفر .

2- الانتقال من الريف الى المدينة ، ادى الى زيادة الطلب على الخدمات في المدينة وانخراط الناس في الاعمال المكتبية الخاضعة للروتين ، واستعمال الفكر والعقل بدلا من القوة الجسمية ، كل هذا ادى الى ضرورة التمتع بإجازة سنوية للهروب من الروتين والعمل في زحام المدينة .

3- تلوث البيئة وخاصة جو المدن الصناعية ادى الى هروب الناس الى مناطق اخرى .

4- تطور وسائل وطرق النقل خاصة تطور الطائرات المدنية المستخدمة لنقل الركاب .

([1])عادل سعيد الراوي , مصدر سابق , ص68

([2])عباس خضير عباس,اثر النشاط السياحي في التنمية الاقتصادية , مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة , العدد 47, 2016 , ص252.

([3])زير ريان , مساهمة التسويق السياحي في تطوير السياحة في الوطن العربي دراسة مقارنة الجزائر تونس الامارات , اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية , جامعة محمد خيضر –بسكرة –كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, سنة 2017-2018 ,ص33.

5- زيادة وحدات الانتاج ادى الى حصول فائض في الانتاج وبدء التجار والصناعيين في البحث عن اسواق جديدة لتصريف منتجاتهم وهذا يحتاج للسفر .

6- التقدم العلمي في مجالات الطب والادوية ومعالجة الامراض والقضاء على الاوبئة ساعد على زيادة السياحة لأغراض علاجية .

7- انتشار الحروب ادى بطريقة او بأخرى الى انتقال الافراد والقوات المسلحة من مكان لأخر فقد اصبح هنالك تبادلاً ثقافياً واجتماعياً وزواجاً بين هؤلاء الافراد والمواطنين في البلد او رغبة الجنود في زيارة الاماكن التي حاربوا فيها او لديهم ذكريات فيها .

8- زيادة الوعي الثقافي والاجتماعي والثقافة العامة وانتشار المعلومات ادت هذه الزيادة في الرغبة لدى الكثير من الناس الى زيارة البلدان الاخرى لغرض الاطلاع على ثقافاتهم وامور معيشتهم .

9- تطور وتقدم وسائل الاتصالات الحديثة التي ساهمت بشكل فاعل في السياحة والسفر إذ اصبح الشخص يسافر الى ابعد دولة في العالم ([1]).

اما دوافع السياحة فهي تتنوع تبعا لتنوع العوامل التي تدفع وتحفز الناس للقيام برحلة معينة الى مكان ما في ارجاء العالم الواسع، أذ يلاحظ أن بعض او معظم هذه العوامل تندمج وتتداخل مع بعضها ليقرر الاشخاص السفر، وان اتخاذ قرار القيام برحلة ما يكون نتيجة العوامل النفسية والاجتماعية والاقتصادية والتي تأخذ في التبلور ضمن نظام متحرك ومتغير يبدا باللحظة التي تظهر فيها هذه العوامل وتنتهي باللحظة التي يصل فيها الشخص الى اتخاذ قراره النهائي للقيام بالسفر ([2]) . واهم هذه الدوافع :

المجموعة الاولى : دوافع ثقافية ، تاريخية ، تعليمية .

1- مشاهدة الاثار وتاريخ الحضارات القديمة والمواقع الاثرية مثل زيارة البتراء ، والاهرامات ، وجرش ، ومدينة بابل ، وتدمر ..... الخ .
2- مشاهدة بعض الاحداث المهمة في العالم او حضور مهرجانات او حفلات ثقافية او معارض.
3- الاطلاع على حياة الناس في البلدان الاخرى والتعرف على حياتهم واعمالهم وثقافاتهم ونمط حياتهم الاجتماعية والثقافية والحضارية واكتشاف اشياء جديدة لغرض العلم والثقافة والمعرفة .

([1])مصطفى يوسف كافي , مصدر سابق , ص35-36
([2]) المصدر السابق نفسه , ص94

4- معرفة ما يدور من حوادث الساعة والتقدم العلمي اي التعرف على حقيقة ما يدور في اخبار وحوادث مثل مشاهدة انطلاق المركبات الفضائية ، ويعتبر هذا الدافع من اهم مصادر الدعاية ، إذ نجد ان اغلب المواطنين يتجهون الى منطقة معينة لمشاهدة حدث علمي جديد ([1]).

المجموعة الثانية : دوافع الراحة والاستجمام والترفيه .

1- الهروب المؤقت من الجو الروتيني اليومي للعمل والابتعاد عن ضجة المدينة ويحدث هذا من المدن الكبيرة الصناعية والتجارية والمزدحمة بالسكان .
2- حب الاستمتاع بأوقات الفراغ في الاماكن الهادئة او على سواحل الشواطئ او في المناطق الجبلية .
3- الترفيه عن النفس عند توفر الوقت والمال .

المجموعة الثالثة : دوافع دينية .

1- السفر بدافع الحج الى تتمثل بزيارة الاماكن والرموز الدينية المقدسة .
2- رحلات العمرة الى مكة المكرمة وخاصة في رمضان .

المجموعة الرابعة : دوافع عرقية .

1- زيارة البلد الام بتجديد الروابط الاسرية كزيارة اماكن الميلاد او اماكن قضاء الطفولة او اماكن سكن الاهل ، والاقرباء و الاصدقاء ، وهذا الدافع يكبر بالنسبة للمغتربين عن بلدهم ويولد لديهم حافزاً قوياً لزيارة بلدهم الام .
2- الرغبة في زيارة اماكن سبق وان زارها الاصدقاء في البلد الام وتركت انطباعا معين لديهم ([2]) **.**

المجموعة الخامسة : دوافع صحية.

1- الابتعاد عن الجو البارد والثلوج والتوجه الى اماكن دافئة او الابتعاد عن الجو الحار والتوجه الى اماكن باردة وخاصة بالنسبة لكبار السن والمرضى .
2- السفر لأغراض العلاج والمداواة .
3- السفر لغرض النقاهة والاسترخاء بعد الشفاء من مرض معين او لغرض الراحة النفسية او التمتع بالجو الصافي والهواء النقي .

المجموعة السادسة :دوافع اقتصادية

1- انخفاض الاسعار في بلد ما يؤدي الى تدفق السياح للتمتع بالخدمات المقدمة والحصول على السلع والخدمات بأسعار قليلة .

([1])بدر حميد عساف , الجغرافية السياحية , دار الراية للنشر والتوزيع , الاردن , سنة 2016 , ص35 .
([2]) احمد محمود مقابلة , صناعة السياحة , كنوز المعرفة , الاردن ,سنة 2007 ,ص34-35

2- فرق العملة في التحويل يؤدي الى تدفق السياح الى بلد ما انخفضت عملته لغرض التمتع بالخدمات والسلع بأسعار اقل .

3- السفر لغرض الاعمال والحصول على الصفقات التجارية بالنسبة لرجال الاعمال [1].

المجموعة السابعة : دوافع رياضية

1- السفر لغرض مشاهدة مباراة رياضية او تشجيع فريق معين .

2- المشاركة في دورة رياضية او السفر لغرض ممارسة العاب معينه مثل التزلج على الجليد او التزلج على المياه او اي رياضة اخرى .

المجموعة الثامنة : دوافع اخرى

1- المخاطرة او المغامرة (سياحة شباب) ممكن ان تدخل من ضمنها السياحة الصحراوية .

2- التفاخر والمباهاة وخاصة لبعض المناطق في العالم مثل جزر الكاريبي او مونتي كارلو.

3- تقنية مثل شراء سيارة جديدة والرغبة في السفر بها الى مكان ما او تجربة وسيلة نقل جديدة ومتطورة .

4- التذوق ، كتذوق اصناف الطعام العالمية .

5- علمية ،مثل دراسة نوع معين من الصخور او نوع معين من التربة [2].

رابعاً : اسس صناعة السياحة .

تعتبر صناعة السياحة المحرك الرئيسي والديناميكية الحيوية لتطور اقتصاد البلاد الذي يوفر فرص العمل ليس في مجال السياحة والصناعة فقط وانما في مجال المقاولات التي تساعد في تشكيل دعم دائم ومستدام لهذه الصناعة [3].

ويمكن تلخيص اسس صناعة السياحة بما يأتي [4]:

1- **الطلب السياحي :** يعرفه بعض الباحثين بانه الكميات المتنوعة من السلع والخدمات السياحية التي يرغب بها الفرد ويستطيع شرائها بثمن معين في مكان وزمان معينين .

([1])منال شوقي عبد المعطى احمد ,دراسة في مدخل علم السياحة , دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر ,الطبعة الثانية , مصر , سنة 2014 ,ص97.

([2])بدر حميد عساف , مصدر سابق , ص38 .

([3])زبيدة الشيشاني ، الصناعة السياحية ، متاح على الموقع (mawdoo3.com)

([4])نور عبد الرزاق عبد الوهاب , صناعة السياحة في ظل رؤية تنموية مستدامة تجارب دول مع اشارة خاصة للعراق , مركز العراق للدراسات ,الطبعة الاولى ,2018 ,ص37-48

ويبين التعريف السابق انه يتضمن عنصرين اساسيين هما الرغبة الذاتية في السفر الى مكان ما والقدرة المالية التي تشبع تلك الرغبة ، ويتأثر الطلب على المنتج السياحي بنوعين من العوامل هي :

أ- عوامل الدفع : وتشمل الهرب من الروتين اليومي الذي يعيشه الفرد مثل طبيعة العمل والحاجة النفسية للتجديد والتغيير.

ب- عوامل الجذب : وتشمل الجذب في المواقع السياحية وهنا يبرز دور ترويج المنتج السياحي في الاسواق العالمية .

2- -العرض السياحي : يتضمن العرض السياحي جميع ما تقدمه وتعرضه المنطقة السياحية على سواحها الفعليين والمتوقعين ويضمن عوامل الجذب الطبيعية ، والتاريخية ، والصناعية وايضا السلع والخدمات التي قد تؤثر في الافراد لزيارة بلد معين وتفضيله عن البلدان الاخرى .

ويتصف العرض السياحي بعدد من الخصائص في اهمها [1] :

1- يتميز العرض السياحي بان السائحين ينتقلون الى المناطق والدول التي توجد بها المنتجات السياحية المناسبة لهم .

2- عدم مرونة العرض السياحي اي عدم القابلية للتغيير طبقا للأذواق والرغبات بعكس ما هو بالنسبة للسلع المادية الاخرى .

3- يعتمد بشكل كبير على عنصر العمل وبنسب تفوق عروض الانشطة الاقتصادية الاخرى كالزراعة والصناعة .

4- العرض السياحي هو عرض خدمي فلا يمكن خزن الخدمات وبذلك يكون عرضا انيا ومباشرا ويصنع يوميا .

5- العرض السياحي يخضع للمنافسة فهناك تنافس بين البلدان على تسويق العرض السياحي وكذلك هناك تنافس على صعيد المواقع السياحية داخل البلد الواحد .

6- المنتج السياحي عبارة عن مزيج مركب ومعقد يتكون من العديد من السلع والخدمات وتتداخل هذه العناصر مع بعض لتشكل بمجموعها العرض السياحي الذي يتكون من خدمات الايواء والاطعام واللهو، ويعتبر العرض السياحي بالدرجة الاساس عرضاً للخدمات فالسائح يشتري مجموعة من الخدمات تشكل ما يسمى بالمنتوج السياحي مثل الطعام والايواء واللهو ....الخ .

([1])المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني، المملكة العربية السعودية ، سفر وسياحة تسويق سياحي،ص57 ، متاح على www.aliahmedali.com/pdf/library/064:pdf.

7- تعدد المنتجين الذين يشاركون في العرض السياحي منهم من يكون داخل القطاع السياحي مثل اصحاب الفنادق والمكاتب السياحية ، ومنهم من يكون خارج حدود القطاع السياحي مثل محطات توليد الكهرباء ومشاريع البنى التحتية ....الخ .

خامساً ـ خصائص السياحة .

تعتبر السياحة صناعة متميزة لاعتبارات متعددة اهمها ([1]):

١- كونها مزيج مركب ومعقد يتكون من مجموعة من الظواهر والعلاقات الاقتصادية ، والاجتماعية ، والثقافية ، والحضارية والاعلامية .

2- انها نشاط يتولد من حركة السكان الى مناطق غير موقع اقامتهم الدائمة وبذلك تحتوي على عنصر حركي وهو الرحلة ، وعنصر ثابت هو الاقامة المؤقتة .

3- الانشطة التي يمارسها السائح في اماكن القصد السياحي تختلف عن الانشطة التي يمارسها في موطنه .

4- الاقامة وقتية الحد الادنى لها هو (24) ساعة والاقصى هو سنة ، اما الانشطة التي تترتب على اقامة الافراد لمدة تقل عن (24) ساعة يعد نشاطا ترويحيا وليس سياحيا .

5- تعتبر السياحة صادرات غير منظورة ، فهي واحدة من الصناعات القليلة التي يقوم فيها المستهلك بالحصول على المنتج بنفسه من مكان انتاجه ، وعليه فان الدولة المصدرة للمنتج السياحي (الدولة المضيفة) لا تتحمل نفقات النقل خارج حدودها، كما هو الحال بالنسبة للمنتجات الاخرى التي تتطلب إضافة الى تكاليف انتاجها تكاليف نقلها ايضا .

6- ان المنتج السياحي المتمثل في عوامل الجذب السياحي "الموارد الطبيعية والتاريخية والاثرية " لا تباع الا من خلال السياحة ، فهذه الموارد لا تدر عائدا بطبيعتها الا اذا بيعت في شكل منتج سياحي .

7- العرض السياحي لا يتوقف على مدى توفر وتنوع الموارد والمقومات والخدمات والتجهيزات السياحية فقط وانما وعلى غيرها من العوامل كأسعار الخدمات السياحية الاساسية او المكملة .

8- ان الطلب السياحي يتوقف على القدرة المالية للسائح ، خاصة ان الطلب السياحي في جملته لا يرتبط بإشباع الحاجات الضرورية بل يرتبط غالبا بإشباع الحاجات التكميلية .

([1])زير ريان , مصدر سابق ,ص52-53.

9- عدم امكانية انتاج المنتج السياحي مسبقا إذ يتم انتاج واستخدام او استهلاك المنتج السياحي في الموقع الذي يتواجد فيه السائح .

10- ان للسياحة روابط خلفية قوية تنشيطية بالزراعة (انتاج الغذاء) وصناعات البناء والاثاث (انشاء الفنادق والمطاعم) فضلا عن الصناعات الصغيرة ،كما يزيد الطلب على الخدمات الحكومية كالشرطة والامن والمطافئ وحتى عمال النظافة وهي في جملتها خدمات كثيفة العمالة .

11- ان عوائد السياحة الدولية تعد حلا جاهزا يوصف لعلاج مشكلات ميزان المدفوعات في البلدان الفقيرة .

12- ان السياحة منتج تصديري يتعرض في بعض الاحوال الى عدم الاستقرار لتعلقه ببعض التأثيرات الخارجية (الاضطرابات السياسية ، وتغيرات اسعار الصرف وغيرها) وكذلك تأثره بمرونة عالية بالنسبة للسعر والدخل وعنصر الموسمية .

13-تمثل صناعة السياحة حافزاً للأبداع الثقافي والاجتماعي ومجال استخدام التكنلوجية المتطورة لذا هي تتطلب مستوى اكبر من التأهيل والكفاءة في ظل المنافسة الدولية.

سادساً -عناصر الجذب السياحي .

هناك عدد من العناصر التي تسهم في جذب السياح وهي كالاتي ([1]):

١- **المواقع السياحية :** وتشمل العناصر الطبيعية مثل اشكال السطح والمناخ والغابات وعناصر من صنع الانسان كالمتنزهات والمتاحف والمواقع الاثرية التاريخية .

2-النقل : بأنواعه المختلفة والطرق والمسالك ووسائل النقل (البرية ، والجوية ، والبحرية ...والخ)

3-اماكن الايواء : سواء تجاري منها كالفنادق او اماكن النوم الخاصة مثل بيوت الضيافة .

4-التسهيلات المساندة : بجميع انواعها كالإعلان السياحي والادارة السياحية والبنوك .

5-خدمات البنية التحتية : كالمياه والكهرباء والاتصالات والاسواق واعمال الترجمة .

يضاف الى هذه العناصر الجهات المنفذة لصناعة السياحة , فتنمية السياحة عادة ما تكون منفذة من قبل القطاع العام او الخاص او الاثنين معا .

([1])احمد فوزي ملوخية ,التنمية السياحية , دار الفكر الجامعي ,الطبعة الاولى ,مصر ,2007, ص45.

المطلب الثاني : الاستثمار السياحي مفاهيم اساسية .

اولا: مفهوم الاستثمار السياحي.

يعد الاستثمار احد مكونات الاقتصاد الكلي الذي يعمل على توظيف الاموال المتاحة في الفرص الاستثمارية التي يتوقع المستثمرون تحقيق اعلى عائد باقل مستوى من المخاطرة ،وهناك العديد من العوامل التي تؤثر فيه هي العرض والطلب ومعدلات التضخم واسعار الفائدة واسعار الصرف .

اذ يعرف بانه عملية توظيف الاموال الفائضة في مجالات استثمارية متنوعة بهدف خلق انتاج جديد او توسيع الانتاج الحالي وزيادة تكوين راس المال على مستوى الاقتصاد [1].

اما بالنسبة للاستثمار السياحي فهو جزء من الاستثمارات الاجمالية للدول ويتمثل برؤوس الاموال المخصصة لتمويل مشاريع القطاع السياحي. اذ انه يعد من الانشطة الواعدة التي تتيح فرصا استثمارية قادرة على المنافسة في سوق السياحة العالمية [2].

ويعرف الاستثمار السياحي بانه ذلك الجزء من القدرة الانتاجية الموجهة الى تكوين راس المال السياحي المادي والبشري بغية زيادة طاقة البلد السياحية ، ويتمثل في بناء الفنادق والمدن السياحية والجامعات والمعاهد السياحية والبنى الارتكازية التي تدعم السياحة [3].

كما عرف بانه مجموع ما ينفق في قطاع السياحة ، وما تستقطبه الدولة من استثمارات اجنبية موجهة لهذا القطاع [4].

لذلك نجد ان الكثير من البلدان تهتم بالاستثمار السياحي نظرا لمزاياه الايجابية المتعددة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية .

وقد عرفته منظمة السياحة العالمية بانه تلك المنظومة المتكاملة من العلاقات والنشاطات الاستثمارية السياحية المرتبطة بتقديم الخدمات السياحية المتنوعة بدئاً من عملية الحجز والحصول على بيانات البلد محل

([1])منى يونس حسين ، اسراء سعد حسن ،دور الاستثمار السياحي في تفعيل الشركة بين القطاع العام والخاص في العراق ، مجلة الادارة والاقتصاد ،السنه (41)،العدد (114)، 2018 ،ص17.

([2])حاوشين ابتسام وبن بايرة ريمة ,استراتيجية التنمية السياحة المستدامة في الجزائر :دراسة تحليلية للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025 ,2020 ,ص308.

([3])اسماعيل الدباغ ،الهام خضير شبر ،مدخل متكامل في الاستثمار السياحي والتمويل ، اثراء للنشر والتوزيع ،طبعة اولى ،عمان ،2013 ،ص134-136.

([4])فريحة لينده واخرون ، الاستثمار السياحي في الجزائر بين المقومات والمعوقات ، الملتقى الدولي الرابع حول الاقتصاد السياحي وتدبير المقاولات السياحية ،المملكة المغربية جامعة سيري محمد بن عبدالله ،2018 ،ص2.

الزيارة والنقل من والى مكان اقامة السائح فضلا عن الحصول على خدمات الطعام والشراب والمتعة والتسلية والترفيه وانتهاءً بالخدمات التكميلية الاخرى [1].

هناك من يرى ان الاستثمار السياحي هو قدرة انتاجية هادفة الى تكوين راس المال المادي والبشري في مجال صناعة السياحة وزيادة تحسين طاقاته الانتاجية والتشغيلية وتقديم افضل الخدمات في المجالات المختلفة لهذا النشاط [2].

ونخلص من ذلك الى ان الاستثمار السياحي هو سلسلة متداخلة من العمليات المركبة التي تحدد اوجه ومجالات الانفاق والتمويل الاستثماري الهادفة الى تطوير وتحسين مكونات المنتج السياحي ليلائم الطلب المتوقع عليه بما يخدم اهداف التنمية السياحية المستدامة المسؤولة في ظل ظروف بيئية ذات ابعاد اجتماعية وتراثية وثقافية واقتصادية وحضارية ومادية شديدة التعقيد بما يضمن تعزيز القيمة المضافة الكلية على المستوى الاقتصادي [3].

كما يمكن القول ان الاستثمار السياحي هو القدرة الانتاجية المؤدية الى زيادة وخلق رأس مال مادي وبشري بغية زيادة طاقة البلد السياحية .

ثانياً : خصائص الاستثمار السياحي واهدافه .

تتميز الاستثمارات السياحية بجملة من الخصائص اهمها [4]:

1- الاستثمارات السياحية تكون في اصول ثابتة ولمدة طويلة من(20-25) سنة مما يترتب عليها عدة تغيرات سياسية واجتماعية ذات مخاطر متفاوتة .

2- العائد من الاستثمارات السياحية ليس سريعاً نظرا لطول مدة الاستثمارات .

3- الاستثمارات السياحية لا تحتاج الى عناصر معقدة كالتكنلوجيا مثلا , فهي تعتمد على العنصر البشري بشكل كبير لذلك فإنها تحتاج الى مستوى عالً من التشغيل وعمالة مدربة ومؤهلة لذلك .

4- تساهم الاستثمارات السياحية في دعم اقتصاد الدول من خلال ما توفره من فرص عمل جديدة تساهم في الدخل السياحي .

([1]) WTO,tourism investment ,available at:www2.unwto.org.

(2) كاظم احمد البطاط ، محمد حسن علي الزويني ، تحليل دالة الاستثمار السياحي في محافظه كربلاء ، جامعة اهل البيت ، المؤتمر العالمي الثالث ، العدد (4) ، 2014 ، ص319.

([3])مصطفى احمد السيد مكاوي ,الاستثمار السياحي في مصر والدول العربية الاهمية والتحديات ورؤية التطوير ,مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ,العدد 193 ,ص16.

([4])بلقاسم سهام، دور الاستثمار السياحي في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية ، 2017-2018 ،ص45.

5- تعد الاستثمارات السياحية من الصادرات غير المنظورة , ولا يمكن نقلها من مكان الى اخر .

ثالثا : اهداف الاستثمار السياحي .

هناك مجموعة من الاهداف التي تسعى الدول الى تحقيقها من الاستثمار في قطاع السياحة وهي الاتي [1]:

1- **الاهداف الاقتصادية** :تتجلى الاهداف الاقتصادية للاستثمارات السياحية بالاتي :

أ- توفير راس المال اللازم لدفع عجلة النمو الاقتصادي وزيادة الطاقة الانتاجية في اي دولة من دول العالم .

ب- خلق مشروعات تنموية تؤمن عوائد اقتصادية للبلد وتنشط الدورة الاقتصادية .

ج- تنمية وتأهيل مناطق الجذب السياحي بهدف زيادة العائدات السياحية التي تساهم في زيادة الدخل القومي وتحسين ميزان المدفوعات .

2-**الاهداف السياسية :** وتتمثل بالاتي :

أ- رفع مكانة الدولة سياسيا من خلال زيادة القدرة الامنية واداء النظام السياسي بشكل قوي .

ب- تعزيز القدرات التفاوضية للدولة مع الدول والمنظمات الاخرى .

ج- تغير سلوك الافراد وانتظامهم في المنظمات والمشاريع تجعل منهم قوة فاعلة في المجتمع .

3-**الاهداف الاجتماعية** :وتهدف الى :

أ- رفع مستوى المعيشة .

ب- سد الفجوة التنموية الاقتصادية بين اقاليم الدولة المتطورة وغير المتطورة من خلال الحد من الهجرة الداخلية .

ج-القضاء على جميع اشكال الفساد الاجتماعي والامراض الاجتماعية الخطيرة التي تفرزها البطالة .

([1])بلقاسم سهام ،مصدر سابق ،ص46.

رابعاً : انواع الاستثمار السياحي :يأخذ الاستثمار السياحي الانواع الاتية :

1 : الاستثمار السياحي المباشر.

يشير الاستثمار الى عملية توظيف اموال غير وطنية يملكها افراد من جنسيات عربية او اجنبية على وفق قوانين الاستثمار السائدة وبحسب الاتفاقيات التي تجري بين طرفي الاتفاق وربما تسمح له هذه الاتفاقيات بادارة استثماره او بواسطة مديرين يختارهم بنفسه . اما عن كون الاستثمار سياحيا فهو ان يكون توظيف الاموال في قطاع السياحة ولطالما هو استثمار فهو ينطوي على افق زمني طويل لأنه استثمار في موجودات ثابتة وللاستثمار الاجنبي مكونات ثلاثة هي الاتي [1]:

أ- **راس المال الممتلك** : وهو مبلغ من راس المال الذي يستثمره المستثمر الاجنبي المباشر لشراء حصة في مشروع في دولة اخرى غير دولته الاصلية .وقد عرفه صندوق النقد الدولي بانه مباشر عندما يمتلك مستثمر ما (10%) او اكثر من راس مال الشركة المساهمة او ما يساوي النسبة في الشركة غير المساهمة

ب- **اعادة استثمار الارباح** :اي ان الارباح التي تتحقق يتم توزيع جزءاً منها على المساهمين على عدد الاسهم فيحصل كل مساهم على مقسوم ارباح بعدد الاسهم التي يملكها .

ج-**المديونية** :وهو ما تقوم به الشركة من استدانة اي الحصول على التمويل من مصادر خارجية من غير الدولة المضيفة وكذلك الاقراض الذي يجري بين الشركة الام وفروعها .

2- الاستثمار السياحي غير المباشر .

يمكن للمستثمر أيا كان ان يشارك في توظيف امواله في البلد المضيف كأن يكون في الاوراق المالية (اسهم وسندات)او قروض لشركات دون ان يكون له الحق في ادارة موجودات الشركة ويسمى هذا النوع بالاستثمار غير المباشر او الاستثمار المحفظي [2].

ويتم ذلك من خلال تأسيس شركات سياحية تتولى اقامة المنشأة السياحية في المواقع الاثرية والتاريخية والدينية من قبل القطاع الخاص وطرح اسهم وسندات في سوق الاوراق المالية داخل البلد وخارجه وبالتالي تمكين المستثمر الاجنبي المساهمة في استثمارات هذه الشركة . ويشار الى هذا الاستثمار بانه قصير الاجل لان المستثمر باستطاعته بيع ما يملك خلال ايام او اسابيع [3].

([1])هناء عبد الغفار السامرائي ,الاستثمار الاجنبي المباشر والتجارة الدولية الصين انموذجا ، دار الحكمة , بغداد ,2002 ، ص 24.
([2]) سرمد كوكب ,التمويل الدولي ,مدخل في الهياكل والعمليات والادوات , جامعة الموصل ,الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة ,2002.
([3])هناء عبد الغفار السامرائي , مصدر سابق ، ص 26.

خامساً : مجالات الاستثمار السياحي .

تتمثل مجالات الاستثمار السياحي في العناصر التالية [1]:

أ- الايواء السياحي : وترتبط بعمليات الاستثمار في الفنادق والمباني السياحية ودور الاستراحة والمجمعات والقرى والمدن والشقق وغيرها من اماكن الايواء التكميلية.

ب-اماكن الترفيه وقضاء الفراغ : وترتبط بعمليات الاستثمار في المقاهي والمطاعم ،المسابح ،الكازينوهات ،محطات الاستراحة السياحية وحمامات المياه المعدنية العلاجية.

ج-النقل والمواصلات والاتصالات: تعتبر من اهم مجالات الاستثمار السياحية وهي :

1- استثمارات حكومية تتعلق بإقامة المطارات المدنية ،الموانئ ، محطات الزوارق النهرية واماكن توقف العبارات والمراكب.

2- استثمارات في الطرق البرية المخصصة لأغراض سياحية.

3- استثمارات في نقاط البريد والاتصالات الخدمية ضمن المرافق السياحية.

4- التعليم والبحث العلمي : إذ يتم الاستثمار في الكليات والمعاهد ومراكز الدراسات المهنية لأعداد كوادر سياحية قادرة على تطوير وخلق منتجات سياحية جديدة تسهم في الرفع من قيمة القطاع.

5- الادارة السياحية التكميلية : تتعلق اساسا بأنشاء العمارات والدوائر المعنية بالمرافق السياحية وصيانتها وتجهيزها بالمعدات واللوازم الاخرى.

6-الترويج والاعلام السياحي : تشمل الاستثمارات الموجهة لمراكز الاستعلامات والخدمات السياحية ومكاتب لحجز السياحي وكل النفقات المخصصة للحملات الترويجية وطبع البوسترات وخدمات الاعلام والتثقيف السياحي .

سادساً : مقومات الاستثمار السياحي :

لدعم واسناد الاستثمار السياحي يتطلب مناخاً استثمارياً ويقصد به "مجمل الاوضاع والظروف المكونة للمحيط الذي تتم به العمليات الاستثمارية وتتأثر بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والامنية والادارية والقانونية "[2]

([1])فاطمة فرج سعد ,الاستثمار السياحي ودوره في تعزيز التنمية السياحية , دراسة حالة الدول العربية مع اشارة خاصة للعراق ,مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية ,جامعة واسط ,العدد19 ,2015,ص25 .

([2])عدنان غانم ,لبنى حسين صالح المسيبلي , دور الاستثمارات الاجنبية المباشرة في التنمية الاقتصادية (في الجمهورية اليمنية) –مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية , المجلد 19 , العدد الثاني ,دمشق ,2003 ، ص 164 .

وقد ذهب دليل التنمية البشرية لعام 2005 الى تعريفه بأنه "مجموعة من العوامل الخاصة التي تحدد شكل الفرص والحوافز الاستثمارية التي تتاح للمؤسسات الاستثمارية بطريقة منتجة وتحقق فرص العمل وتخفض تكاليف مزاولة الاعمال" [1] ، يمكن التعرف على مكونات المناخ الاستثماري كالاتي [2]:

١ـ **البيئة السياسية** : ان وجود نظام سياسي مستقر يؤدي دوراً اساسياً ومؤثراً في جذب المستثمرين ، وهذا الاستقرار يعتمد على درجة المخاطرة السياسية التي تكاد تختلف من بلد الى لأخر ، ومتعلقة بتنوع الحكومة وطريقة تشكيلها والتداول السلمي للسلطة ، فضلا عن الصراعات والنزاعات الداخلية وطبيعة العلاقات الدولية الاقليمية والعالم الخارجي ، وبالتالي فأن هذه العوامل تؤثر سلباً على حجم الاستثمارات وتدفقها في حال أذا كانت البيئة السياسية غير مستقرة بمعنى اخر كلما قلت المخاطر السياسية في بلداً ما كلما زادت جاذبية الاستثمارات الخارجية [3].

2ـ **الاستقرار الامني** : يحتاج المستثمر الى بيئة امنة ومستقرة امنيا وبعكسه فان انعدام الاستقرار يعد احد عوامل هروب راس المال الى دول اخرى والبحث عن بيئة اكثر استقراراً.

3ـ**البيئة الضريبية المناسبة** : بالنظر لما تشكله التشريعات الضريبية من دور مهم في جذب استثمارات بيئية ضريبية ملائمة والتي تتمثل بتشجيع الاستثمارات من خلال منح إعفاءات ضريبية محددة خلال مدة زمنية معينة او العمل على تقليل نسبة الضريبة التي تستوفي مما يشجع على جذب الاستثمارات الاجنبية والمحلية .

4ـ**البيئة الاقتصادية** : وتعني وجود اقتصاد مستقر لا توجد به مشكلات اقتصادية ويقاس بحجم المخاطر الاقتصادية التي يتعرض لها الاستثمار مثل معدل النمو ومعدل البطالة والتضخم والسياسات المالية والنقدية للدولة وحجم الاستثمارات المحولة داخلياً او خارجياً بسبب طبيعة العلاقات الاقتصادية مع الدول الاخرى وشروط التبادل التجاري وغيرها من المخاطر التي تؤثر في قرارات الاستثمارات او المستثمرين ([4]).

([1])الامم المتحدة , تقرير التنمية البشرية للعام 2005 ,واشنطن ,منشورات برنامج الامم المتحدة الانمائي ,2005 ص15.

([2])حاكم محسن محمد ,دور الاستثمار السياحي العربي والاجنبي في دعم الاقتصاد العراقي دراس تطبيقية في محافظة كربلاء , جامعة اهل البيت , 2020 ,ص6-7 .

([3]) عمر حمد صالح ، علي احمد اللهيبي ، دور التشريع في تسهيل بيئة الاستثمار العراق نموذجاً ، مجلة العلوم القانونية ، كلية القانون جامعة بغداد ، العدد الاول ، 2021 ، ص164.

([4]) عمر حماد صالح ، علي صمد ، مصدر سابق ، ص 164.

5-**الاسواق المالية** : تمارس الاسواق المالية دوراً كبيراً في جذب الاستثمارات واهم المعايير المستخدمة في جذب الاستثمارات في سوق المال وحجم الشركات المتداولة من السوق ونسب نشاطها وتثيرها على السوق المحلي والسوق الدولي .(1)

سابعاً : تمويل الاستثمارات السياحية : ويتم تمويل الاستثمارات السياحية من المصادر الاتية :[2]

المجموعة الاولى : وتضم الاستثمار المحلي وما ترصده الحكومة من تخصيصات مالية اضافة الى استثمارات الهيأت الاجتماعية وجمعيات العمال والجمعيات التعاونية والنقابات المهنية وعلى استثمارات القطاع الخاص السياحية.

المجموعة الثانية :وهي المصادر المتعددة الاطراف كالبنك الدولي وهيأت التمويل الدولية .

المجموعة الثالثة: تتمثل بالاتفاقيات الثنائية وتكون على شكل قروض طويلة الاجل وبفائدة منخفضة وترتبط بشرط استخدام القرض لشراء بضاعة بقيمة القرض من البلد المقرض .

المجموعة الرابعة: وهم المستثمرون الاجانب ومن امثلتهم شركات الفنادق العالمية فمنها ما يساهم في راس المال او في الادارة او في التشغيل .

ثامناً : الحوافز والعوائق التي تواجه الاستثمار السياحي.

1- الحوافز التي تواجه المشاريع السياحية .

تحظى السياحة في دول العالم باهتمام كبير من قبل الحكومات والغاية من ذلك هو جذب المزيد من السائحين و توفير فرص عمل للأفراد ، ولذلك عملت على وضع قوانين تعمل على تحفيز الاستثمار و تشجع الاستثمار في مجالات السياحة كذلك فان الحكومة توفر حوافز اخرى للمستثمرين في مجالات السياحة والفندقة من خلال توفير الاراضي في المناطق السياحية للبلاد بأسعار منخفضة ، ناهيك عن الخدمات في المرافق العامة التي تمثل حافزاً ايجابياً ، ولا شك ان هذه الحوافز تشكل عبئا على الدولة لكنها عامل مشجع للاستثمار([3])، ومنها :

أ- **الاعفاءات الضريبية** :تقدم بعض الدول اعفاءات ضريبية بشكل كامل لمدة معينة وبعدها تقرر اعفاءات ضريبية جزئية في السنوات المقبلة.

([1]) حميدة المختار ، دور الاسواق المالي في جذب الاستثمارات – دراسة حالة بورصة قطر ، مجلة ادارة الاعمال والدراسات الاقتصادية ، مجلد (6) ، عدد (1) ، 2020، ص47.

([2])كاظم احمد البطاط ,محمد حسن علي الزويني ,مصدر سابق ,ص4.

([3]) محمد البناء ,اقتصاديات السياحة ,القاهرة ,الطبعة الاولى ,1998,ص122.

ب- **الاعفاءات الجمركية** :تقوم بعض الدول بإعفاءات جمركية للمواد المستوردة لإنشاء وتجهيز المنشاة السياحية والفندقية .

ت- **تقدم مزايا للاستثمار في القطاع السياحي** :تحاول الدول اجتذاب رؤوس الاموال الاجنبية للاستثمار في مجال السياحة فتقوم بتقديم حوافز متنوعة للمستثمرين واكثر ما يحرك رؤوس الاموال الاجنبية هو الامان ، والسيولة والعائد .وتؤثر الاجراءات القانونية والقواعد المنظمة لعمل القطاع السياحي في قرار المستثمر بشكل كبير ، كذلك يعد وجود البنى التحتية الجيدة من العوامل المساعدة في جذب الاستثمارات .

2- العوائق التي تواجه الاستثمار السياحي .

(اولاً) : العوائق الاقتصادية للاستثمار السياحي .هنالك العديد من المعوقات الذي تواجة الاستثمار السياحي وتأثر سلباً عليه ومنا ما يلي:

1- النقص في البنى التحتية المادية والاجتماعية([1]).

وتشمل البنية التحتية المادية والاجتماعية لدولة ما ، الموانئ والطرق والجسور التي تسرع في عملية نقل المدخلات واستدامة الانتاج اضافة الى التعليم والتدريب الذي يساهم في تعزيز الاستثمار الاجنبي في تحسين معيشة الفقراء وتمكين نمو الشركات وتوسعها ، في حين تؤدي الطرق السيئة الى منع المنتجين الصغار من دخول الاسواق الاقليمية والى اثقال كاهلهم بمشاكل النقص في المدخلات الاساسية .

2- محدودية الموارد البشرية .

ان توفير العمالة المدربة والمؤهلة لممارسة النشاط السياحي تمثل نقطة ذات اهمية كبيرة , فلا يكفي اقامة مشروعات سياحية كبيرة وضخمة وتخصيص رؤوس اموال كبرى ولا توفر من يقوم بإدارتها وتشغيلها ، اذ ان العمل في القطاع السياحي يتطلب قدرات فنية وادارية خاصة لمواجهة احتياجات القطاع وتنميته باستمرار ، اذ ان تشغيل اشخاص ينقصهم التأهيل والتدريب يؤدي الى فشل المشاريع السياحية فهي تتطلب صناعة خدمات على مستوى عالي من المهارات سواء الخدمات السياحية المباشرة أم الخدمات المتصلة بها وبصفة عامة فان الخدمات السياحية يجب ان تكون راقية مهما كانت الطبقة الموجهة اليها ، إذ يؤثر سلوك العاملين في كفاءة الخدمة وادائها كما يترك انطباعا هاما لدى المستهلكين، ومن المعروف ان المستهلك يعتبر افضل انواع الاعلان والترويج للمنتجات .

3-عدم الاستقرار الاقتصادي

([1])بلقاسم سهام ,مصدر سابق ، ص48.

يعتبر الاستقرار الاقتصادي عاملا حاسما ومهما لاستقطاب المستثمر الاجنبي ومنع هروب الاموال الى الخارج إذ ان المستثمر يسعى اساسا من وراء استغلال امواله الى تحقيق عوائد مجزية ولا يتسنى له لذلك الا اذا كان اقتصاد الدولة مستقرا ولا تعصف به الازمات ، ومن اهم حالات عدم الاستقرار الاقتصادي ([1]):

أ- **التضخم** : يعتبر التضخم من اهم مظاهر عدم الاستقرار الاقتصادي اذ انه يبعث على عدم الطمأنينة والثقة للمستثمر ، ولذلك نبينه كما يلي فالتضخم يؤدي :

- اعراض راس المال الاجنبي وتشجيع الافراد على تحويل اموالهم الى الخارج ، فضلا عن الاضرار بذوي الدخول الثابتة .
- يؤثر التضخم تأثيرا واضحا على الاستثمار غير المباشر كالقروض اذ يلحق بالدائن خسائر فادحة ،ذلك انه يسترد نقودا تمثل كمية من السلع والخدمات تقل كثيرا عما كانت تمثله في السابق.
- يمارس التضخم تأثيرا سيئا على ميزان المدفوعات اذ انه يؤدي الى زيادة الواردات وتقليص الصادرات من السلع والخدمات طالما انه يؤدي الى ارتفاع تكاليف الانتاج ومن ثم ارتفاع اسعار السلع والخدمات.
- يعمل التضخم على توجيه رؤوس الاموال الى فروع النشاط الاقتصادي الاقل انتاجية والتي لا تخدم التنمية الاقتصادية اي انه يؤدي الى سوء توجيه الاستثمارات.

ب- تخفيض العملة الوطنية : يقصد بذلك ان تخفيض قيمة العملة النقدية الوطنية مقارنة بالوحدات الاجنبية اذ تلجأ الدول الى تخفيض عملتها للأسباب الاتية :

- معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات وذلك بتقييد الواردات وتشجيع الصادرات فتخفيض العملة يؤدي الى زيادة الطلب على السلع الوطنية من قبل الاجانب نظرا لملائمة اسعارها.
- تهدف الدولة من خلال تخفيض عملتها الى علاج مشكلة البطالة وذلك ان تخفيضها يؤدي الى التوسع في الصناعات الوطنية بهدف زيادة التصدير ومن ثم التوسع في تشغيل وتوفير فرص عمل.
- على الرغم من الاثار الايجابية لتخفيض العملة الا انه قد يؤدي الى تحميل المستثمر بعض الخسائر الاقتصادية ، ذلك ان تخفيض العملة ينعكس اثره على اثمان السلع المستوردة والمصدرة .

(ثانيا) :المعوقات السياسية .

1- عدم الاستقرار الامني : وهو من المعوقات السياسية التي تواجه الاستثمار السياحي الذي ينتج من الاضطرابات الاجتماعية والسياسية والخلافات الحدودية بين البلدان والتي تنعكس سلبيا على توجيه الرأي

([1]) سمير سعيدي يحيى ، سليم العمراوي ، مساهمة قطاع السياحة في تحقيق التنمية الاقتصادية حالة الجزائر ، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، 2013 ،ص 20 .

العام الى مهاجمة وجود الاستثمارات السياحية وغياب الثقة بين المستثمر الاجنبي والدولة مما يؤدي الى هجرة تلك الاستثمارات [1].

2- المعوقات الاجرائية والتنظيمية : تتمثل في عدد من الصعوبات التي تؤثر سلبيا في التوجه الاستثماري للمشاريع والشركات السياحية ، وتؤدي الى صعوبة تسجيل وترخيص المشاريع ومنها : بطئ الاجراءات الادارية والحكومية ،تعدد الجهات المسؤولة عن الاستثمار ،القيود البيروقراطية ،تعقد متطلبات الحصول على تأشيرة الدخول للدولة بالنسبة للمستثمر الاجنبي والتأخر في السماح بالطرح الاولي للشركات الاجنبية المساهمة في السوق المالي مما يسبب الكثير من التعقيدات للمستثمرين .

([1]) World travel and tourism council (WTTC), global travel &tourism in 2011: A year of challenge ,London :2011, ,p2-4.

المبحث الثاني

التنميـــة المستدامـــــة في اطار نظري

اولا: مفهوم ونشأة التنمية المستدامة.

لقد ظهر مفهوم التنمية المستدامة لأول مرة خلال مؤتمر ستوكهولم سنة 1972 حول البيئة الانسانية الذي نظمته الامم المتحدة والتي تعد بمثابة خطوة نحو الاهتمام العالمي بالبيئة ،إذ ناقش المؤتمر القضايا العالقة بالبيئة وعلاقتها بواقع الفقر وغياب التنمية في العالم . وقد تم الاعلان بأن الفقر وغياب التنمية هما اشد اعداء البيئة ، وانتقد المؤتمر الدول والحكومات التي لا تزال تتجاهل البيئة عند التخطيط للتنمية وقد صدرت عن هذا الملتقى اول وثيقة دولية تتضمن مبادئ العلاقات وقد دعا كافة الحكومات لاتخاذ تدابير لحماية البيئة ، وفي السنة التالية انشأت الجمعية العامة للأمم المتحدة برنامج الامم المتحدة للبيئة والذي ينص على ضرورة التعاون بين الدول في مجال البيئة ومتابعة البرامج البيئية ، وفي عام 1987 اصدرت جمعية الامم المتحدة قرار المنظور البيئي والذي يهدف الى تحقيق التنمية المستدامة البيئية بوصف ذلك هدفا عاما منشودا للمجتمع الدولي في هذا التقرير، ووضع لأول مرة تعريف التنمية المستدامة في مؤتمر قمة الارض في ريو جانيرو بالبرازيل عام 1992 وكان الهدف من المؤتمر وضع اسس بيئية عالمية للتعاون بين الدول المختلفة المتخلفة والمتقدمة لحماية مستقبل الارض ،وقد نقلت القمة الوعي البيئي من مرحلة التركيز على الظواهر البيئية الى مرحلة البحث عن العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المسؤولة عن خلق الازمات البيئية واستمرار التلوث والاستنزاف الذي تتعرض له البيئة ، وقد تمخض عنه جدول اعمال القرن (21)،ومبادئ حماية الغابات ،واتفاقية التغيير المناخي ،واتفاقية التنوع البايولوجي [1].

اما فيما يخص التعاريف التي تناولت التنمية المستدامة فقد وردت العديد من التعاريف لهذا المفهوم ومنها تعريف لجنة الامم المتحدة للبيئة والتنمية (1987) الذي ينص على انها التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون التضحية بقدرة الاجيال المستقبلية بتلبية احتياجاتهم [2]، يعرفها اخرون ،على انها نتيجة تفاعل مجموعة في اعمال السلطات العمومية والخاصة بالمجتمع من اجل تلبية الحاجات الاساسية والصحية للإنسان ، وتنظيم تنمية اقتصادية والسعي الى تحقيق انسجام اجتماعي في المجتمع بغض النظر عن الاختلافات الثقافية اللغوية والدينية للأشخاص ودون رهن مستقبل الاجيال القادمة على تلبية احتياجاتها [3].

وتعرف ايضا على انها وضع جملة من الاهداف يتم من خلالها التركيز على الامد البعيد بدل من الامد القصير وعلى الاجيال المقبلة بدل الاجيال الحالية وعلى كوكب الارض بكامله بدل من دول واقاليم منقسمة

(1) عثمان محمد غنيم، ماجد أبو زيطة، التنمية المستدامة: فلسفتها و أساليب تخطيطها و أدوات قياسها، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2007 ص20.

(2)بن مويزة مسعود ،دور السياحة في تعزيز اهداف التنمية المستدامة وفقا لتقارير منظمة السياحة العالمية –اشارة لحالة الجزائر ،2017 ، ص 50

(3)كمال رزيق ,التنمية المستدامة في الوطن العربي من خلال الحكم الصالح والديمقراطية ,مجلة العلوم الانسانية , السنه الثالثة ,25,2002 ص3.

وعلى تلبية الحاجات الاساسية وكذلك الافراد والمناطق والشعوب المنعدمة الموارد والتي تعاني من التهميش [1]، الامر الذي يدل على أن التنمية المستدامة ليست اطارا فكريا فحسب وانما هي عملية حركية متجددة تبحث عن موارد جديدة وبدائل جديدة وشاملة لمناحي الحياة والحاجات الانسانية والمجتمعية (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية) وهي طويلة الامد تستخدم الموارد دون الاضرار بالبيئة وهي تعتمد المشاركة الشعبية في وضع السياسات التنموية وتنفيذها وتقود الى الاستقرار الاقتصادي في الحاضر والمستقبل وذلك باستخدام الموارد المتاحة بفاعلية وكفاءة [2].

كما يمكن القول ان التنمية المستدامة ماهي الا الاستخدام الامثل للموارد بغرض تحقيق التنمية الحالية وكذا توفير حاجات الاجيال القادمة وذلك بالاعتماد اساسا على عدة مجالات منها الاقتصادية والطبيعية ,خاصة حماية البيئة ، ومن بين مجالات التنمية الكثيرة نجد التنمية السياحية التي تدخل ضمن عناصر التنمية الاقتصادية والتي تمثل عنصرا رئيسيا من العناصر المتحققة للعوائد [3].

وعند تحليلنا مختلف التعاريف السابقة , يتبين لنا ان ما تشمل عليه التنمية المستدامة هو :

تحسين معيشة الافراد بالعدل والمساواة مع حماية وادارة الموارد الطبيعية المتاحة للحفاظ على حق الاجيال القادمة مع الاخذ بنظر الاعتبار محدودية الموارد القابلة للتجدد والمحافظة على الانظمة البيئية .

ثانيا : ًخصائص التنمية المستدامة :

هناك مجموعة من خصائص للتنمية المستدامة وهي [4]:

1- أنها تختلف عن التنمية بشكل عام في كونها اشد تدخلا واكثرا تعقيدا فيما يتعلق بما هو طبيعي وما هو اجتماعي في التنمية اضافة الى ان لها بعدا روحيا وثقافيا يرتبط بالإبقاء على الخصوصية الحضارية للمجتمعات .

2- تتوجه التنمية المستدامة اساسا الى تلبية متطلبات واحتياجات اكثر الشرائح فقرا وتسعى الى الحد من تفاقم الفقر في العالم من خلال تحقيق التوازن بين النظام البيئي والاقتصادي والاجتماعي وتحقيق الرفاهية الاجتماعية .

3-لا يمكن فصل عناصرها وقياس مؤشراتها نتيجة لتداخل الابعاد الكمية والنوعية التي تتضمنها .

---

(1) Marie claude smouts ,le developpmant durabie , editions armand colin ,france , 2005 ,p4.

(2) عدنان مناتي .(2017)اهمية الاستثمار الاجنبي المباشر في تعزيز التنمية المستدامة (البعد الاقتصادي) مع اشارة خاصة للعراق .مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ,(52) ,5-6

(3) عائشة شرفاوي .السياحة والتنمية المستدامة .معارف (مجلة علمية محكمة)قسم 1,(2012),ص217.

(4) مدحت ابو النصر وياسمين مدحت محمد ,التنمية المستدامة مفهومها –ابعادها –مؤشراتها ,المجموعة العربية للتدريب والنشر ، القاهرة ,2017 ,ص83.

4-تقوم على فكرة العدالة بين الافراد والاجيال وبين الشعوب الى جانب اهتمام دور المجتمع المدني ومنظماته وجميع فئات المجتمع خاصة النساء والاطفال بالانشطة التنموية بما يسهم في رفع مستوى معيشة افراد المجتمع .

5- تهتم بالموارد سواء كانت بشرية او بيئية أم مجتمعية وتعمل جاهدة من خلال انشطتها على التوعية بالمحافظة عليها واستثمارها ولاسيما ان التنمية المستدامة ترتبط بالتنمية البشرية ، وان استمرارها يتوقف على قرارات الانسان لذا فان العمل على تمكين البشر وتعليمهم وتنظيمهم يعد الغاية الاولى للتنمية المستدامة.

6- أن البعد الزمني يعد بعدا اساسيا ، إذ انها تنمية طويلة الاجل تعتمد على تقدير امكانات الحاضر مع مراعاة حق الاجيال القادمة في الموارد المجتمعية المتاحة او التي يمكن اتاحتها فضلا عن قيامها على التنسيق والتكامل بين استخدامات الموارد واتجاهات الاستثمار والشكل المؤسسي .

ثالثاً :اسس التنمية المستدامة .

يستند مفهوم التنمية المستدامة الى مجموعة من الاسس او الضمانات الرامية الى تحقيق اهدافها وكانت اهمها [1]:

1- ان تأخذ التنمية في الاعتبار الحفاظ على خصائص ومستوى اداء الموارد الطبيعية الحالي والمستقبلي كأساس لشراكة الاجيال المقبلة في المتاح من تلك الموارد.

2- لا ترتكز التنمية ازاء هذا المفهوم على قيمة عائدات النمو الاقتصادي بقدر ارتكازها على نوعية وكيفية توزيع تلك العائدات ، وما يترتب على ذلك من تحسين للظروف المعيشية للمواطنين في حال الربط بين سياسات التنمية والحفاظ على البيئة .

3- يتعين اعادة النظر في انماط الاستثمار الحالية ، مع تعزيز استخدام وسائل تقنية اكثر توافقا مع البيئة تستهدف الحد من مظاهر الضرر والاختلال بالتوازن البيئي والحفاظ على استمرارية الموارد الطبيعية .

4- لا ينبغي الاكتفاء بتعديل انماط الاستثمار وهياكل الانتاج ، وانما يستلزم الامر ايضا تعديل انماط الاستهلاك السائدة اجتنابا للإسراف وتبديد الموارد وتلوث البيئة .

5- لابد ان يشتمل مفهوم العائد من التنمية كل ما يعود على المجتمع بنفع اذ لا يقتصر ذلك المفهوم على العائد والتكلفة ، استنادا الى مردود الاثار البيئية غير المباشرة وما يترتب عليها من كلفة اجتماعية تجسد اوجه القصور في الموارد الطبيعية .

([1])عبد الرحمن محمد الحسن ,التنمية المستدامة ومتطلبات تحقيقها ,بحث مقدم لملتقى استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة , السودان ، 2011 ,ص5.

رابعاً :ابعاد التنمية المستدامة .

1 : الابعاد الاساسية للتنمية المستدامة .

هناك من يرى ان التنمية المستدامة تنمية بأبعاد ثلاثة مترابطة ومتكاملة في اطار تفاعلي يتسم بالضبط والتنظيم والترشيد للموارد وتعتمد على الربط العضوي بين الاقتصاد والبيئة والمجتمع ([1]) في حين يرى اخرون ان التنمية المستدامة ذات ابعاد مختلفة فهي لا ترتكز على الجانب البيئي ، بل تشمل ايضا جوانب اقتصادية واجتماعية وان هذه الابعاد مترابطة ومتداخلة ومتكاملة ولا يجوز التعامل معها بمعزل عن بعضها بعضاً لأنها جميعا تكرس مبادئ واساليب التنمية المستدامة والجدول (1) يبين هذه الابعاد وعناصرها بشكل واضح .

جدول (1)

يوضح ابعاد التنمية المستدامة

البعد الاقتصادي	البعد الاجتماعي	البعد البيئي
النمو الاقتصادي	المساواة في التوزيع	النظم الايكولوجية
كفاءة راس المال	الحراك الاجتماعي	الطاقة
اشباع الحاجات الاساسية	المشاركة الشعبية	التنوع البيولوجي
العدالة الاجتماعية	التوزيع الثقافي	الانتاجية البيولوجية
	استدامة المؤسسات	القدرة على التكييف

المصدر : عثمان محمد وماجدة ابوزنط , اشكالية التنمية المستدامة في ظل الثقافة الاقتصادية السائدة , دراسات , مجلة علمية محكمة تصدر عن عمادة البحث العلمي –الجامعة الاردنية , عمان ,الاردن , المجلد 35, العدد1 ,جانفي (كانون الثاني) 2008, ص177.

2 : الابعاد الثانوية للتنمية المستدامة

فضلا عن الابعاد الثلاثة السابقة هناك من يضيف بعدا اخر وهو البعد التكنولوجي هناك من يسميه بالبعد الاداري والتقني ، ان هذا البعد هو الذي يهتم بالتحول الى تكنولوجيات انظف واكفأ تنقل المجتمع الى عصر يستخدم اقل قدر من الطاقة والموارد وان الهدف الاهم من هذه النظم التكنولوجية هو انتاج حد ادنى

([1])باتر محمد علي وردم , العالم ليس للبيع : مخاطر العولمة على التنمية المستدامة , دار الاهلية للنشر والتوزيع ، الطبعة الاولى ,عمان ,الاردن , 2003 ,ص189.

من الغازات والملوثات واستخدام معايير معينة تؤدي الى الحد من تدفق النفايات وتدوير النفايات داخليا . فالبعد التكنولوجي هو عنصر مهم في تحقيق التنمية المستدامة . ذلك انه "من اجل تحقيق تنمية مستدامة فانه لابد من التحول من تكنلوجيا تكثيف المواد الى تكثيف تكنلوجيا المعلومات وهذا يعني التحول من الاعتماد على راس المال الانتاجي الى الاعتماد على راس المال البشري وراس المال الاجتماعي وبالتالي فان التنمية المستدامة يمكن ان تحدث فقط اذا تم الانتاج بطرق ووسائل تعمل على صيانة وزيادة المخزون من راس المال بأنواعه الخمسة وعليه فان العمليات الاقتصادية الاساسية المتمثلة في الانتاج والتوزيع والاستهلاك لابد ان يضاف اليها عملية رابعة هي صيانة الموارد[1] ، لذا من اجل تحقيق التنمية المستدامة يجب مراعاة عدة امور اهمها:

1- استخدام تكنلوجيا انظف .

2- الحد من انبعاث الغازات .

3- استخدام قوانين البيئة للحد من التدهور البيئي .

4- الحيلولة دون تدهور طبقة الاوزون.

5- ايجاد وسائل بديلة او طاقة بديلة للمحروقات مثل الطاقة الشمسية وغيرها .

3: الترابط بين الابعاد الاساسية للتنمية المستدامة.

يتمثل ترابط ابعاد التنمية المستدامة الثلاثة فيما بينها على وفق الباحثين المختصين فيما يلي [2]:

أ- اقتصادياً : النظام المستدام اقتصاديا هو النظام الذي يتمكن من انتاج السلع والخدمات بشكل مستمر وان يحافظ على مستوى معين قابل للادارة من التوازن الاقتصادي ما بين الناتج العام والدين العام ، وان يمنع حدوث الاختلالات الاجتماعية الناتجة عن السياسات الاقتصادية .

ب- بيئياً : النظام المستدام بيئيا يجب ان يحافظ على قاعدة ثابتة من الموارد الطبيعية ، تجنب الاستنزاف الزائد للموارد المتجددة وغير المتجددة ، ويتضمن ذلك حماية التنوع الحيوي والاتزان الجوي وانتاجية التربة والانظمة البيئية الطبيعية الاخرى التي لا تصنف عادة مِستورداً اقتصادياً .

ت-اجتماعياً : يكون النظام مستداما اجتماعيا في تحقيق العدالة عند التوزيع ، ايصال الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم الى محتاجيها والمساواة في النوع الاجتماعي والمحاسبة السياسية والمشاركة الشعبية .

([1]) بو زنط، ماجدة أحمد وغنيم، عثمان محمد. 2006. التنمية المستديمة : دراسة نظرية في المفهوم و المحتوى .*المنارة للبحوث و الدراسات*، المجلد. 12، العدد.(1) ص ص. 149-172.

([2])باتر محمد علي وردم ، مصدر سابق ، ص189.

خامساً : أهمية التنمية المستدامة .

تعتبر التنمية المستدامة حلقة وصل بين الجيل الحالي والجيل القادم تضمن استمرار الحياة الانسانية وتضمن للجيل القادم العيش الكريم والتوزيع العادل للموارد داخل الدولة الواحدة وحتى بين الدول المختلفة وتكمن اهمية التنمية المستدامة كونها وسيلة لتقليص الفجوة بين الدول المتقدمة والنامية وتمارس دورا كبيرا في تقليص التبعية الاقتصادية ،وتوزيع الانتاج ، وحماية البيئة ، والعدالة الاجتماعية ، وتحسين مستوى المعيشة ، ورفع مستوى التعليم ، وتقليص نسبة الامية ، وتوفير رؤوس الاموال ، ورفع مستوى الدخل القومي والعدالة الاجتماعية ، ولتقليص هذه الفجوات وتحقيق الاولويات لا بد من رؤية استراتيجية مدروسة وواضحة لنتمكن من ترك ارث للجيل القادم .كما ان التنمية المستدامة تعتبر حلقة وصل بين الشمال والجنوب وتكامل للمصالح بينهما وسداد لدين الدول المتقدمة التي استنزفت موارد الدول المتخلفة ابان الاستعمار [1].

سادساً : مبادئ التنمية المستدامة .

تقوم التنمية المستدامة على مجموعة مبادئ تشكل الركائز التي تستند عليها في تحقيق استراتيجياتها لتحقيق تنمية ورفاه الاجيال الحالية، دون المساس بقدرة وحقوق الاجيال القادمة في تلبية حاجاتهم منها :

1- مبدأ الكفاءة : في استخدام الموارد وذلك برفع مستويات المعيشة ، يعني التزام صانعي القرارات باستخدام مجموعة من أليات التوزيع والمراقبة المالية كالاسعار والضرائب لتنظيم استخدام الموارد اي استخداما كفؤا للموارد الطبيعية .

2- مبدأ المرونة: معناه قدرة النظام على التكيف والمحافظة على بنيته ونماذج سلوكه تجاه مواجهة الاضطرابات الخارجية ، لانه اذا خسرت هذه النظم مرونتها تصبح اكثر عرضة للتهديدات الاخرى .

3- مبدأ العدالة: في هذا المبدأ تشير العدالة الى انخفاض وتدهور قاعدة الموارد البيئية التي ينجم عنها عدم ارضاء احتياجات الشرائح الاكثر فقرا ، لذا فان التنمية المستدامة تتطلب مساعدة هذه الفئات لانه ليس لديهم خيار بديل عن تدمير بيئتهم [2].

4- مبدأ الاحتياط :هذا المبدأ يوجب الدول اتخاذ التدابير اللازمة لاستدراك تدهور البيئة ، حتى في حالة غياب اليقين العلمي القاطع حول الاثار الناجمة عن الانشطة المزعم القيام بها . والفكرة العامة لهذا المبدأ هي (يجب اتخاذ تدابير عندما يكون هناك سبب كافي للاعتقاد بأن اي نشاط او منتج قد يسبب اضراراً

([1])مدحت ابو النصر وياسمين مدحت محمد ,مصدر سابق , ص91.

([2]) Bruno cohen,(1998),bache,communquer effacement sur le developpement durable ,op-cit ,p43-44.

جسيمة والتي لا رجعة فيها على الصحة او البيئة . قد تكون هذه التدابير لخفض او وقف نشاط او منع منتج معين دون الحاجة الى البحث عن دليل قاطع ورسمي الى وجود علاقة سببية بين النشاط او المنتج والعواقب الوخيمة [1].

5- مبدأ الملوث الدافع :تم النص على هذا المبدأ لاول مرة سنة 1972 كتوصية من منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ، ويقصد به جعل التكاليف الخاصة بالوقاية ومكافحة التلوث تحملها السلطة العامة على عاتق الملوث [2] .ويتسم هذا المبدأ بالمرونة ويمكن تنفيذه تشريعيا بوسائل جزائية او مدنية او ادارية او حتى مالية [3] ، وذلك من خلال فرض العقوبات الجزائية والمالية على الملوث ، ووضع قواعد فعالة للمسؤولية المدنية عن الاضرار البيئية تلائم خصوصيات الضرر البيئي والمسائل الفنية والادارية والقانونية المرتبطة به .

6- مبدأ المشاركة : يقر هذا المبدأ بمشاركة جميع الجهات ذات العلاقة في اتخاذ قرارات جماعية من خلال الحوار خصوصا في مجال التخطيط ووضع السياسات وتنفيذها . فالتنمية المستدامة تبدأ في المستوى المحلي ويعني انها تنمية من الاسفل التي تمكن الهيأت الرسمية والشعبية بوجه عام من المشاركة في خطوات اعداد وتنفيذ ومتابعة خطط التنمية [4].

7- مبدأ الادماج :ظهر هذا المبدأ في جدول اعمال القرن 21 في المتطلبات الرئيسية اللازمة لدمج الابعاد البيئية عند وضع القرار بما في ذلك المسائل المتعلقة بدمج البيئة والتنمية على مستويات السياسة والتخطيط والادارة والاطار القانوني والتنظيمي ذي الصلة . اصبح من الواضح بان وضع الاعتبارات البيئية في حسابات المخططات الانمائية بما في ذلك تقييم الاثار البيئية للمشروع قبل البدء في تنفيذه يعطي ابعادا جديدة لقيمة الموارد واستخدامها على اساس تحليل التكلفة والفائدة ، وكيف يمكن المحافظة عليها فضلا عما سيعود على ذلك من فوائد اقتصادية بالاضافة طبعا لتحقيق هدف المحافظة [5].

والخلاصة انه عندما يتعلق الامر بحماية البيئة فان الوقاية تكون ارخص كثيرا واكثر فعالية من العلاج ، و تسعى اغلب الدول الى تقييم تخفيف الضرر المحتمل من الاستثمارات الجديدة في البنى التحتية . عن طريق الاستشراف والرشاد في التفكير واختيار الحلول . وباتت تضع في الحسبان التكاليف والمنافع البيئية عند تصميم استراتيجياتها المتعلقة بالطاقة ، كما انها تجعل من البيئة عنصرا فعالا في اطار السياسات الاقتصادية والمالية والاجتماعية والتجارية .

([1])محمد صافي يونس ,مبدأ الاحتياط لوقوع الاضرار البيئية , دراسة في اطار القانون الدولي . دار النهضة العربية , القاهرة ، 2007 ، ص60

([2]) Martin bidou, (1999).le principe de precaution en droit international de lenvironnement ,rgdip,octobre-de-cembre,n03,p633.

([3]) عبد الناصر زياد هياجنة ,النظرية العامة للقانون البيئي مع شرح التشريعات البيئية , القانون البيئي ,دار الثقافة للنشر والتوزيع ,عمان ,2012,ص71.

([4]) عثمان محمد غنيم وبنيتا سعد، التخطيط السياحي – في سبيل تخطيط مكاني شامل ومتكامل، دار صفاء، عمان، 2002 ، ص 13.

([5]) محمد غنايم ,مصدر سابق ,ص26.

سابعاً : اهداف التنمية المستدامة .

شهدت سنة 2015 تبني خطة او اجندة التنمية المستدامة 2030 من طرف الحكومات الاعضاء في الامم المتحدة اذ تعد اطار عمل عالمي للقضاء على الفقر الشديد ،ومحاربة عدم العدالة الاقتصادية والاجتماعية والتغيرات المناخية حتى افاق سنة 2030 .تم اعتماد الخطة بموجب القرار رقم 1\70 المؤرخ في 25 سبتمبر 2015 المعنون ب :"تحويل عالمنا :خطة التنمية المستدامة لعام 2030 "وتعتمد الخطة على خمس ركائز اساسية : الناس ، والكوكب ، الازدهار ، والسلام والشراكة في مجال التنمية المستدامة [1].

وقامت الخطة بتحديد 17 هدفاً للتنمية المستدامة مفصلة الى 169هدفاً فرعياً عنها إذ تضم تلك الاهداف [2]:

1- القضاء على الفقر بكل اشكاله .
2- انهاء المجاعة ، وتحقيق الامن الغذائي ، وتحسين التغذية وترقية الاستدامة الزراعية .
3- ضمان الحياة الصحية وترقية الرفاه للكل ولكل الاعمار .
4- ضمان جودة عادلة وشاملة في التعليم وتحسين فرص التعلم مدى الحياة للكل .
5- تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والبنات .
6- ضمان الوفرة والادارة المستدامة للمياه والصرف الصحي للجميع .
7- ضمان الحصول على الطاقة الحديثة بوفرة ، وبموثوقية واستدامة للكل .
8- ترقية النمو الاقتصادي الشامل ،المستدام والكامل والعمالة المنتجة واللائقة للكل .
9- بناء هياكل مرنة ، وترقية تصنيع شامل ومستدام وتعزيز الابداع .
10- تقليص عدم المساواة داخل وبين الدول .
11- جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة ، ومرنة ومستدامة .
12- ضمان استدامة انماط الانتاج والاستهلاك .
13- اتخاذ اجراءات عاجلة لمحاربة التغير المناخي واثره .
14- المحافظة على الاستخدام المستدام للمحيطات ، والبحار والموارد البحرية من اجل التنمية المستدامة .
15- الحماية والمحافظة وترقية الاستعمال المستدام للأنظمة البيئية الطبيعية ، والادارة الفعالة للغابات ، ومحاربة التصحر ، ووقف تدهور الاراضي المحمية والمحافظة عليها والتنوع البيولوجي .
16- تقوية وسائل اقامة وتنشيط الشراكة من اجل التنمية المستدامة .

([1])الجمعية العامة للامم المتحدة . 2015.القرار 1\70 –تحويل عالمنا :خطة التنمية المستدامة لعام 2030,البندان 116,15 من جدول الاعمال ,الوثيقة رقم A\RES \70\1,الدورة 70,الجمعية العامة للامم المتحدة ,18 اكتوبر, ص2.

([2]) World tourism organization (UNWTO).2015 .tourism &the sustainable development goals ,UNWTO ,Madrid , spain ,p1-4

17- ترقية مجتمعات شاملة وامنة لاجل التنمية المستدامة ، وتوفير الحصول على العدالة للجميع ، وبناء مؤسسات فعالة مسؤولة وشاملة على كل المستويات .

ثامناً : معوقات التنمية المستدامة .

نبهت جميع مؤتمرات قمة الارض الى محدودية وندرة الموارد الطبيعية والاقتصادية على مستوى العالم وان الاستمرار في استخدامها غير المرشد قد يعرضها للتلف والاستنزاف ، وبالتالي الى عدم القدرة على الوفاء باحتياجات الاجيال المقبلة ، ومن هذا المنطلق اكدت المؤتمرات على ضرورة خلق علاقة اخلاقية تربط بين الانسان والبيئة يتحقق عنها صون البيئة ، اضافة الى ضرورة التعامل مع الموارد الطبيعية والاقتصادية بكفاءة عالية ، وتحقيق العدالة الاجتماعية بين الناس من خلال ضمان الفرص المتكافئة في مجالات التعليم والصحة والتنمية بما في ذلك اجتثاث الفقر .

وعلى الرغم من الجهود والمحاولات العالمية الجادة لتحقيق التنمية المستدامة في جميع الدول ومجتمعات العالم ،الا انه لا تزال تلك المحاولات قاصرة الى حد كبير، وذلك لعدة اسباب لعل من ابرزها :

1- ارتفاع معدلات النمو السكاني في العالم : اذ تشير الاحصائيات الى ان ما يزيد على ستة مليارات شخص يسكنون هذه الارض ، او ما يمثل نحو نسبة 140 في المائة خلال 50 عاما الماضية كما يتوقع ان يبلغ عدد سكان العالم بحلول 2050 تسعة مليارات نسمة مما سيضاعف من تعقيدات التنمية المستدامة .

2- انتشار الفقر المدقع في العالم : إذ تشير الاحصائيات الى ان خمس سكان العالم مضطرون للعيش على اقل من دولار واحد في اليوم هذا اضافة الى ان نحو (1.1) مليار شخص لا تتوافر لديهم مياه الشرب المأمونة ، وان مياه الشرب الملوثة وعدم كفاية الامدادات من الماء يتسببان في نحو (10 %) من جميع الامراض في البلدان النامية ، فضلا عن ذلك فأنها ادت الى زيادة حدة الأمية وارتفاع عدد السكان والبطالة وتراكم الديون وفوائدها والاستخدام غير الرشيد للموارد الطبيعية .

3- عدم الاستقرار في الكثير من مناطق العالم والناتجة عن غياب السلام والامن .

4- استمرار الهجرة من الارياف الى المدن وانتشار ظاهرة المناطق العشوائية ، وتفاقم الضغوط على النظم الايكولوجية وعلى المرافق والخدمات الحضرية وتلوث الهواء وتراكم النفايات .

5- تعرض مناطق من العالم للظروف المناخية القاسية ،وخاصة انخفاض معدلات الامطار عن المعدل العام السنوي وارتفاع درجات الحرارة في فصل الصيف وزيادة معدلات التبخر مما ادى الى تكرار ظاهرة الجفاف وزيادة التصحر .

6- محدودية الموارد الطبيعية وسوء استغلالها بما فيها النقص الحاد في الموارد المائية وتلوثها وندرة الاراضي الصالحة للاستغلال في النشاطات الزراعية المختلفة وتدهور نوعيتها ، ونقص الطاقة غير المتجددة في بعض اقطار العالم .

7- عدم موائمة بعض التقنيات والتجارب المستوردة من الدول المتقدمة مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في بعض دول العالم النامي ، ونقص الكفاءات الوطنية القادرة على التعامل معها .

التعامل مع تحديات ومعوقات تحقيق متطلبات التنمية المستدامة يتطلب على وفق التقارير الدولية المعنية بشؤون التنمية المستدامة ، وكذلك اراء المختصين التخفيف من حدة الفقر في بلدان العالم وبالأخص في المجتمعات الريفية التي يعيش فيها معظم الفقراء ، وضرورة تحسين قدرة جميع البلدان وبالذات البلدان النامية المرتبطة بالتصدي لتحديات العولمة والاعتماد على بناء القدرات الذاتية بما في ذلك التشجيع على انماط استهلاك وانتاج مسؤول للحد من الافراط في استخدام الموارد الطبيعية والاقتصادية ، كذلك القضاء على المشكلات الصحية وبالذات الامراض والاوبئة المستعصية ، مثال ذلك مرض الكوليرا الذي عادة ما ينتشر في البلدان الفقيرة بسبب سوء الرعاية الصحية المتوافرة لديهم اضافة الى انتشار المياه الملوثة والمستنقعات [1].

تاسعاً : مسوغات التنمية المستدامة .

انبثقت التنمية المستدامة في الادبيات التنموية بتأثير العوامل الاتية [2]:

1- ادت ازمة النفط في السبعينيات الى لفت النظر الى خطورة الاستغلال المفرط للثروات الطبيعية غير المتجددة ، وتلوث البيئة والى زيادة عدم الوعي ومن ثم ينجم عن ذلك كوارث طبيعية واخطار بيئية .

2- الفشل الفاضح لسياسات التنمية التي اتبعتها اغلبية بلدان العالم الثالث اذ ادت الى زيادة هائلة في الدين الخارجي وتراجع الانتاجية وبخاصة في الميدان الصناعي وتنامي الهوة الفاصلة بين مختلف الطبقات الاجتماعية التي ادت الى ظهور سوء التغذية والمجاعات .

3- سقوط الاتحاد السوفيتي ونهاية الشيوعية في بلدان اوروبا الشرقية اوضح انه من المستحيل اقامة تنمية من دون الاشراك الطوعي للجماهير في اعمال تأخذ بالحسبان حاجاتها الحقيقية وتسخر طاقتها وتحسن وضعها .

([1])عبد الرحمن محمد الحسن ,مصدر سابق , ص8.

([2])نبيلة حمزة ,التنمية البشرية المستدامة ودور المنظمات غير الحكومية –حالة البلدان العربية , اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (الاسكوا) :الامم المتحدة ,نيويورك ,1999, ص9

4- كان لعولمة الاقتصاد والتنامي المطرد لليبرالية اسوأ الاثر في تعميق الفروقات في داخل المجتمع الواحد وفي المجتمعات الدولية ،وفي اضعاف سلطة الدولة على حساب مصالح الفئات الفقيرة وفي تشجيع ظهور نزاعات عرقية وعنصرية واخيرا في تعطيل اليات مراقبة الشركات الخاصة التي يهدف نشاطها الى جمع اقصى ما يمكن من الارباح على حساب الجماعات البشرية .

وتعد هذه المسوغات التي ساعدت في ظهور التنمية المستدامة على نحو مجمل ،اما عن اهم المسوغات التي ساعدت في ظهورها بنحو خاص هي [1]:

1- تجنب الاثار السلبية الناجمة عن دمج الاعتبارات او العوامل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في مرحلة التخطيط الانمائي .

2- الحاجة الى عملية التنويع الاقتصادي بدلا من التركيز على قطاع دون اخر وهذا ما يلاحظ جلياً في البلدان النفطية ، وهو يعني ان استراتيجيات التنمية ينبغي ان تتحول من اعتمادها الكبير على النفط والتكنلوجيا المتعلقة به الى حيث امكانية الاعتماد على الموارد الطبيعية الاخرى وهذا يؤدي الى ما يسمى بالتوازن في الاستعمالات ومن ثم تحصل تنمية متواصلة لا تؤثر على استعمال عامل دون اخر ولا تعتمد في عملها على استخدام مكثف للموارد البيئية مع عدم الاكتراث اطلاقا بإمكانية استنفاذها .

3- العناية المفرطة من الحكومات بالنمو الذي كان ولا يزال له الاثر في استنزاف الموارد الطبيعية ، فضلا عن ان اغلب الدول اخذت تتسابق على التسلح بسبب الاحتلال والحروب والنزاعات فأدخلت ما يسمى بالتكنولوجيا السريعة التغير للأسلحة التقليدية والنووية والبيولوجية والكيميائية بدلا من تعزيز قدرة الشعوب على العيش في وئام مع الطبيعة والبيئة وهذا ما يجعلها متواصلة مع الاجيال القادمة .

4- تكاثر الاحداث المسيئة للبيئة وارتفاع التلوث البيئي اذ ادت عملية التوسع الانتاجي ولا سيما الصناعي الى زيادة الطلب على الموارد الطبيعية وارتفاع كمية الملوثات المطروحة بأنواعها ، بلغت الكميات المطروحة عالميا من ثاني اوكسيد الكاربون (23900) مليون طن عام 1996 وهو اكثر بنحو (400) مليون طن عام 1995 ، كما ادى استخدام المبيدات الى اصابة (5,35) مليون نسمة حول العالم بحالات التسمم كل عام فضلا عن مخاطرها البيئية الاخرى [2].

5- توقعات زيادة الانتاج اذ خمن البنك الدولي عام 1992 ان انتاج الدول النامية سيرتفع بنسبة (5,4 %) سنويا في اثناء 1990-2030 وفي النهاية يكون حوالي خمسة اضعاف ما عليه الان ، اما

([1])اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (الاسكوا) :دراسة عن ادماج البعد البيئي في الخطط الانمائية –الخلفية المفاهيمية والنظرية والتقليدية ,الجزء الاول , الامم المتحدة ,نيويورك ,1999 ,ص20.

([2])كاظم احمد حمادة البطاط , التنمية المستدامة مسار جديد بين نظريات التنمية الحديثة , المجلة العراقية للعلوم الادارية ، جامعة كربلاء ,العدد 18 ,2007 ,ص92.

انتاج الدول الصناعية سيرتفع ببطء اكثر لكنه سيتضاعف ثلاث مرات في نفس الفترة ،وسيكون الانتاج العالمي عام 2030 حوالي (3,5) مرة ما هو عليه اليوم وبقيمة تقريبية تصل الى (69) تريليون دولار وباسعار (1990) ،وبذلك سترتفع الحاجة للموارد الطبيعية مع ازدياد الانتاج وتكون النتيجة مرعبة بشان التلوث البيئي وتلف الموارد فعشرات الملايين من السكان سيصبحون مرضى او يموتون نتيجة العوامل البيئية ، كما ان نقص المياه سيكون مفرطا والغابات الاستوائية والنباتات الطبيعية الاخرى ستتناقص الى جزء من حجمها الجاري [1].

عاشراً : مؤشرات التنمية المستدامة .

تستهدف التنمية المستدامة مجموعة كبيرة من القضايا الاقتصادية ، الاجتماعية ، البيئية والمؤسسية وتحاول ادارتها من خلال برامج واسعة تضم جوانب متعددة فهنا يتطلب الامر توفير مؤشرات تضع متخذي القرار في الصورة الحقيقية لمعرفة فيما اذا كانوا يسيرون في الاتجاه الصحيح من جانب وتساعدهم على تسجيل تقدم مناسب باتجاه تحقيق التنمية المستدامة من جانب اخر [2].

قسمت مؤشرات التنمية المستدامة على حسب ابعاد التنمية المستدامة أربعة اقسام (اقتصادية واجتماعية وبيئية ومؤسسية) كما موضح في جدول (2)

([1])محمد حسين ابو العلا ,دكتاتورية العولمة , مكتبة مدبولي , القاهرة ,2004, ص212 .
([2])علي عبدالله احمد ,واقع التنمية المستدامة وتاثيرها في الوطن العربي , مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية و المجلد 14 , العدد 10 ,2007, ص296 .

جدول (2)
مؤشرات التنمية المستدامة على حسب ابعاد التنمية المستدامة

الفئة	مؤشرات القوة الدافعة	مؤشرات الحالة	مؤشرات الاستجابة
المؤشرات الاقتصادية	- نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي - حصة الاستثمار الاجمالي في الناتج المحلي الاجمالي - نسبة صادرات السلع والخدمات الى واردات السلع والخدمات - نصيب الفرد السنوي من استهلاك الطاقة - رصيد الحساب الجاري كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي -مجموع المساعدة الانمائية الرسمية كنسبة مئوية من الناتج القومي الاجمالي	الدين /الناتج المحلي الاجمالي	
المؤشرات الاجتماعية	- معدل البطالة - معدل النمو السكاني -الصحة - معدل الراشدين الذين يلمون بالقراءة والكتابة - نسبة الالتحاق بالمدارس الثانوية	- مؤشر الفقر البشري -السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر -متوسط العمر المتوقع عند الولادة -السكان الذين لا سبيل لوصولهم الى المياه المأمونة -السكان الذين لا تتوفر لديهم امكانية الانتفاع بالخدمات الصحية -السكان الذين لا تتوفر لديهم امكانية الانتفاع بالمرافق الصحية -نسبة السكان في المناطق الحضرية	
المؤشرات البيئية	- الموارد المتجددة /السكان - استعمال المياه الاحتياطات المتجددة -استعمال الاسمدة	-نصيب الفرد من الاراضي الزراعية -نصيب الفرد من الموارد المائية -نصيب الفرد من اراضي المحاصيل الدائمة -التصحر -نسبة الاراضي المتضررة بالتصحر -التغير في مساحات الغابات	
المؤشرات المؤسسية		- عدد اجهزة التلفاز والراديو لكل (1000) نسمة - عدد الصحف لكل (1000) نسمة - عدد خطوط الهاتف لكل (1000) نسمة - عدد الحواسيب الشخصية لكل (1000) نسمة - عدد مشتركي / مستعملي الانترنيت لكل (1000) نسمة	-تطبيق الاتفاقيات العالمية المصادق عليها -الانفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج القومي الاجمالي - عدد العلماء والمهندسين العاملين في مجال البحث والتطوير لكل مليون نسمة -الخسائر البشرية والاقتصادية بسبب الكوارث الطبيعية

Source: E.S.C.W.A: Economic and social commission for western Application of sustainable development indicators in the escowa membercountries-analysis of results, united nations , new York,2000,p.4.

وعلى الرغم من ان مناقشة عالمية واسعة قد اجريت بخصوص معايير التنمية المستدامة خلال الاعوام السابقة لتجهيز قواعد سليمة لصنع القرار على كل المستويات الا انه الى الان لا تتوفر مجموعة معايير قياسية للاستدامة [1].

المبحث الثالث

اثار الاستثمار السياحي المترتبة على بعض مؤشرات التنمية المستدامة

يعد القطاع السياحي احد القطاعات الداعمة للاقتصاد الوطني الى جانب القطاعات الاقتصادية الاخرى ويسهم في تنمية البلد اقتصاديا واجتماعيا ، وقد سعت العديد من دول العالم الى تنشيط هذا القطاع لما له من تأثير على التنمية ،وبما أن سياسات السياحة لا تبنى فقط على اعتبارات سياسية واقتصادية وانما ايضا الحفاظ على البيئة واحتياجات السكان المضيفين ، ان الاهتمام بالسياحة كباعثاً على التنمية المستدامة يعتبر مطلبا اقتصاديا مهما لحفز الاستثمار في المناطق السياحية ، وكما ان التوعية بأهمية تنمية السياحة وادارتها التي تؤكد على الجوانب الاقتصادية والبيئية والثقافية والاجتماعية يعد امراً مهماً لقطاع السياحة باعتباره مصدراً مهم للدخل لكونه واحد من الدعامات الاساسية في التنمية المستدامة للبلد [2].

اولا: أثار الاستثمار السياحي على المؤشرات الاقتصادية للتنمية المستدامة.

تعود اهمية الاستثمار السياحي الى تأثيره على العديد من المتغيرات الاقتصادية الاساسية ، إذ يعد الاستثمار في قطاع السياحة مصدرا مهما للدخل وموردا من موارد النقد الاجنبي وخلق فرص عمل جديدة وتحقيق تنمية اقليمية متوازنة.

ويمكن توضيح الاثار الاقتصادية للاستثمار السياحي بالاتي [3]:

1- اثر الاستثمار السياحي على ميزان المدفوعات .

يتحدد هذا الاثر بالقيمة الصافية للميزان السياحي ونسبتها الى النتيجة الصافية للميزان التجاري ،فاذا كانت القيمة الصافية للميزان التجاري سلبية ، وكان الاثر ايجابياً للميزان السياحي فان ذلك يحد من كمية العجز في الميزان التجاري . وفي حالة كون نتيجة الميزان التجاري ايجابية ساعدت في زيادة ايجابيتها

([1]) ريدة ديب وسليمان مهنا , التخطيط من اجل التنمية المستدامة , مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية, المجلد25 ,العدد الاول ,2009 ,ص498 .

([2])رؤوف محمد علي الانصاري ، السياحة والتنمية الاقتصادية ،ورقة دراسة موجزة ، متاح على الموقع :
https://annabaa.org/arabic/development/18046

([3]) اسعد حماد أبو رمان، أبي سعيد الربوة، التسويق السياحي والفندقي، الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2000،ص60.

وبالتالي يمكن التأثير ايجابيا على ميزان المدفوعات للدولة ، ويمكن القول ان السياحة تؤثر بشكلين على ميزان المدفوعات وكما يأتي [1]:

ا- الاثر الايجابي : وينشأ من

(1) دخول سياح اجانب الى داخل البلد وشرائهم السلع والخدمات السياحية وهذا يعني تصدير غير منظور لتلك السلع والخدمات ،وبذلك يؤدي الى دخول رؤوس الاموال وازدياد رصيد الدولة من العملة الاجنبية .

(2) استعانة المنتج السياحي الاجنبي بالسلع والخدمات المحلية وذلك بتصديرها والتي قد تكون سلعاً منظورة مثل (الاغدية والمشروبات ...الخ)او قد تكون غير منظورة مثل (الخدمات التي تقدمها القوى العاملة المحلية)وبالتالي دخول رأس المال وزيادة رصيد الدولة من العملات الاجنبية .

ب- الاثر السلبي :وينشأ من

(1) خروج السياح المحليين الى خارج البلد وشرائهم السلع والخدمات السياحية وهذا يعني استيراد غير منظور لتلك السلع والخدمات ،وبذلك يؤدي الى خروج رؤوس الاموال وانخفاض رصيد الدولة من العملة الاجنبية .

(2) استعانة المنتج السياحي المحلي بالسلع والخدمات الاجنبية وذلك باستيرادها ويترتب عليه خروج رأس المال وانخفاض رصيد الدولة من العملات الاجنبية .

2- اثر الاستثمار السياحي على الانفاق .

الانفاق السياحي هو التقويم الاقتصادي لمجموع الخدمات المقدمة الى السائحين ،بمعنى ان كل انفاق من جانب السائح انما هو في مقابل خدمة سياحية كالإنفاق على الايواء والطعام وهو يمثل انتقال الاموال من السائحين الى اصحاب المشاريع السياحية . ويتفرع هذا الانفاق ليشمل اصحاب الفنادق واصحاب السلع والخدمات وموردي الاطعمة المختلفة [2].

وتجدر الاشارة الى ان حجم النشاط السياحي يتوقف على مقدار ما تبذله الدولة من اجل اجتذاب اكثر عدد ممكن من السياح ومن ابرز تلك المجهودات هو اظهار الامكانات السياحية لتلك الدولة عن طريق الحملات التسويقية والاعلانية .

([1]) روبرت ماكنتوش واخرون ،بانوراما الحياة السياحية ، ترجمة عطية محمد شحاته ، طبعة المجلس الاعلى للثقافة ،طبعة اولى ،القاهرة ،2002،ص386-389.

([2]) نوال دماد ,الاستراتيجية الترويجية واسهاماتها في تسويق السياحة الداخلية , دار النشر دالي ابراهيم ، الطبعة الاولى ، الجزائر ,2010 ,ص22.

3- اثر الاستثمار السياحي على اعادة توزيع الدخل.

توجد المناطق السياحية عموما على الشواطئ والجبال واماكن الاثار وهي غالبا ما تكون بعيدة عن المدن ، ويعيش اغلب سكان هذه المناطق على نظام انتاج بسيط مما يؤدي الى تدني المستوى الاقتصادي والمعيشي للسكان .في هذه الظروف يمكن للاستثمار السياحي في تلك المناطق ان يصبح موردا مهما لأهل تلك المناطق من خلال قيامة بخلق فرص عمل جديدة فهي تعمل على توزيع الدخل على كافة المناطق بدلا من تركيزه على المدن [1]. فالأجور المدفوعة للعاملين في المنشاة السياحية والارباح المتحققة ومنتجي السلع والخدمات التي تحتاجها الحركة السياحية تؤدي الى زيادة الدخول فيها وبالتالي اعادة توزيعه بين المدن وهذه المناطق كما ينتج عنها الحد من النزوح الريفي الناتج عن عدم توفر فرص عمل في الريف . .

وعليه فإن السياحة تساعد على تطوير وتنمية الريف والمناطق النائية التي لا تحظى بنصيب من التنمية الاقتصادية ،لذا توجب على الدولة القيام بأنشاء المشاريع السياحية سواء كانت خاصة أم مملوكة لها [2]:

أ- خلق فرص عمل جديدة .

ب- تحسين مستوى المعيشة .

ج- تنمية وخلق مجتمعات حضارية جديدة .

د-استغلال المزايا المتوفرة في تلك المناطق .

هـ- اعادة توزيع الدخول بين المناطق الحضارية والريفية .

4-اثر الاستثمار السياحي على قطاع التشغيل .

ان السياحة قطاع مركب ومرتبط مع القطاعات الاخرى كالصناعة والزراعة والتامين والنقل وهي بذلك تسهم بطريقة مباشرة وغير مباشرة في خلق فرص عمل جديدة وامتصاص جزء من البطالة ، ويمكن تصنيف القوى العاملة المرتبطة بالاستثمار السياحي الى الجهات الاتية :

أ- العاملون الدائمون بصورة مباشرة وهم الذين يعملون في الفنادق ومراكز الترفيه والمطاعم ووكلاء السياحة والسفر ومنظموا الرحلات السياحية .

ب- العاملون في السياحة بصورة غير مباشرة وهم العاملون في مجالات مرتبطة بالأنشطة السياحية كالبناء والتأثيث والتجهيز .

([1])علي احمد هارون ,اسس الجغرافية الاقتصادية , دار الفكر العربي ,القاهرة , 2000, ص131 .

([2]) عبد السلام ابو قحف ، صناعة السياحة في مصر الاثار الاقتصادية والاجتماعية والمشكلات والمعوقات والتخطيط الاستراتيجي ، المكتب العربي الحديث ،1986 ،ص31 .

ب- العاملون المنجذبون الى السياحة باعتبارها قوى اضافية مؤقتة نتيجة لطبيعتها المتزايدة وهم غالبا سكان المنطقة السياحية ويعملون خلال فترة الذروة في المواسم السياحية .

ت- العمل السياحي المحرض وهو من مناصب العمل غير السياحية لكنها تنتج سلع وخدمات تستهلك من قبل السائح كالزراعة والصحة والحرف والتغذية .

5-اثر الاستثمار السياحي في الدخل القومي .

يتولد عن الاستثمار في القطاع السياحي دخل بالنسبة للمنتجين ويسمى بالدخل السياحي والذي يقصد به : القيمة المضافة التي تولدها جميع القطاعات من خلال عملية توفير السلع والخدمات للسياح ([1]) ، او هو القيمة المضافة في السياحة التي تقيس المدخلات المستخدمة في تصنيع المنتوج السياحي ، وبذلك فان السياحة تعتبر من اهم الانشطة الاقتصادية التي تسهم في تكوين الدخل القومي من خلال ما تحققه من قيمة مضافة على المدخلات ، ويمكن للسياحة ان تكون مصدرا مهما للإيرادات الحكومية التي تساهم في رفد ميزانية الحكومة بالأموال بالطرق الاتية [(2)]:

أ- الايرادات المتحققة من النشاط السياحي التابعة للقطاع العام :في البلدان النامية تكون الحكومة هي المالكة للمشاريع السياحية لذلك فان الايرادات المتحققة سوف تكون من نصيب ايرادات الحكومة .

ب- الايرادات المتحققة من النشاط السياحي المختلط : المنشاة السياحية التابعة للقطاع المختلط تكون مملوكة من قبل الحكومة والافراد معا ، وبهذا فان للحكومة جزءاً من تلك الايرادات.

ت- الايرادات المتحققة من خلال الضرائب والرسوم المفروضة على النشاط السياحي والذي يكون من نصيب الحكومة .

6- اثر الاستثمار السياحي في القضاء على الفقر .

يعد الاستثمار في قطاع السياحة احد اكبر القطاعات الاقتصادية واسرعها نموا في العالم وتمثل موقع يؤهلها لتعزيز النمو الاقتصادي والتنمية على كافة المستويات ، وقد لا تكون هي الحل الكفيل بالقضاء على الفقر الا انها يمكن ان تسهم في ذلك بشكل كبير عن طريق توليد الدخول عبر خلق الوظائف بهذا القطاع والقطاعات الاخرى وهذا سوف ينعكس على نسبة الفقر باتجاه خفضها ، وفي هذا السياق فإنها تؤدي الى تمكين فئات الشباب والنساء من خلال انتاج واستخدام وبيع المنتجات الزراعية المحلية ، وذلك لان

([1])world tourism re commended my thological ,united nations frame work , paris , 2008 ,p 49.
([2])united nations ,world tourism organization ,economic review world tourism ,avdeidel generalism 95, spain ,Madrid ,1978,p16.

الاستثمارات في القطاع السياحي غالباً ما يدعم الامداد الزراعي لعددٍ كبيرٍ من الاسر الفقيرة وكذلك النهوض بريادة الاعمال وتشجيع المؤسسات الصغيرة [1].

ثانيا :الاثار المترتبة على المؤشر الاجتماعي.

من المعروف ان الجانب الاقتصادي والاجتماعي تربطهما علاقة طردية ،فالتطور الذي يحدث في الجانب الاقتصادي حتما سيرافقه تطور في الجانب الاجتماعي ،فهذا التطور واحتكاك واختلاط السكان مع السائحين والتقدم التكنلوجي ادى الى انعكاسات ايجابية ولكنها ايضا لا تخلو من الاثار السلبية .

1- الاثار الايجابية : ومن هذه الاثار الاتي:

أ- التوازن الاجتماعي : تتقارب الافراد ذات الطبقات الاجتماعية من بعضها البعضاً نتيجة زيادة دخول الافراد والسبب هو العمل في الاستثمار السياحي بشكل مباشر او غير مباشر.

ب- الاهتمام بالتراث :اهتمام السياحة وبالقيم والمعالم الفنية في الدول السياحية من خلال الفنون كالرقص الخاص بهم، والاحتفالات بالأعياد ،وحفلات الزفاف ،اضافة الى العادات الدينية وانشطة اوقات الفراغ وبذلك ينتقل التراث الاجتماعي الذي يورث من اسلافهم .

ت- التبادل الثقافي : هو اهم التأثيرات الايجابية لأنه يعمل على تنمية التفاهم بين الشعوب من خلال اتاحة الفرصة لتبادل الافكار والمعرفة ،وبذلك تتقارب المسافات الاجتماعية والذي بدوره يعمل على دعم التراث واتساع الحلقة الحضارية لذا فإن السياحة لم تعد لاشباع الفضول فقط وانما تعمل على اكتساب المعرفة والاحترام والتعاون [2].

ث- النمو الحضاري :تعتبر الاستثمار السياحي سببا رئيسيا من اسباب الرقي الحضاري من حيث الاهتمام بالمقومات السياحية ، كما انها تمثل وسيلة حضارية لنقل وتبادل الثقافات بين البلدان فعن طريقها تتحقق التبادل الحضاري وانتقال المعتقدات واللغة والآداب والفنون من خلال حركة السياح وبالتالي تؤثر وتتأثر فيها ثقافيا ، وبذلك يتحقق التأثير الثقافي للسياحة الذي يمثل محور من محاوراً التنمية [3].

2- **الاثار السلبية** :وهناك اثار سلبية للنشاط السياحي على الجانب الاجتماعي والثقافي وهي كالاتي [4]:

([1])السياحة المستدامة : المساهمة في النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة ،اجتماع الخبراء بشأن مساهمة السياحة في التنمية المستدامة ، مذكرة قضايا من اعداد امانة الاونكتاد ،جنيف ،14-15 مارس 2013 ،ص14.

([2])وفاء زكي ابراهيم , دور السياحة في التنمية الاجتماعية دراسة تقويمية للقرى السياحية ,مصر, 2006, ص184.

([3])محمد منير حجاب ,الاعلام السياحي ,طبعة الاولى ,دار الفجر للنشر والتوزيع ,2002, ص28.

([4]) نعيم الظاهر ،سراب الياس ،مبادئ السياحة ، طبعة ثانية ،دار المسيرة للنشر والتوزيع ، الاردن ،2007 ،ص97-98.

أ- التحولات الاجتماعية :الحركة السياحية تتطلب الاهتمام بالمناطق السياحية وتنميتها واعدادها لاستقبال السائحين مما يتولد عن ذلك عادات وتقاليد جديدة وغير مألوفة وسريعة بالنسبة لسكان البلد المضيف والتي تختلف عن عاداتهم الاجتماعية والثقافية التي نشؤوا وتربوا عليها مما يؤدي الى تغيرات في تلك المجتمعات .

ب- انتشار عوامل الفساد والتدهور الاجتماعي والثقافي :تعاني بعض من الدول انخفاض مستويات المعيشة ونقص الامكانات المتوفرة ، ويتوافد الى هذه المناطق اصناف مختلفة من السائحين بقدراتهم المالية مما يؤدي الى اتجاه نسبة من ابناء هذه الدول الى تحقيق مكاسب مادية وان كانت بوسائل غير مشروعة وانتشار بعض من صور الانحراف .

ت- التصادم الثقافي : تحدث انواع من التصادم الثقافي او المواجهة السلبية بين الثقافات المختلفة بسبب الاختلاف الكبير بين عناصر واساليب الحياة والمعتقدات والافكار .

ثالثا : الاثار المترتبة على المؤشر البيئي .

1- الاثار الايجابية للاستثمار السياحي .

أ- اثر الاستثمار السياحي في تطوير الاماكن الاثرية والتاريخية ، تتمثل عناصر التراث الحضاري بالمواقع التاريخية والاثرية والمواقع الدينية والمراقد المقدسة من اهم عناصر الجذب السياحي ، وان المحافظة عليها وتطويرها وتحسينها من اولويات السياحة [1]، إذ ان السياحة تشكل حافز للمحافظة على عناصر التراث الثقافي والحضاري في المناطق السياحية كونها تعد من عناصر الجذب السياحي الهامة وتشمل عمليات المحافظة على هذه العناصر كالاتي [2]:

1- المحافظة على المواقع الاثرية والتاريخية والانماط المعمارية المميزة .

2- احياء الصناعات اليدوية الفنون والمناسبات التقليدية وبعض مظاهر الحياة الاهلية .

3- الدعم المالي لصيانة المتاحف والمرافق الثقافية كالمسارح الاثرية ، كذلك تنظيم المناسبات الثقافية والمهرجانات تمثل عناصر جذب سياحي للزوار من الخارج كذلك للسكان المحليين ، لذلك فان تحسين البيئة وتطوير المواقع التاريخية والتراثية تعد من الاساسيات التي لا غنى عنها في صناعة السياحة .

ب- اثر الاستثمار السياحي في البيئة الطبيعية .

تعتبر البيئة الطبيعية من اهم عناصر الجذب السياحي فهي تعد المحفز الاساس للكثير من السياح في المقاصد السياحية ، وتتمثل البيئة الطبيعية بالعرض الطبيعي مثل (الغابات ، والجبال ، والمناخ ، والحيوانات والنباتات)وهي خيرات طبيعية ولكن في ظل التطور الحاصل للعالم نجد ان هناك لمسات من صنع الانسان مثل (تنظيم الحدائق والبحيرات الاصطناعية) ، ان صناعة وتنمية السياحة لها تأثير ايجابي

(1) رؤوف محمد علي الانصاري ,السياحة في العراق ودورها في التنمية والاعمار , طبعة ثانية ,بغداد ,2013 ,ص115.
(2) عثمان محمد غنيم ، بنيتا نبيل سعد ,التخطيط السياحي في سبيل تخطيط مكاني شامل ومتكامل , طبعة اولى ,عمان , 1999, ص175.

على البيئة الطبيعية وتتمثل بحماية الموارد الطبيعية والحفاظ عليها من التلف من خلال اقامة المحميات الحيوانية والنباتية التي استغلت لجذب السياح ، وان صناعة السياحة لا تخلف فضلات عرضية كالدخان كما في باقي الصناعات الاخرى لذلك فقد سميت ب(الصناعة الصديقة للبيئة) و (الصناعة النظيفة)[1].

2- الاثار السلبية للاستثمار السياحي.

- اثر الاستثمار السياحي على النظم الايكولوجية : ان الاستثمار في قطاع السياحة يتداخل مع الحياة البرية ويتسبب بأضرار جسيمة على النظم الايكولوجية لاستيعاب هذا النشاط ، كما يمكن ان يؤدي الى اضطراب في الحياة البرية اذ ادى التطور غير السليم للبنى التحتية مثل الرصف المكثف والبناء غير المخطط له للمنتجات والفنادق والطرق بشكل تعدى على الطبيعة للأنواع النباتية والحيوانية وخطر كبير على الانواع المهددة بالانقراض فضلاً عن التهديدات التي تواجه المناطق الهشة مثل الاراض الرطبة والشعاب المرجانية والنظم الايكولوجية البحرية نتيجة لزيادة النفايات والمواد الكيميائية غير المعالجة ، وكذلك تهديد المناطق الجبلية من خلال المشي وممارسة التزلج على الجليد ، فضلا عن مشكلة ازالة الغابات الناجمة عن زيادة استهلاك الخشب فهذا قد لا يؤدي الى تدمير النظم الايكولوجية فحسب وانما تسريع عملية التعرية والانهيارات الارضية [2].
- التلوث المفرط : قد يؤدي الاستثمار السياحي الى استهلاك الكثير من المواد المحلية الطبيعية مما يولد نفايات سائلة وصلبة والتي اصبحت احد المشاكل التي تعاني منها العديد من البلدان لعدم قدرتها على معالجتها ، كما يسهم النشاط السياحي في تلوث الهواء الناجم عن استخدام وسائل النقل السياحي إذ تقدر انبعاثات غاز ثاني اوكسيد الكاربون من وسائل النقل في القطاع السياحي والسكن وغيرها من الانشطة حوالي (4-6 %) من اجمالي الانبعاثات العالمية [3].
- الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية :ان تطوير السياحة والبنى التحية غالبا ما يؤدي الى تدهور التربة مثل ظهور الكثبان الرملية وتأكل التربة وتدهور الطبيعة بسبب التوسع العمراني ، ومحدودية موارد المياه العذبة واستغلالها بشكل غير عقلاني من قبل السواح اضف الى ذلك الافراط في استغلال الموارد المحلية مثل المواد الاولية والطاقة [4].

([1])david son ,rob ,tourism ,pitman publishing ,2ed ,coreat Britain ,1993,p23.

([2]) Frederico neto ,sustainable tourism ,environmental protection and natural resource manafement : paradise on earth ? international colloquium on regional governance and sustainable development in tourism –driven economic ,mexico, 20-22 february 2002 ,p8.

([3]) صباح محمود محمد واخرون ، مقدمة في الجغرافية السياحية مع دراسة تطبيقية عن القطر العراقي ، بغداد ، 1980 ، ص 65.

([4]) Jeane cherles ,briquet- laugier ,le tourism durable dans les pays mediterraneens ;etat des lieux et nouveaux cadre d analyse ,communication pour le cinquieme colloque international <energies ,changement climatiques et development durable hammamet (tunisie) ,15-17 juin 2009 ,p9 .

الفصل الثانـي

تحليل واقع الاستثمار السياحي واثرة على بعض مؤشرات التنمية المستدامة في دول مختارة

الفصــل الثانــي
تحليل واقع الاستثمار السياحي واثرة على بعض مؤشرات التنمية المستدامة في دول مختارة

تمهيد :

تعد السياحة من الانشطة الاقتصادية الاساسية للعديد من الدول النامية والمتقدمة ، وتمارس دوراً مهماً في تحقيق التنمية وتنويع الاقتصاد بما تنتجه من فرص عمل ، وما توفره من عملات اجنبية ، وقدرتها على جذب الاستثمارات الاجنبية ، وكغيرها من القطاعات اصبح قطاع السياحة يعنى بالتنمية المستدامة ، خاصة بعد التطور السريع الذي شهدته صناعة السياحة ، والذي قد نتج عنه عدة ظواهر سلبية على البيئة ، لذا فإن ذلك كان مراعاة السياحة في المحافظة على البيئة وخاصة المناطق الحساسة سياحياً والمحافظة على مكوناتها وخصائصها وترشيد استخدام الموارد السياحية لتبقى صالحة للأجيال القادمة وعليه سوف نستعرض في هذا الفصل تجربتين مهمتين في هذا المجال والتي تتمثل بتجربة ماليزيا التي كانت من التجارب الرائدة على مستوى العالم وتجربة الجزائر مع ملاحظة اننا اخترنا هاتين التجربتين للاستفادة من عوامل النجاح والفشل التي رافقت الاستثمار السياحي وانعكاساته على بعض مؤشرات التنمية المستدامة قيد البحث سواء كان ذلك بالسلب ام الايجاب .

لذ فإن هذا الفصل سوف يتناول بعض التجارب الناجحة في مجال الاستثمار السياحي ، كتجربة ماليزيا ، وتجربة الجزائر .

المبحث الاول
تجربة ماليزيا في الاستثمار السياحي واثره في بعض مؤشرات التنمية المستدامة

المطلب الاول : مقومات الجذب السياحي في ماليزيا .

تتميز ماليزيا بالعديد من مقومات الجذب السياحي التي تجعل منها محط الانظار السياحي ويمكن تناول ابرزها وكالاتي :

اولاً: مقومات الجذب السياحي في ماليزيا .

تعد ماليزيا من البلدان الغنية بتراثها الذي يجمع بين الحضارات المختلفة ، ويشكل مزيجا من الحضارات الشرقية والغربية ، لذا اصبحت من افضل الوجهات السياحية للمسلمين ، إذ احتلت المرتبة الاولى عالميا خلال المدة (2011-2017) بحسب المؤشر العالمي للسياحة الحلال الصادر عن شركتي "ماستر كارد" و"كرسنت ويتنج " ، كما انها تعد ثاني افضل وجهة سياحية للتسوق عالميا للسائح المسلم ، بعد مدينة دبي وقد احتلت المرتبة التاسعة بحسب الترتيب العالمي لذا فإنها تعد من البلدان المتقدمة في هذا المجال ، وتوفر للبلد نحو (15%) من الدخل القومي ويمكن اجمال هذه المقومات بالاتي [1]:

أ- المقومات الطبيعية : فهي تعد من البلدان المتنوعة من حيث الانظمة البيئية ، وتحتل المركز الاثني عشر على مستوى العالم من حيث التنوع التكنولوجي وهذا التنوع يتمثل بوجود تنوع نباتي يتركز في المساحات الخضراء والغابات الاستوائية والحيوانات والمسطحات المائية والجبال ، اضف الى ذلك وجود الغابات المطيرة التي تحتل حوالي نحو ثلثي مساحة ماليزيا ، وتمثل موطنا لنحو (20%) من اجمالي الحيوانات في العالم ، وهذا التنوع في النباتات والحيوانات جعلها من بين (17) دولة الاكثر تنوعا في العالم ، الامر الذي جعلها مقصدا لمحبي الرحلات البرية كما جعلها من بين (38) دولة من دول العالم كأفضل الوجهات المرشحة من قبل منظمة السياحة العالمية .

اضف الى ذلك موقعها الجغرافي المتميز اذ تقع جنوب شرق اسيا وتشارك الحدود البرية مع تايلاند واندونيسيا وبروناي اما الحدود البحرية فتشاركها مع سنغافورة وفيتنام والفلبين وتتكون ماليزيا من قسمين رئيسيين على جانبي بحر الصين الجنوبي وهما غرب ماليزيا ، وشرق ماليزيا ، وتحتوي على شبه الجزيرة الماليزية التي تشكل حوالي (40%) من اراضي البلاد التي تبلغ مساحتها (329758) كم^{2}بينما

(1) عرقوب خديجة ، مقومات نجاح السياحة الحلال في ماليزيا ، مجلة البشائر الاقتصادية ، مجلد (4) ، عدد (1)، 2018،ص81.

يبلغ عدد سكانها (31.95) مليون نسمة ، لذا فهي تتميز بموقع جغرافي رائع ومناخ معتدل في اغلب اوقات السنة الامر الذي يجعلها تمتلك فرصة لتطوير السياحة وتحقيق استدامة اقتصادية وروحية [1].

ب- المقومات الثقافية والحضارية : اذ تتميز بمزيج فريد من الاعراق والديانات المختلفة ، اذ يعيش ذوو الاصول المسلمة والملاوية والهندية والصينية وغيرهم في سلام وتناغم فيما بينهم [2] .

أضف الى ذلك وجود العديد من المباني الضخمة والمعالم المميزة والرائعة في العاصمة كوالالمبور([3]). يوجد مبنى سلطان عبد الصمد وهو صرح معقد بني بفن خليط عجيب لمزيج مونجولي، وبربري، وعربي، والطراز المعماري البريطاني الكلاسيكي، وقد صمم من قبل المهندسين المعماريين نورمان وبيدويل في عام 1897و تم انجازه في عامين واستخدم مركزاً للإدارة الاستعمارية البريطانية في ماليزيا آنذاك ،وفي الوقت الحاضر أصبح مجمعاً للمحاكم الماليزية.

ومن المعالم الحضارية التي تتميز بها ماليزيا حديقة الطيور بكوالالمبور، التي تعد من كبرى الحدائق في جنوب شرقي اسيا ،وتحتوي على آلاف من الطيور تمثل تقريبا كل نوع رئيسي من الطيور في العالم .

ومن جانب اخر يلاحظ ان ماليزيا غنية بالتراث الإسلامي التقليدي ، اذ يوجد بعض المعالم التراثية والتاريخية في مناطق الساحل الشرقي لماليزيا وتتمثل بالبنايات والمساجد التي شيدت في هذه المنطقة، التي من بينها متحف القرية للحرف اليدوية والمتحف الملكي، ومتحف الدولة، والقصر في مدينة كوتا بهارو والمباني المتنوعة في مدينة بيكان الملكية ومركز الفنون والثقافة في ولاية باهانك , والكثير من التراث الإسلامي والأماكن المقدسة والمساجد الضخمة التي تمثل وجهة ملائمة للسياحة الإسلامية , وقد منح الدستور الماليزي حرية كاملة في ممارسة الشعائر الدينية لجميع الاديان الى جانب الاسلام والمسيحية والبوذية والهندوسية , وهذا التلون العرقي انعكس على عادات وتقاليد الشعب الماليزي والتي تمثل مادة فلكلورية جاذبة للسياح خاصة المدن والمنتجعات ، اضف الى ذلك اقامة المعارض الثقافية والتجارية التي تجذب عدداً كثيراً من السياح الباحثين عن التمتع بالمناظر الطبيعية والفاعليات والعروض الفنية المتنوعة[4] .

ومن المدن البارزة في ماليزيا ،مدينة جوهور الماليزية الواقعة على اقصى الشمال لشبة الجزيرة الماليزية والتي تتميز بكونها احد المدن التجارية والسياحية وتحتوي على مراكز تسوق ومعارض الفنون

---

(1) Malaysia map ,www.mapsofworld.com,12/7/2017retrieved,4/6/2018.edited.

(2) نعيمي حكمة ، السياحة الحلال كتوجه حديث للسياح –الواقع والمتطلبات تجربة ماليزيا وتركيا ، مجلة دفاتر بوادكس ،مجلد 19، عدد (2) ،2020، ص29-30.

(3) محمد صادق اسماعيل ، التجربة الماليزية ، مهاتير محمد والصحوة الاقتصادية ،ط1 ،القاهرة ، العربي للنشر والتوزيع ،2014، ص16.

4) department of Islamic development Malaysia Islamic toursm centre , ministry of tourism and culture Malaysia ,2015 ,p11.

والثقافة ، يتوسطها مسجد السلطان ابو بكر وهي تقع على حدود جمهورية سنغافورة ويربطهما جسر طوله (1.05)كم . ولا يمكن اغفال مدينة مالاكا التي تعد من المدن الاثرية التاريخية وتقع على بعد (150)كم جنوب كوالامبور ويقال ان اسمها مالاقا مأخوذة من كلمة عربية وهي ملتقى ، إذ انها كانت في القرن الخامس عشر الميلادي ميناء يلتقي فيها تجار العرب والهنود والصينيون وهي الان من ابهى المدن التاريخية في ماليزيا . والجدول (3) يوضح اهم المعالم الحضارية والوجهات السياحية في ماليزيا.

جدول (3)
اهم المعالم الحضارية والوجهات السياحية في ماليزيا

المعلم الحضاري	مميزاته
مرتفعات الكاميرون	تعدّ مرتفعات الكاميرون من أفضل الأماكن السياحيّة في ماليزيا منذ نهاية القرن التاسع عشر، وقد تم اكتشاف المنطقة سنة 1885م من قبل المساح البريطانيّ وليام كاميرون، ومنذ ذلك الحين أصبحت من أشهر مناطق الجذب السياحيّ، ويبلغ ارتفاعها حوالي (1100) م إلى 1,800م، ممّا يوفر للزوار مناخاً بارداً ومنعشاً، وتهيمن في الوقت الحاضر على مرتفعات الكاميرون مزارع الشاي الأخضر وغيرها .
حديقة تامان نيجارا	تعد حديقة تامان نيجارا أقدمَ واكبر حديقة وطنيّة في ماليزيا تتربع على ثلاث ولايات في شبه الجزيرة الماليزية وهي باهانج وتيرينقانو وكيلانتان وانشئت في عام 1925 بمساحه تبلغ(3434) كم^2، وتعد واحدة من أقدم مناطق الغابات التي يسودها الطقس الاستوائيّ المطير في العالَم، فهي تُوفِّر فرصة مثاليّة للسيّاح.
كهوف باتو	تقع كهوف باتو على بُعد نحو 13كم إلى الشمال من مركز مدينة كوالالمبور الماليزيّة، وتُعَدُّ من أبرز مَعالِم الجذب السياحيّ في البلاد، و تُوجَد على تلّة من الحَجر الجيريّ الذي يضمُّ العديد من الكهوف، والأضرحة، والمعابد الهندوسيّة.
جزر لنكاوي	تقعُ جُزر لنكاوي في بحرِ أندامان، وهي تتكوّنُ من أرخبيل يصِلُ عددُ جُزُرِه إلى حوالي تسع وتسعين جزيرةً تتميّز بطبيعتها الخلّابة الرائعة، وشواطِئها المُمتدَّة ذاتِ اللون الأبيض، كما تضمُّ الجُزرُ مجموعةً من المتنزهات والحدائق، والبُحيرات، فضلا عن أنّها تشتهر بالحياة البرّية التي تتميَّزُ بوجود انواع متعدده من الحيوانات، كما انها تُوفِّر للسيّاح فرصةَ ركوب اليخت، وممارسةِ رياضة المشي على طول الشاطئ .ومن المعالم السياحية البارزة فيها شلالات الابار السبعة ومحمية كيليم كارست وشاطىء سينانج لنكاوي. وقد منحت منظمة اليونسكو هذه الجزيرةَ مركزاً جيولوجيّاً عالَميّاً؛ لكونها تحتوي أهمّ الأماكن المَحميّة، وهي: مُتنزَّه كيليم كارست، ومُتنزَّه ماشنيكانج، ومُتنزّه دايانغ بيوتنغ ماربل.
حديقة جبل مولو الوطنية	تقع هذه الحديقة الوطنية في ولاية ساراواك الماليزية، وتبلغ مساحتها نحو (528,64)كم^2، و يشتمل على أكثر من (3,500) نوع من النباتات، ويتضمن الجانب الشرقي منها على العديد من القمم الجبلية التي تتكون من الحجر الجيري والحجر الرملي ، مثل جبل مولو الذي يبلغ ارتفاعه (2,376)م ،وجبل آبي(1,750)م وجبل بنارات (1,858)م ، وتحتوي على ثلاث كهوف بارزه ممراتها منحوتته بالحجر الجيري هي كهف الغزلان وكهف المياه النقيه وكهف الحظ السعيد
برجا بتروناس التوأم	يعد هذان البرجان أطول برجين توأمين في العالم، فضلا عن تمتعهما بمركز متميز على قائمه افضل 20 ناطحة سحاب عالميه ،ويبلغ ارتفاعها (452) متر، وهما مكونان من 88 طابقاً، وقد تم الانتهاء من بنائهما عام 1997م، وموقعهما في كوالالمبور وتحيط بهما الحدائق والنافورات ومراكز التسوق والمطاعم وأدوار سينمائية ومنصات للعروض الفنية والثقافية .وهما يعدان ثاني أعلى برجين في العالم، مما يجعلهما من عوامل الجذب لكل فئات السياح. الى جانب ذلك الجسر الذي يربط بينهما ويعرف بجسر السماء أو الجسر المعلق الذي هو عبارة عن ممر محاط بجدران زجاجية على ارتفاع (170)م عن سطح الأرض يربط بينهما، ويحتوي الطابق 86 منهما على منصة للمراقبة يمكن من خلالها رؤية المدينة من ارتفاع يصل إلى (370) م.
برج كوالالمبور	يوجد هذا البرج في محمية غابة بوكيت ناناس في وسط مدينة كوالالمبور ، إذ يتميّز بعمارته ذات الطابع الإسلاميّ، مثل البلاط الإسلامي والزهور التقليدية والزخارف، كما يُعتبر واحداً من أعلى أبراج الاتصالات على مستوى العالم، وفي قمته يوجد مطعم متحرك ومحلات لبيع الهدايا التذكارية ومنصة للعروض الفنية في الطبقة الأرضية بذلك يُتيح للزوار الفرصة لمشاهدة المدينة من الأعلى، كما يُمكن للزوار تناول الأطعمة الشهية في المطعم الدوار الموجود في الأعلى ويتيح للسائحين النظر الى معالم المدينة بشكل كامل ويرتاده السائحين من جميع دول العالم لجماله ويبلغ ارتفاعه (421) مترا.
متحف الفنون الاسلامية	يقع هذا المتحف في حي بريكفيلدس أو حي الهند المصغرة بمدينة كوالالمبور، وهو متحف فني مميّز، يشتمل في داخله على العديد من الفنون الزخرفيّة الإسلاميّة المأخوذة من مختلف أنحاء العالم، فضلا عن نماذج مصغرة من المباني الإسلاميّة المهمة، ومجموعات من المنسوجات، والسجاد، والمجوهرات، والسيراميك، ومن أهم المقتنيات المميزة في المتحف هي غرفة دمشق الداخلية التي تعود للقرن التاسع عشر الميلادي.

Sorce:

-Francesca DiPiazza, Malaysia in pictures, twenty-first century books, 2006,p18.

-Swee-Hock Saw, -Bibliography of Malaysian demography, Institute of southeast Asian studies, 2015, p97.

ثالثاً :المقومات المادية : وتتضمن الهياكل والبنى التحتية و المرافق السياحية التي تشمل سلاسل من الفنادق والمنتجعات السياحية والمدن الترفيهية والمحال التجارية ووسائل النقل وشركات الطيران مما جعلها دولة سياحية تأتي بالمراتب الاولى في الجذب السياحي ، وقد سعت ماليزيا بعد حصولها على الاستقلال ان تجد بنية اساسية متكاملة ومنها مشاريع التنمية وتطوير البنى التحتية والخدمات العامة والمطارات وخطوط السكك الحديدية ومشاريع الماء والكهرباء والصرف الصحي والخدمات الصحية والتعليمية وشبكة الاتصالات وغيرها وتهيئة المنتجعات السياحية على الشواطئ بما يلبي حاجة السياح الترفيهية ، اذ تمتلك شبكة طرق من اكثر الشبكات شمولية في اسيا وتغطي مساحة(144,403)كم ، ويتألف النقل بالسكك الحديدية في ماليزيا من نظام النقل السريع في المناطق الحضرية و السكك الحديدية الجبلية وتغطي معظم الولايات ال (11) في شبه الجزيرة الماليزية بمساحه تبلغ (٢٧٨٣) كم بحسب احصاءات عام ٢٠١٨ و(767)كم منها سكك حديدية بمسار مزدوج وكهربائية، ويوجد(118) مطار يعد مطار كوالالمبور من اكثر المطارات زخما في حركة الركاب الدولية وصنف في الترتيب(13) على مستوى العالم والمرتبة (20) من حيث حركة المرور ، ولديها(٧) موانئ رئيسية ، اثنان منهما مدرجان ضمن قائمة ازخم (20) ميناء في العالم بحسب احصاءات عام 2013 [1] .

وهذا كله قد شجع على اقامة المشاريع السياحية المختلفة سواء كانت هذه المشاريع من خلال الاستثمارات الاجنبية المباشرة ام الاستثمارات المحلية ام المشاريع الحكومية ، لاسيما في ظل وجود بيئة قانونية تشجع وتحمي تلك الاستثمارات ، كما انها ركزت على ضرورة تحسين جودة وكفاءة البنى التحتية والخدمات الاساسية ذات الصلة بالسياحة مثل الفنادق والطرق والمرافق العامة والنقل والاتصالات والمعلومات السياحية ، وانظمة تأشيرة دخول البلدان استنادا الى المعايير الدولية لتقديم خدمات للزوار والسياح بحيث ترقى لمستوى المعايير الدولية . وان الاستثمار في هذه الخدمات لن يساعد فقط في استضافة المزيد من السياح بل سيزيد ايضا من تحقيق رضاهم عن جودة الخدمات التي من شأنها تعزيز الصورة السياحية للبلاد .

المطلب الثاني : تحليل مؤشرات القطاع السياحي في ماليزيا .

اولا : تحليل التطور في حجم الاستثمارات السياحية في ماليزيا خلال المدة (2000-2019)

تحتل ماليزيا المرتبة (28) على مستوى دول العالم بحجم الانفاق الاستثماري على قطاع السياحة لعام 2019 مما يشير الى الاهتمام المتزايد بهذا القطاع الحيوي , ويلاحظ من الجدول (4) ان حجم الإنفاق الاستثماري على قطاع السياحة الماليزي بشكل عام كان متزايداً خلال مدة البحث وارتفع من (5.2) مليار دولار في عام 2000 ليصل الى (6) مليار دولار في عام 2019 ، الا انه تراوح بين الارتفاع والانخفاض خلال سنوات البحث وهذا ناتج عن تأثرها بالوضع الاقتصادي مثل بقية دول العالم, اذ انخفض حجم الاستثمار على قطاع السياحة في ماليزيا من(5.2) مليار عام 2000 الى (3.5) مليار عام 2005, ويرجع ذلك للعديد من الاسباب ومنها التأثر بالظروف الدولية التي تتمثل بتباطؤ النمو الاقتصادي العالمي والحرب التي تنشأ بين بعض دول العالم وظهور الجماعات الارهابية والاضطرابات العالمية المختلفة, اما عام 2010 فقد حققت ماليزيا نمواً في حجم الاستثمار السياحي بلغ(4.0) مليار دولار وبنسبة (-32.6%)عن عام 2005, الا انه انخفض عام 2011 الى (3.9) مليار دولار ثم عاد الى التحسن في الاعوام التالية حتى بلغ(5.3) مليار دولار عام 2014 وبنسبة نمو قدرها (10.4%) عن العام السابق له, وكان اعلى قيمة لحجم الاستثمارات في هذا القطاع تركزت في عامي (2017 و 2019) وبلغت نحو (6.0) مليار وبنسبة نمو قدرها (5.3%) و (1.7%) على التوالي وذلك بسبب السياسات الوطنية التي اتبعتها ماليزيا في جذب الاستثمارات المحلية والاجنبية في قطاع السياحة التي تتمثل في قيام الحكومة بتشجيع انشاء مناطق الاستثمار السياحي وتنمية السياحة الذكية والترويج للسياحة المستدامة في حين كان نسبة نمو الاستثمار في عام 2018 قد سجلت نموا سالبا بلغ (-1.7%) وذلك بسبب ظهور وجهات سياحية منافسة تمثلت في العديد من دول جنوب شرق اسيا مثل فيتنام واندونيسيا وميانمار.

جدول (4)

حجم الاستثمارات السياحية الاجمالية في ماليزيا لسنوات متفرقة (2000-2019) /مليار دولار

السنة	حجم الاستثمار السياحي (مليار دولار)	معدل النمو
2000	5.2	-
2005	3.5	32.6-
2010	4.0	14.3
2011	3.9	2.5-
2012	4.5	15.4
2013	4.8	6.7
2014	5.3	10.4
2015	5.4	1.8
2016	5.7	5.6
2017	6.0	5.3
2018	5.9	1.7-
2019	6.0	1.7

Source: https://datacatalog.worldbank.org/dataset/world-development-indicators

-معدل النمو من عمل الباحثة بالاعتماد على الصيغة الاتية (y_2-y_1/y_1*100)

ثانيا : تحليل التطور في عدد السواح الوافدين وحجم الايرادات السياحية خلال مدة البحث

بما ان ماليزيا تمتلك المؤهلات السياحية الكبيرة التي مر ذكرها سابقا, فضلاً عن العامل المهم الأخر وهو ان الشعب الماليزي شعب ودود ومحب للزائرين له ويقدم الابتسامة مع الخدمة التي يوفرونها لهم, فيعد هذا العامل بحد ذاته عامل جذب سياحي كبير لماليزيا، اذ ان التعامل الحسن لا يقل أهمية عن المؤهلات السياحية الموجودة, لذلك نجد ان اعداد السائحين بتزايد مستمر طوال مدة البحث المحصورة بين(2000 -2019), والذي يمكن ملاحظته من خلال الجدول (5) والشكل (1)، اذ ان هذه المميزات ساعدت على زيادة عدد السياح في ماليزيا وجعلتها منطقة جذب للموارد السياحية وطريق لازدهار السياحة في ماليزيا اذ بلغ المتوسط الحسابي لأعداد السياح خلال مدة البحث نحو (20802.65) الف سائح ، ارتفاع عدد السياح القادمين الى ماليزيا من (10222) الف سائح عام 2000 الى (16431) الف سائح عام 2005, بمعدل نمو بلغ (53.51 %)عن العام السابق له, وقد استمرت اعداد السائحين بالنمو بشكل مستمر مع تذبذب في معدلات النمو السنوي بين سنة واخرى نتيجة للأوضاع الاقتصادية العالمية بشكل اساس فقد ارتفع عدد السائحين الى (23646) الف سائح عام 2009 وكان معدل النمو السنوي (7.22%) عن العام السابق له, وعلى الرغم من استمرار زيادة عدد السائحين في ماليزيا الا ان نسب النمو كانت في انخفاض مستمر لغاية 2014 نتيجة لتعرض دول العالم الى الأزمة المالية العالمية والتي

اثرت على معظم النشاطات والقطاعات الاقتصادية المختلفة وعلى الرغم من تزايد عدد السائحين الى(27437) الف سائح عام 2014 ، في حين كان معدل النمو السنوي نحو (6.69%) ، في حين حققت ماليزيا انخفاضا في عدد السائحين ومعدلات النمو السنوي خلال عامي 2015 و 2017 بلغت (-6.25%) و(-3.02%) وذلك بسبب انخفاض اسعار النفط وكون الكثير من السواح هم من الدول الاسلامية وخاصة النفطية منها ، وفي عام 2018 بلغ معدل النمو (-0.44%) وذلك بسبب ظهور محطات سياحية ناشئة في جنوب شرق اسيا مثل فيتنام واندونيسيا التي اخذت تستقطب اعدادا متزايدة من السياح على حساب ماليزيا ، وكما ان انتشار الاوبئة مثل انفلاونزا الخنازير وغيرها ساهمت كثيرا في تغيير وجهات السواح مما يستدعي اعادة النظر في اساليب الترويج السياحي واعتماد التكنلوجيا الحديثة ووسائل التواصل الاجتماعي واعتماد ميزانيات اضافية للتسويق السياحي .

جدول (5)

التطور في عدد السواح الوافدين والايرادات السياحية في ماليزيا للمدة (2000-2019)

السنة	عدد السواح (الف)	معدل النمو السنوي %	حجم الايرادات السياحية مليون دولار	معدل النمو السنوي %
2000	10222	-	5011	-
2001	12775	24.97	6868	37.05
2002	13292	4.04	7118	3.64
2003	10577	20.42-	5901	17.09-
2004	10703	1.19	8205	39.04
2005	16431	53.51	8846	7.81
2006	17547	6.79	10427	17.87
2007	20973	19.52	14053	34.77
2008	22052	5.14	15293	8.82
2009	23646	7.22	15400	0.69
2010	24577	3.93	17030	10.58
2011	24714	0.55	19649	15.37
2012	25033	1.29	20251	3.06
2013	25715	2.72	21026	3.82
2014	27437	6.69	22600	7.48
2015	25721	6.25-	19194	15.07-
2016	26757	4.02	19682	2.54
2017	25948	3.02-	20311	3.19
2018	25832	0.44-	21775	7.20
2019	26101	1.04	21000	3.55-

Source: https://datacatalog.worldbank.org/dataset/world-development-indicators

شكل (1)

التطور في عدد السواح الوافدين الى ماليزيا للمدة (2000 - 2019)

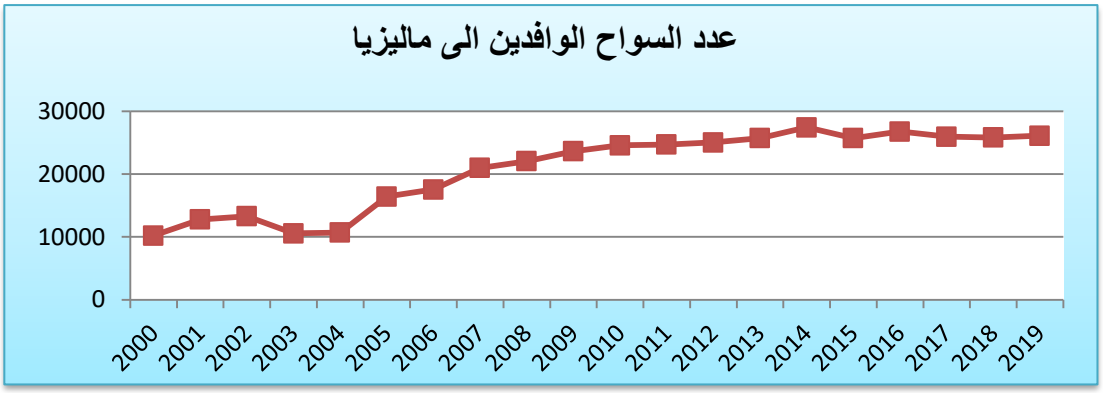

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (5)

وبصدد الحديث عن الايرادات السياحية فقد حققت ماليزيا ايرادات مالية كبيرة نتيجة لاهتمامها بهذا القطاع بشكل عام على وفق توجه الدولة وخططها المستقبلية نحو التنويع الاقتصادي اذ يبين الجدول (5) ان المتوسط الحسابي للإيرادات السياحية قد بلغ نحو (14.982)مليون دولار خلال مدة البحث ، نتيجة لارتفاع حجم الإيرادات المالية السياحية من(5011) مليون دولار عام 2000 ليصل الى (6868) مليون دولار عام 2001, وبمعدل نمو قدره(37.05%) ثم ارتفع بشكل متواضع الى(7118) مليون وبمعدل نمو قدره (3.64%) عام 2002 , نتيجة للاضطرابات السياسية وعدم الاستقرار الاقتصادي العالمي, لذلك نجد ان حجم الإيرادات المالية السياحية انخفض بشكل كبير الى (5901) مليون عام 2003, وبمعدل نمو سالب بلغ (-17.09%) اذ واجهت السياحة الدولية المزيد من الصعوبات تمثلت في الحرب على العراق والهجمات الارهابية على بعض الدول العربية والخوف من الإرهاب العالمي بعد احداث(11) ايلول في ابراج التجارة العالمية والبنتاغون الامريكي , فضلاً عن انتشار مرض السارس, في آسيا مما كان له الأثر الكبير في ضعف اداء الاقتصاد العالمي (الركود الاقتصادي) , و ادى الى تراجع اعداد السياح الدوليين عام 2003 كما تقدم تفصيله في الجدول(5) ومن ثم فقد تراجعت الإيرادات السياحية بشكل كبير في اغلب دول العالم ومنها ماليزيا, اما في عام 2004 فقد ارتفعت الإيرادات السياحية مرة ثانية فقد بلغت (8205) مليون دولار, وقد حققت معدل نمو قدره (39.04%), اما في المدة 2005 الى 2010 فقد حققت ماليزيا معدلات نمو ايجابية في حجم الايرادات على الرغم من تأثر سياحتها بما يواجه العالم من اوضاع اقتصادية صعبة نتيجة الازمة العالمية في 2008 الا ان حجم الايرادات المالية للسياحة لم يتأثر , اذ حققت مبلغ قدره (15400) مليون دولار, الا ان نسبة النمو السنوي انخفضت عن العام السابق وبلغت نحو (0.69%) في عام 2009 ، الا انه سرعان ما ارتفع حجم الايرادات السياحية الى (17030) مليون عام 2010, لتحقق معدل نمو قدره (10.58%), ثم استمر حجم الايراد السياحي في تحقيق معدلات نمو موجبة حتى عام 2015, ليصل حجم الايراد السياحي من (22600) مليون دولار عام 2014, اذ شهد عام 2015 معدل نمو سالب بلغ نحو (-15.07%) نتيجة لآثار الأزمة المالية

العالمية التي حدثت عام 2014 واستمرار آثارها حتى عام 2015, اما في عامي 2016 وعام 2017 فقد حققت الايرادات معدل نمو موجب بنسبة متواضعة جداً بلغت (2.54%) (3.19%) على التوالي نتيجة لارتفاع الايرادات الى (19682) مليون دولار عام 2016 (20311) مليون دولار في عام 2017, وقد تحسن الوضع نسبياً في عام 2018 اذ بلغت الايرادات المالية نحو (21775) مليون دولار وبمعدل نمو قدره (7.20%) في حين انخفضت الايرادات عام 2019 نتيجة لظهور وجهات سياحية جديدة وبداية تأثير جائحة كورونا نهاية عام 2019 التي أثرت بشكل سلبي على تحقيق الايرادات السياحية لتتراجع الى (21000) مليون دولار عن العام الذي سبقه, وبنسبة نمو سالب مقداره (-3.55%) كما هو موضح في الجدول(5) والشكل(2)الذي يبين ان حجم الايرادات المالية المتأتية من السياحة تزداد اهميتها سنويا ، كما انها تتأثر في الظروف الاقتصادية الخارجية نتيجة لتعرض بلدان السائحين الى الازمات الاقتصادية وتأثرها بالأزمات العالمية .

شكل (2)

التطور في حجم الايرادات المالية السياحية في ماليزيا للمدة (2000 – 2019)

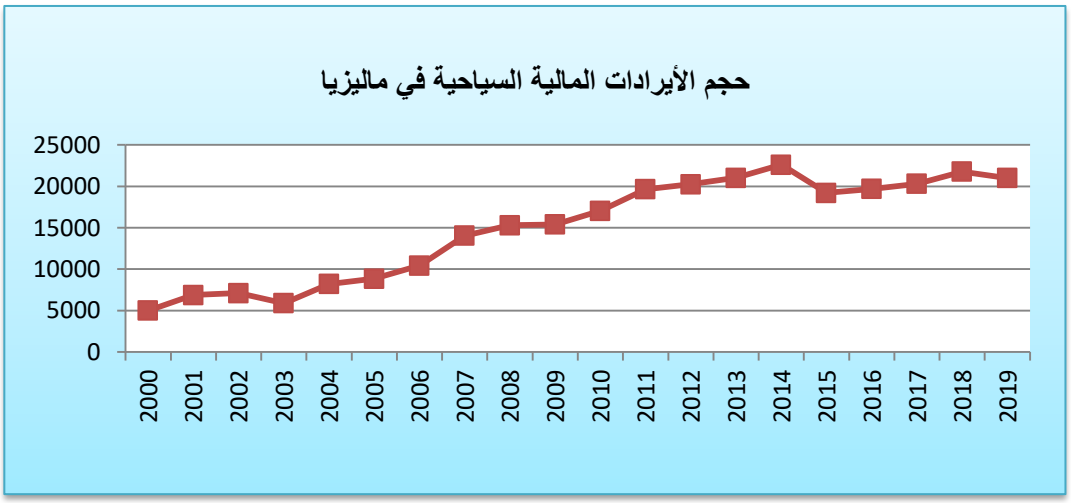

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (5)

ثالثا : تحليل التطور في طاقة الايواء السياحي في ماليزيا خلال مدة البحث

بينا فيما سبق ان ماليزيا تتمتع بمناطق جذب سياحي متنوع ونتيجة لذلك فقد سعت لتطوير طاقة الايواء السياحي لديها من خلال فتح الباب للاستثمار وتقديم التسهيلات اللازمة وقد استطاعت توفير البنية الاساسية لقيام هذه الصناعة وقامت بإصدار القوانين التي تشجع الاستثمارات المحلية والاجنبية للاستثمار في مختلف القطاعات ومنها القطاع السياحي, فقامت بتطوير انواع مختلفة من السياحة بهدف تنويع العرض السياحي فيها وزيادة الطلب عليها وقدمت حوافز جيدة للاستثمار الاجنبي المباشر مما جعلها من اكثر الدول النامية نجاحاً في استخدام الحوافز لجذب وتوجيه الاستثمار الاجنبي المباشر والشركات متعددة الجنسيات لقطاعات وصناعات معينة ومنها قطاع السياحة ([1]), من خلال تقديم اعفاءات ضريبية والسماح للأجانب بامتلاك شركات بشكل كامل فضلاً عن توقيع اتفاقيات لضمان الاستثمار مع مختلف الدول لحماية الشركات الاجنبية من التأميم الاجباري وامكانية لجوء الشركات متعددة الجنسيات لنظام فض المنازعات الدولية والحصول على التعويضات القانونية وحرية تحويل ارباحهم وعوائدها وراس المال للخارج [(2)] , جميع هذه التسهيلات الممنوحة ساعدت بشكل رئيس على تحسين وتطوير طاقة الايواء السياحي في ماليزيا ويمكن ملاحظة ذلك من خلال متابعة الجدول (6) الذي يبين ان طاقة الايواء السياحي في ماليزيا قد شهدت ارتفاعا مستمرا خلال مدة البحث , ويتضح ذلك من خلال تزايد عدد الغرف بشكل سنوي وبمعدل نمو موجب فقد ارتفعت من(124413) الف غرفة عام 2000 الى(155356) الف عام 2005, كما ارتفع معدل اشغال هذه الغرف من(61.2%)عام 2000 الى (74.8%)عام 2005, اما عدد الفنادق فقد شهد بشكل عام تزايداً خلال مدة البحث ويمكن ملاحظته في شكل (3)، اذ ارتفع عددها من (1492) الف فندق عام 2000 الى(2269) الف فندق عام 2005 وظلت هذه المعدلات متزايدة بشكل مستمر مع توقف في بعض السنوات منها بسبب الظروف الاقتصادية الخارجية, واستمرت هذه الزيادة في الطاقة الايوائية حتى بلغت(340547) الف غرفة عام 2019 وبمعدل نمو قدره (10.49%) اما طاقة الايواء السياحي فقد شهدت انخفاضاً بلغ نحو(59.9%) في حين ارتفع معدل النمو السنوي لعدد الفنادق الى (8.72%) عام 2019, بعد ان كان (-0.42%) عام 2018, ويأتي ذلك نتيجة لحرص وزارة السياحة الماليزية على الاستمرار في تطوير البنى التحتية وطاقة الايواء السياحي في ماليزيا لاستيعاب الاعداد المتزايدة من السياح والوافدين الى ماليزيا [(3)] .

(1) Abd Alkhuja Mohamed Saleh , European jouenal of business and management , A Review of tourism development in Malaysia ,Aissa mosbah ,vol.6 ,no.5, 2014 ,p6.

([2]) عادل عبد العظيم ، تجارب دولية –تجربة ماليزيا ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، بحث منشور ،2011، ص9.

([3]) (Mastura jaafar ,azizan marzuki , shardy Abdullah ,rural tourism in Malaysia (penerbit USM) ,penerbit USM ,2019 , p49.

جدول (6)

اعداد الفنادق والغرف ومعدل اشغالها في ماليزيا للمدة (2000-2019)

السنة	عدد الفنادق الف	معدل التغير في عدد الفنادق %	عدد الغرف الف	معدل التغير في عدد الغرف %	معدل اشغال الغرف %
2000	1492	-	124413	-	61.2
2001	1778	19.16	131838	5.96	60.9
2002	1878	5.62	137169	4.04	61.2
2003	1990	5.96	144112	5.06	60.5
2004	2224	11.75	151135	4.87	67.4
2005	2269	2.02	155356	2.79	74.8
2006	2336	2.95	157251	1.21	70.5
2007	2360	1.02	160327	1.95	77.2
2008	2372	0.50	165739	3.37	66.8
2009	2373	0.04	168844	1.87	62.7
2010	2367	0.25-	168797	0.02-	66.9
2011	2707	14.36	193340	14.53	68.6
2012	2724	0.62	195445	1.08	69.3
2013	3094	13.58	209527	7.20	69.5
2014	4072	31.60	262021	25.05	69.7
2015	4799	17.85	304721	16.29	67.1
2016	4961	3.37	304972	0.08	66.1
2017	4971	0.20	305102	0.04	66.1
2018	4950	0.42-	308207	1.01	63.3
2019	5382	8.72	340547	10.49	59.9

Source: http://mytourismdata.tourism.gov.my/?page_id=348#!from=2000&to=2020

- النسب في العمودين (4،2) من عمل الباحثة

الشكل (3)

اعداد الفنادق في ماليزيا للمدة (2000- 2019)

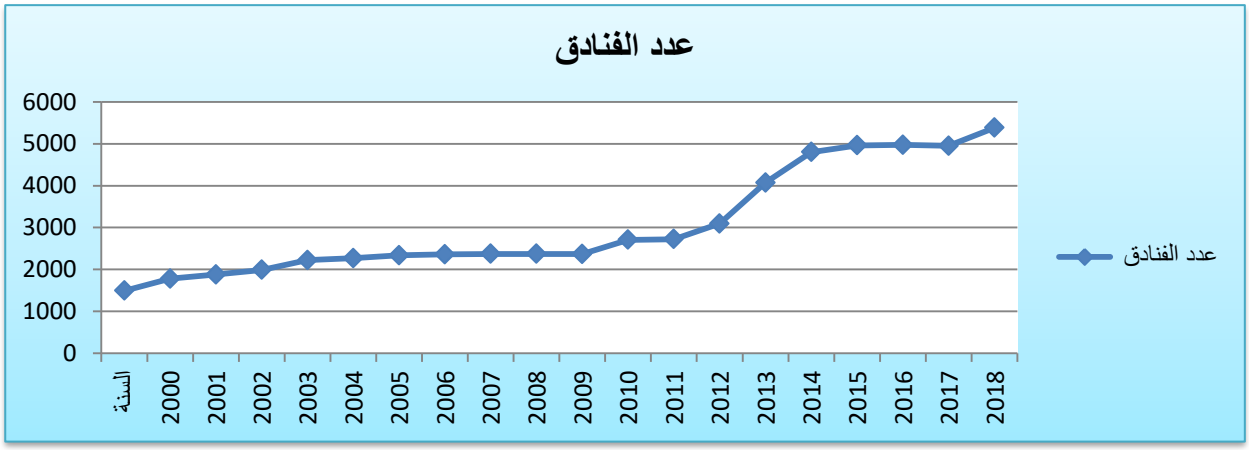

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (6)

المطلب الثالث

الاثار المرتبة للقطاع السياحي على بعض مؤشرات التنمية المستدامة في ماليزيا

لقد كان للاستثمار في قطاع السياحة انعكاسات على بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في ماليزيا ويمكن ان نستعرض اهمها :-

اولا : اثر السياحة في الناتج المحلي الاجمالي ونصيب الفرد منه في ماليزيا.

تساهم السياحة في الناتج المحلي الإجمالي بنسب لابأس بها طوال مدة البحث, اذ يلاحظ من الجدول(7) والشكل (4) ان مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الاجمالي قد شهدت بشكل عام ارتفاعا خلال مدة البحث ، اذ ارتفعت قيمة مساهمتها من (30.3) مليار دولار في عام 2008 لتصل الى(48.9)مليار دولار ونسبة نمو سنوي بلغت نحو (3.60%) في عام 2019 ، وقد تخلل تلك المدة انخفاضاً في هذا المؤشر خلال عامي 2009 و2015، اذ بلغ نحو (27.8) مليار دولار بنسبة نمو سنوي مقدارها (-8.25%) في عام 2009 كانت هي الادنى في قيمة مساهمة السياحة في الناتج المحلي الاجمالي خلال مدة البحث ،و(40.1) مليار دولار وبنسبة نمو سنوي (-16.97%) في عام2015 وقد نتج ذلك عن الازمه المالية العالمية في عام 2008 التي انعكست تأثيراتها على جميع اقتصادات العالم وكافة الأنشطة الاقتصادية ومنها النشاط السياحي والاضطرابات الأمنية التي حدثت في بعض دول العالم وانخفاض اسعار النفط التي اثرت على الايرادات السياحية ،ولاسيما الناتجة عن الوافدين من الدول النفطية في عام 2014 . ولكنها عادت الى الارتفاع من جديد بنسبة جيدة بعد عام 2015 نتيجة للتحسن الذي طرأ على الاقتصاد العالمي لتصل الى اعلى قيمة يصل اليها في عام 2019 ونلاحظ ان ماليزيا تسعى الى رفع معدلات نمو السياحة بمستوى اعلى من معدلات نمو الناتج او بشكل موازي له بشكل دائم كما هو واضح في السعي لرفع الايرادات السياحية ووضع الخطط الاستراتيجية لتطويرها.

اما بخصوص مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي فنجدها هي الاخرى قد ارتفعت بشكل عام خلال مدة البحث ، وبلغت اعلى نسبة لها في عام 2019وكانت نحو (21,4%) في حين كانت اقل نسبه بلغت نحو (12,2%) في عام 2009 وهذه النسب المرتفعة تشير إلى الأهمية النسبية التي يحتلها قطاع السياحة في تكوين الناتج الاجمالي المحلي الماليزي اذ يأتي في المرتبة الثانية بعد قطاع الصناعة التحويلية من حيث نسب المساهمة، وبالتالي فان ارتفاع نسب الاستثمارات المخصصة لهذا القطاع قد انعكست بشكل ايجابي في نسب مساهمته بالناتج المحلي الاجمالي.

وكذلك الحال بالنسبة لنصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في ماليزيا اذ تأثر بشكل ايجابي بارتفاع نسبة مساهمة السياحة في الناتج المحلي الاجمالي اذ ارتفع من (8474) دولار عام 2008 ليصل الى (11432) دولار في عام 2019 هي اعلى قيمة حصل عليها الفرد الماليزي خلال مدة البحث ، وكما هو واضح من الجدول (7) والشكل البياني (4).

جدول (7)

مساهمة السياحة في الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية في ماليزيا للمدة (2008-2019)

السنة	مساهمة قطاع السياحة في الناتج (مليار $)	معدل النمو في مساهمة السياحة في الناتج %	المساهمة المباشرة للسياحة في الناتج المحلي %	نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي دولار	معدل النمو في نصيب الفرد
2008	30.3	-	13.0	8474	16.99
2009	27.8	8.25-	12.2	7292	13.94-
2010	33.5	20.50	14.6	9040	23.97
2011	38.1	13.73	16.7	10399	15.03
2012	40.7	6.82	17.6	10817	4.02
2013	44.6	9.58	19.3	10970	1.41
2014	48.3	8.29	20.9	11319	3.18
2015	40.1	16.97-	17.3	9955	12.05-
2016	41.2	2.74	17.8	9817	1.38-
2017	42.7	3.64	18.5	10259	4.50
2018	47.2	10.53	20.5	11380	10.92
2019	48.9	3.60	21.4	11432	0.45

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على :-

- بيانات البنك الدولي متاح على الرابط

https://albankaldawli.org

-اطلس بيانات العالم، السياحة احصائيات دوليه وبيانات اقليميه وخرائط، متاح على الرابط

https://ar.knoema.com

الشكل (4)

مساهمة القطاع السياحة في الناتج المحلي الاجمالي في ماليزيا

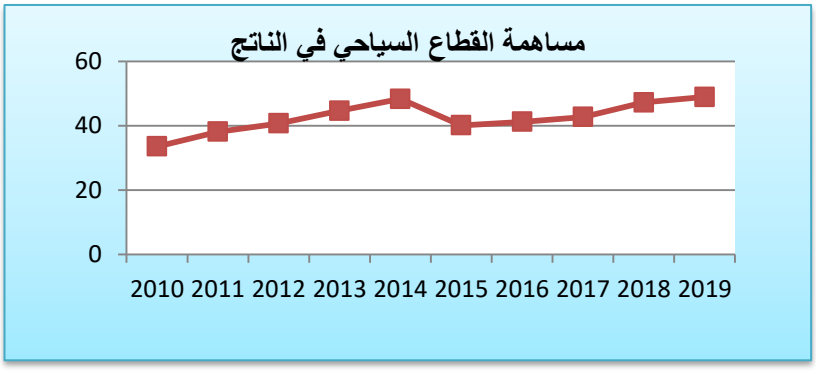

المصدر من عمل الباحث بالاعتماد على جدول (7)

ثانيا : اثر السياحة في التوظيف وتشغيل الايدي العاملة وتأثيره على معدلات البطالة في ماليزيا

تحتل ماليزيا المرتبة (25) على مستوى العالم في مجال توظيف الايدي العاملة في السياحة, ويشمل التوظيف في تقديم كافة الخدمات الى السائحين وفي كل مكان داخل حدود الدولة, وملاحظة ذلك من خلال متابعة البيانات الجدول (8) الذي يتبين من خلاله ان ماليزيا تهتم بمسألة التوظيف في المجال السياحي بشكل كبير فقد ارتفعت المساهمة المباشرة للسياحة في التوظيف من (571.4) الف موظف في عام 2008 الى (790.5) الف عام 2014, ويأتي هذا التحسن نتيجة لتوجه الحكومة الثابت نحو تحقيق التنوع الاقتصادي وتدعيم ركائز التنمية المستدامة في ماليزيا ,اما في عام 2015 فقد انخفضت مساهمة السياحة في التوظيف الى (774.0) الف موظف ونتج ذلك عن انخفاض عدد الوافدين الى ماليزيا بسبب ظهور وجهات سياحية جديدة ، وانخفاض اعداد الوافدين من البلدان النفطية نتيجة لانخفاض اسعار النفط مما انعكس سلبيا على التوظيف في قطاع السياحة , في حين يلاحظ ان المدة المحصورة ما بين (2016-2019) قد شهدت ارتفاعا في مساهمة السياحة في التوظيف لترتفع من (809.3) الف عام 2016 لتصل الى (848.6) الف موظف عام 2019, اما بخصوص نسب التوظيف المباشرة والإجمالية في هذا القطاع فنجد ان نسب مساهمته المباشرة قد تراوحت ما بين (5,2% - 5,7%) خلال مدة البحث الامر الذي يعني ان قطاع السياحة حافظ على نسب توظيف ثابتة خلال مدة البحث ، اما بخصوص نسبة المساهمة الإجمالية لقطاع السياحة في التوظيف ونظر لارتباطه بروابط امامية وخلفية مع القطاعات الاخرى كالزراعة والصناعة والنقل نجد ان هذه النسبة قد تراوحت ما بين (11,3% - 12,4%) خلال مدة البحث الامر الذي يعكس الدور الايجابي الذي مارسه قطاع السياحة في رفع نسب التوظيف الإجمالية , وهو دليل كبير يعكس مدى اهتمام الحكومة الماليزية في توفير فرص العمل المتنوعة وتنمية مهارات الافراد [1] ، وقد انعكس ذلك ايجاباً في المحافظة على نسب بطالة منخفضة في ماليزيا وكما هو موضح في الجدول (8) والشكل (5).

ومما لا شك فيه ان للسياحة دوراً بارزاً في خفض معدل البطالة في ماليزيا من خلال توفير فرص العمل والدخول للأفراد ، وبالنظر لأهمية هذا القطاع ضمن توجهات الحكومة في تنويع الاقتصاد، ولكونها تعول عليه بشكل كبير في معالجة مشاكلها الاقتصادية والاجتماعية, ومنها الفقر والبطالة لذا يمكن من خلال متابعة الجدول (8) معرفة التغيرات في معدلات البطالة انعكاسا للتغييرات التي حدثت في نسب التوظيف في قطاع السياحة خلال مدة البحث ، اذ يلاحظ ان معدلات البطالة في ماليزيا تقع ضمن حدود المعايير الدولية ولم تتجاوز (3%) الا بنسب عشرية بسيطة وقد تكون بسبب رغبة الافراد في ترك

(1) Merete lie ,Ragnhild lund ,Renegotiating local values : Working women and foreign industry in Malaysia ,Routledge ,2013 ,p129.

العمل او بسبب الانتقال من عمل لآخر, وكما يأتي ذلك انسجاماً مع متطلبات التنمية المستدامة التي تلتزم ماليزيا بتنفيذها, فنلاحظ ان نسبة البطالة كانت نحو (3.3%) عام 2008, وارتفعت بشكل طفيف عام 2009 لتصل الى (3.7%) لتنخفض مرة اخرى الى (3.4%) عام 2010 ، ثم انخفضت الى (3%) عام 2012, ومع تزايد عدد السكان والتغيرات في الظروف الاجتماعية والاقتصادية الاخرى فقد تزايدت بشكل طفيف وبمستوى عشري الى (3.5%) عام 2017, في حين انخفضت الى (3.3%) عام 2018 نتيجة تحسن الاقتصاد الماليزي ونمو حجم الناتج المحلي الاجمالي فضلاً عن تحسن حجم الايرادات السياحية كما تقدم ذكره وبنسبة (7%), اما عام 2019 فقد انخفض حجم الناتج المحلي الاجمالي وانخفض معدل نمو الايرادات السياحية وبالتالي انعكس ذلك على نسبة البطالة لتصبح (3.7%), ومع ذلك فقد ظلت هذه النسبة ضمن الحدود الآمنة .مما يؤشر الاثر الايجابي لارتفاع مساهمة القطاع السياحي في التوظيف نتيجة لزيادة الاستثمارات الموجهة نحو هذا القطاع مما انعكس بشكل ايجابي على المحافظة على النسب المنخفضة من معدلات البطالة في ماليزيا.

جدول (8)

نسبة مساهمة السياحة في التوظيف ومعدل البطالة في ماليزيا (2008-2019) /الف

السنة	المساهمة المباشرة للسياحة في التوظيف آلاف	نسبة المساهمة المباشرة في التوظيف %	نسبة المساهمة الإجماليه في التوظيف %	معدل البطالة %
2008	571.4	5.2	11,4	3.3
2009	628.1	5.6	12,1	3.7
2010	649.6	5.5	11,9	3.4
2011	656.2	5.3	11,3	3.1
2012	673.3	5.3	11,4	3
2013	767.6	5.6	12,2	3.2
2014	790.5	5.7	12,4	3.1
2015	774.0	5.5	12,0	3.2
2016	809.3	5.7	12,4	3.4
2017	813.0	5.6	12,1	3.5
2018	821.0	5.5	11,9	3.3
2019	848.6	5.6	12,0	3.7

Sorce: https://knoema.com

شكل (5)

مساهمة السياحة في التوظيف في ماليزيا (2008-2019)

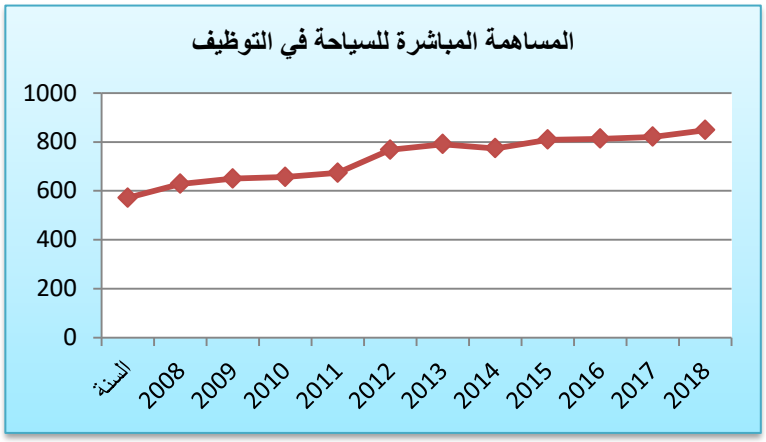

المصدر من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (8)

وتجدر الإشارة الى أن العلاقة بين الفقر والبطالة هي علاقة طردية ، بمعنى ان انخفاض معدلات البطالة سوف يؤدي الى انخفاض معدلات الفقر ، وفي هذا الصدد نجد انه وعلى الرغم من ان ماليزيا استطاعت ان تحافظ على معدل بطالة منخفض وذلك لأسباب منها فرص العمل التي وفرها القطاع السياحي والارتفاع الملحوظ لنصيب الفرد من الناتج الا ان معدل الفقر قد شهدت ارتفاعاً واضحاً خاصةً في السنوات الأخيرة من مدة البحث اذ بلغ اعلى معدل له في عام 2019 وكانت نسبته (8,4%) ، وتراوحت نسبته في بقية السنوات البحث بين(0,5%-7,6%) وكما هو واضح في الجدول (9) الامر الذي يشير الى ان قطاع السياحي في ماليزيا كان له دور ايجابي في خفض معدلات الفقر في الكثير من سنوات البحث ويتضح هذا الدور من ارتفاع نصيب الفرد من الناتج والحفاظ على معدلات بطالة منخفضة طيلة السنوات قيد البحث.

جدول (9)

يبين معدلات الفقر في ماليزيا للمدة (2002-2019)

السنة	معدل الفقر %
2002	6.0
2003	5.1
2004	5.7
2005	4.5
2006	3.6
2007	3.6
2008	3.6
2009	3.8
2010	3.8
2011	2.7
2012	1.7
2013	1.3
2014	0.6
2015	0.5
2016	0.6
2017	7.6
2018	5.6
2019	8,4

المصدر من اعداد الباحثة بالاعتماد على:

-اطلس بيانات العالم، نسبة الفقر عند خط الفقر الوطني، متاح على الرابط

https://knoema.com

- المصري بلال محمد، ابو مد الله سمير مصطفى، الهندسة الاقتصادية الماليزية في القضاء على الفقر والبطالة"دروس مستفاده للاقتصاد الفلسطين" ،مجلة بشائر الاقتصادية المجلد(3) ،العدد (3)، 2017،ص118. .

ثالثا : اثر السياحة في ميزان المدفوعات الماليزي .

تعد السياحة مصدرا مهما لكسب العملات الاجنبية التي تدعم ميزان المدفوعات ، إذ يجب مراعاة موازنة العائد من العملات الاجنبية بواسطة السياح الاجانب الوافدين للسياحة من جهة ، ومن جهة ما ينفق من العملات الاجنبية على استيراد مستلزمات الانتاج المستخدمة من قبل المنشآت السياحية .من جهة اخرى اذ يلاحظ من خلال الجدول (10) ان الايرادات السياحية في ماليزيا قد شهدت ارتفاعاً طوال مدة البحث ، ما عدا السنوات 2003 و 2015 التي انخفضت فيها قيمة الايرادات السياحية الى نحو (5901) و (19194) مليون دولار على التوالي ، وبلغت اعلى قيمة لها في عام 2014 بقيمة (22600) مليون دولار وذلك ناتج عن زيادة اعداد السياح الوافدين اليها ، كما شهد عام 2019 انخفاضا عن السنة التي سبقتها اذ بلغت قيمته نحو (21000) مليون دولار بعد ان كانت (21775) مليون دولار في عام 2018،

اما بالنسبة للنفقات السياحية فهي الاخرى قد تنامت ايضا بشكل متذبذب بين الارتفاع والانخفاض و بلغت ادنى قيمة لها في عام 2000 (2543) مليون دولار ، واعلى قيمة لها في عام 2014 وبلغت نحو(13893) مليون دولار ، اما في عام 2019 بلغت (13694) مليون دولار ، اما بالنسبة للميزان السياحي في ماليزيا يلاحظ انه قد سجل خلال مدة البحث اعلى قيمة له بلغت في عام 2018 وكانت نحو (8568) مليون دولار وادنى قيمة بلغت (2468) مليون دولار في عام 2000 وهذا ناتج عن ارتفاع قيمة الايرادات بشكل اكبر من قيمة النفقات مما جعل الميزان السياحي يظهر فائضا متتاليا خلال الاعوام (2000 – 2019) ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الشكل (6) الذي يظهر التأثير الايجابي للقطاع السياحي على ميزان المدفوعات والذي يعكس السياسة المتبعة من قبل الحكومة الماليزية في تنويع الايرادات .

جدول (10)

تطور الميزان السياحي في ماليزيا للمدة (2000-2019) (مليون دولار)

السنة	الايرادات السياحية	النفقات السياحية	الميزان السياحي
2000	5011	2543	2468
2001	6868	3391	3477
2002	7118	3330	3788
2003	5901	3401	2500
2004	8205	3822	4383
2005	8846	4339	4507
2006	10427	5085	5342
2007	14053	6600	7453
2008	15293	7724	7569
2009	15400	7196	8204
2010	17030	9258	7772
2011	19649	11136	8513
2012	20251	13165	7086
2013	21026	13377	7649
2014	22600	13893	8707
2015	19194	11599	7595
2016	19682	11339	8343
2017	20311	12145	8166
2018	21775	13207	8568
2019	21000	13694	7306

المصدر : من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

الشكل (6)

تطور الميزان السياحي في ماليزيا للمدة (2000-2019)

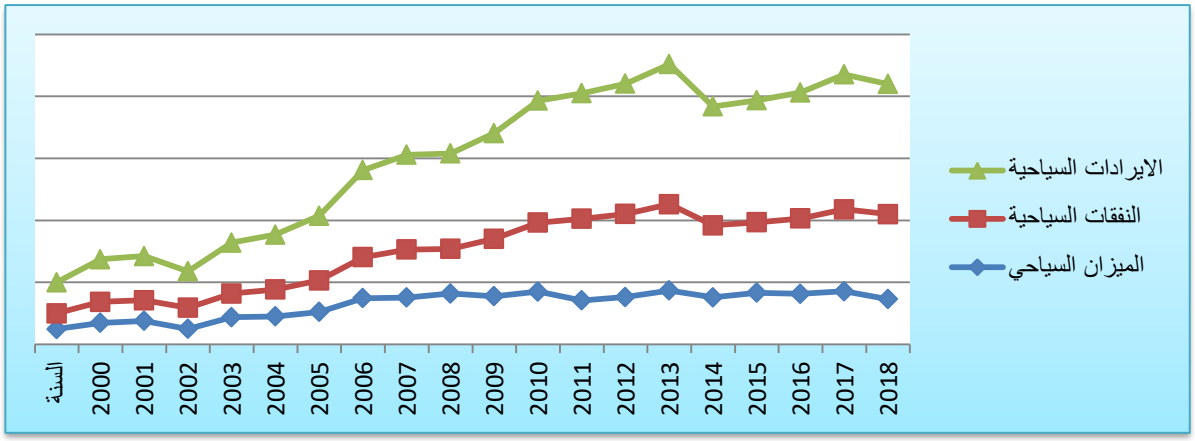

المصدر : من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات جدول (10)

رابعاً : اثر السياحة على البيئة في ماليزيا.

يمكن للسياحة أن تساهم مساهمة كبيرة في حماية البيئة والحفاظ على التنوع البيولوجي واستعادته والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية. نظرًا لجاذبيتها، إذ تم تحديد المواقع البكر والمناطق الطبيعية على أنها ذات قيمة ويمكن أن تؤدي إلى الحفاظ على جاذبية المناطق من خلال إنشاء حدائق وطنية للحياة البرية, كما يمكن أن تساهم السياحة بشكل مباشر في الحفاظ على المناطق والمواطن الحساسة بيئياً , من خلال تخصيص الإيرادات المتأتية من رسوم دخول المتنزهات والمصادر المماثلة بشكل محدد لدفع تكاليف حماية وإدارة هذه المناطق ، كما ان الإدارة البيئية السليمة للمرافق السياحية وخاصة الفنادق يمكن أن تزيد الفوائد التي تعود على المناطق الطبيعية ([1]). لكن هذا يتطلب تخطيطًا دقيقًا للتنمية الخاضعة للرقابة ، بناءً على تحليل الموارد البيئية للمنطقة للسياحية وتحديد الآثار الإيجابية والسلبية لها على التنوع البيولوجي. يمكن أن يكون وسيلة لحماية المناطق من أشكال التنمية الأخرى الأكثر ضررًا ولتوفير أساس اقتصادي للاستثمارات في حفظ واستعادة النظام البيئي ، ولخلق فرص عمل محلية في المناطق التي يوجد فيها عدد قليل من خيارات العمل الأخرى, وكما ان للسياحة آثاراً ايجابية فان لها اثاراً سلبية خطيرة على البيئة ناتجة عن تحويل الأراضي والمواقع غير المناسبة للسياحة، والتلوث والنفايات ، والاستغلال المفرط للموارد الطبيعية، واضطراب الحياة البرية. كما يمكن أن تحدث آثارًا اجتماعية سلبية مرتبطة بالصراعات على استخدام الموارد، والاشتباكات بين السياح الناتج عن اختلاف الأعراف والقيم الثقافية ، أو المرتبطة بظروف العمل والفرص المتاحة للسكان المحليين للعمل في الأعمال التجارية السياحية.

[1])Kornelia Marshall, conservation tourism, scitus Academics LLC, 2016, p219.

وتعمل ماليزيا على تعظيم الآثار الإيجابية للسياحة وتقليص الآثار السلبية, من خلال قيام الحكومة الماليزية بوضع أطرٍ قانونية ومؤسسية لحماية البيئة وتشجيع المستثمرين على مراعاة العوامل البيئية في تخطيط مشاريعهم ، وتسعى كذلك السياسة القومية للبيئة الى إحراز التقدم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لماليزيا وتحسين نوعية حياة المواطنين من خلال التنمية المستدامة وتهدف هذه السياسة الى تحقيق [1]:

1- المحافظة على التراث الطبيعي والثقافي للبلاد والذي يميزه التفرد والتنوع من خلال مشاركة جميع قطاعات المجتمع
2- بيئة امنة ونظيفة وصحية ومنتجة للأجيال الحالية واجيال المستقبل
3- اسلوب حياة مستدام ونمط استهلاك وانتاج محدد
4- المحافظة على النظام الطبيعي البيئي لسلامة التنوع البيئي ودعم انظمة الحياة
5- تقليل استغلال الموارد الطبيعية والحفاظ على قاعدة الموارد ومنعها من التدهور البيئي
6- تعزيز دور القطاع الخاص في حماية البيئة وادارتها
7- المشاركة بجد وفاعلية للحفاظ على البيئة وتدعيمها في الجهود الاقليمية والعالمية
8- رعاية البيئة واحترامها على وفق اعلى المعايير الادبية والاخلاقية
9- ضمان جودة والتحسين المستمر للإنتاجية البيئة والسعي لتحقيق اهداف التنمية البشرية .
10- دمج الابعاد البيئية في تطبيق وتخطيط السياسات والاهداف الخاصة بجميع القطاعات لحماية البيئة
11- ضمان اعلى درجة من الالتزام باستمرارية وحماية البيئة من قبل صناع القرار في القطاعين العام والخاص .

كما انها اولت اهتماما خاصاً بالحدائق الوطنية والمحميات الطبيعة مثل حديقة كينابالو وغابة كوالا سبيتانج الترفيهية وحديقة اورانج اوتان ومحمية الفيلة كوالا جانده بولاية بهانج والتي تحتوي 1200 فيل ، وتعد هذه المحمية المركز الوحيد الذي تم انشاؤه لإعادة توطين الفيلة المشردة، وحديقة باكو التي تعد من اكثر الحدائق شعبية في ولاية ساراواك وتقدم لزوارها شبكة شاملة من الممرات الخضراء للمشي والتنزه بين ادغالها، والمناظر الممتعة بما تحتويه من نباتات ومساحا خضراء ساحرة مما يجعلها من اكثر الحدائق جذبا للسواح. اضف الى ذلك مرتفعات كاميرون الذي تتضمن سلسله متنوعة من المقاصد السياحية كحدائق الفراشات وحقول الفراولة ومزارع النحل ،ومزارع الشاي الشاسعة فضلا عن وجود انواعٍ مختلفة من الطيور المنتشرة في هذه الاماكن السياحية، اذ ان بعض هذه

(1) beytna.wordpress.com/2011.

المواقع دخلت ضمن قائمة مواقع التراث العالمي مثل الحديقة الوطنية في غونونغ مولو وجزر لينكاوي التي تم ذكر خصائصهما سابقاً ومنتزه كيناباالو وموقع ميلاكا وجورج تاون.

والجدير بالذكر ان نسبة المناطق البحرية المحمية من المياه الاقليمية الماليزية قد ارتفعت(1.1%) عام 2000 لتصل الى (1.5%) عام 2019 ، اما المحميات البرية فقد حافظت على نسبة (19.1%) من مجموع الاراضي البرية الماليزية لغاية عام 2019 ،وكما موضح في جدول (11) مما يدل على ان الاستثمار السياحي في ماليزيا كان له اثار ايجابية على البيئة.

جدول (11)

نسبة المحميات البحرية والبرية في ماليزيا لسنوات متفرقة

السنة	نسبة المناطق البحرية المحمية من المياه الاقليمية %	نسبة المناطق البرية المحمية من الاراضي الاجمالية %
2000	1.1	19.1
2005	1.3	19.1
2010	1.4	19.1
2015	1.5	19.1
2019	1.5	19.1

Sorce: https://datacatalog.worldbank.org/dataset/world-development-indicators

وخلاصة لما تقدم نجد ان ماليزيا من البلدان التي تحتل مراتب متقدمة في مجال الاستثمار السياحي وذلك نتيجة السياسات الاقتصادية التي اتبعتها في تشجيع الاستثمار بشكل عام والاستثمار السياحي بشكل خاص والاستفادة من المقومات التي تمتلكها مما اسهم في تطوير القطاع السياحي فيها ، الاخر الذي ادى الى انعكاس اثاره بشكل ايجابي على مؤشرات التنمية المستدامة التي تم دراستها .

المبحث الثاني

تجربة الجزائر في الاستثمار السياحي وأثره في بعض مؤشرات التنمية المستدامة

المطلب الأول: مقومات الجذب السياحي في الجزائر .

تمثل المقومات السياحية الامكانات الطبيعية والمادية والحضارية التي يمتلكها اي بلد والركائز الاساسية للعرض السياحي ، وان توفر هذه المقومات يعد شرطا ضروريا وأحد العوامل المحددة للطلب السياحي في اغلب الاحيان ، وتعد الجزائر احد الدول التي تزخر بالعديد من المقومات مما يجعلها بلدا مستقطبا للسياح من جميع انحاء العالم ومن بين هذه المقومات الاتي [1]:

اولا : المقومات الطبيعية : وتتمثل هذه المقومات بالاتي :

ا- انها من البلدان التي تطل على البحر الابيض المتوسط وتمتلك شريطاً ساحلياً يمتد على طول (1200) كم من السواحل ، وتتميز بمناخ متوسطي معتدل ومن اهم شواطئها (وهران و الجزائر و جيجل و عنابة وسكيكدة و القالة و بني صاف) .

ب- احتوائها على سلاسل جبلية تتخللها شعابا ومنابع مائية وحيوانات وطيور بمختلف الاشكال التي يمكن استغلالها في تطوير السياحة الجبلية وما ينطوي هذا النمط من متعة وترفيه وممارسة بعض الرياضات ، تلبية لهواة السياحة الترفيهية الجبلية ، مثل جبال شيليا بالشرق وقمة لالاّ خديجة بمنطقة القبائل الكبرى .

ج- الموقع الاستراتيجي للجزائر في شمال افريقيا إذ تعد الاقليم الجغرافي الاكبر مساحة في المغرب العربي بعد السودان وتمتلك مساحة شاسعة تبلغ نحو (2381.741) كم^2 بينما يبلغ عدد سكانها (43.05) مليون نسمة ولها حدود طويلة تقدر ب(6000) كم و مجاورة لسبع دول افريقية .

د- الصحراء الكبرى ،التي تمتد على مساحات شاسعة ،اذ تشكل اكثر من 80% من المساحة الكلية للبلاد ،وتقع في جنوب الجزائر وتحتوي على عدد كثير من الواحات المتناثرة عبرها ، وغابات النخيل ذات التربة الخصبة ، وكثبان رملية وهضاب صخرية ومن هذه المناطق (ادرار و وادي سوف و بسكرة و عين صالح و تمنراست و جانت و غرداية).

([1])للتفاصيل انظر

- الهندبة مناجلية ، الامكانيات والمقومات السياحية في الجزائر ، مجلة دراسات وابحاث ، العدد (26)، السنة التاسعة ، 2017، ص3.
- بلهادف رحمة كمال ، واخرون ، السياحة في الجزائر ما بين تنوع المقومات وضعف التسويق ، ص5 ، متاح على الرابط http://e-biblio-univ-mosta.dz
- بو سفيرة سفيان ، الجغرافيا السياحية في تحقيق الجذب السياحي في الجزائر ، رسالة ماجستير ، جامعة محمد الصديق بن يحيى – جيجل ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، السنة الجامعية 2019-2020 ،ص17.
- ابوبكر بداش ، صناعة السياحة في الجزائر ، بين المؤهلات و السياسات رؤية استكشافية و إحصائية ، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ، القاهرة ، العدد ، 22 ،2014 ، ص19.
- قاضي نجاة ، حنان بلال ، القطاع السياحي في الجزائر من خلال مؤشري الطاقة الفندقية والتدفقات السياحية (2000-2015) جامعة زيان عاشور ، مجلة الحقوق للعلوم الانسانية ، العدد الاقتصادي 33(02) ،ص162.

و- تحتوي على خمس انظمة بيئية ذات طبيعة مختلفة تمثل (السواحل و السهول والجبال والواحات و الصحراء)مما يخلق تنوعاً بيئياً وتوفير مناظر ذات نوعية عالية تسهم في جذب السياح ، فضلا عن امتلاكها اكثر من (200) نقطة للحمامات المعدنية .

ثانيا :المقومات التاريخية والحضارية .

تزخر الجزائر بمعالم تاريخية وثقافية متنوعة نتيجة لتعاقب الحضارات العديدة منها الحضارة النوميدية التي امتدت الى شمال القارة الافريقية بأكملها ،والحضارة الفينيقية التي تمركزت في المدن الساحلية والحضارة الاغريقية والحضارة الرومانية التي استقرت في الجزائر قرابة خمس قرون والحضارة الاسلامية وقد تركت هذه الحضارات اثارا ومواقع تاريخية وحضارية مثل موقع "الطاسيلي " الذي يعتبر من اهم المواقع العالمية من حيث الطبيعة الجيولوجية ،ويعود تاريخه الى اكثر من(6000)سنة قبل الميلاد . ومعلم القصبة التي شيدها العثمانيون في القرن (16) الميلادي وتمثل اجمل المعالم السياحية في المنطقة وتم تسجيلها ضمن التراث العالمي من قبل منظمة اليونسكو في 1992 ، فضلا عن مواقع اخرى كقلعة بن حماد وموقع تيمقاد والكثير من المواقع الاخرى التي سيتم ذكرها لاحقاً.

ثالثا :المقومات المادية والمالية .

وتكمن الامكانيات المادية في هياكل الاستقبال ووسائل النقل والمطارات والموانئ والسكك الحديدية ووسائل الاتصال والمؤسسات المالية ، اذ تمتلك الجزائر شبكة نقل بري بطول (1118306) كم وشبكة نقل سكة حديدية بطول (4200)كم ،و(53) مطاراً جوياً ، و(13) ميناء بحري ، (29) بنكاً ومؤسسة مالية موزعة على شكل فروع ، و(1184) فندقاً بطاقة استيعابية (92737) سريراً [1].

([1]) عبد الرزاق مولاي الخضر ،خالد بورصل ، متطلبات تنمية القطاع السياحي في الاقتصاد الجزائري ،المجلة الجزائرية للتنمية ، جامعة قاصدي مرباح ،العدد (54) ،2016، ص76.

المطلب الثاني

تحليل مؤشرات القطاع السياحي في الجزائر.

اولا : تحليل واقع الاستثمار السياحي في الجزائر خلال مدة البحث .

يعد الاستثمار السياحي الحجر الاساس في بناء سياحة متقدمة متطورة ويتطلب بذل الكثير من الجهود لدعمه وتنظيمه لتحقيق الاهداف المنشودة ، وجذب اكثر عدد من السياح ورفع قيمة ايراداته ورفع مكانته في الاقتصاد الوطني .وان تطوير البنى التحتية وتأهيل المرشدين السياحين اضافة الى الدعاية والترويج ، تمثل المفاتيح الاساسية التي ممكن من خلالها تطوير القطاع السياحي في الجزائر، فأعداد السياح الوافدين لا يمثل انجازا اذا ما قورن بإمكانيات الجزائر الحقيقة . لذا ادرك المسؤولون اهمية القطاع السياحي الكبيرة باعتباره اقتصاداً بديلاً يدعم التنمية المستدامة ويوفر مناصب عمل ويدر موارد مهمة لتحقيق مداخيل ، ولهذا اصبحت السياحية منذ عام 2000 قطاعاً تنموياً اقتصادياً [1].

وقد عملت السلطات العمومية الى وضع منظومة من النصوص والتشريعات بدءا من سنة 2001 الى غاية 2016 وهو تاريخ صدور اخر قانون متعلق بترقية الاستثمار ومنها هذه التشريعات [2]:

1- قانون تطوير الاستثمار لسنة 2001 : وتسري احكام هذا القانون على المستثمرين المحليين و الاجانب على حد سواء ، وقد رسخ هذا القانون المبادئ والضمانات القانونية منها المساواة بين المستثمرين المحليين والاجانب ، والغاء التمييز في الاستثمار بين القطاع العام والخاص . وتم انشاء صندوق لدعم الاستثمار بتخصيص حساب يوجه لتمويل مساهمة الدولة في كلفة المزايا الممنوحة للاستثمار .
2- قانون متعلق بالتنمية السياحية المستدامة لسنة 2003: وهو يهدف الى احداث محيط ملائم محفز لترقية الاستثمار وتطوير الشراكة ، وتنويع العرض السياحي وتطوير اشكال جديدة للأنشطة السياحية المساهمة في حماية البيئة وتحسين اطار المعيشة ونوعية الخدمات السياحية والتطوير المتوازن للنشاطات السياحية .
3- قانون متعلق باستغلال واستعمال الشواطئ السياحية سنة 2003 : هذا القانون يحدد القواعد العامة المتعلقة باستغلال السياح للشواطئ ويهدف الى حماية وتثمين الشواطئ لكي يستفاد المصطافين بالاستجمام والخدمات الاخرى ، توفير شروط تنمية منسجمة ومتوازنة للشواطئ كذلك لتحسين خدمة اقامة المصطافين ، وتحديد نظام تسلية مدمج ومتناسب مع نشاطات السياحة الشاطئية .
4- قانون متعلق بمناطق التوسع والمواقع السياحية سنة 2003: وهو يحدد مبادئ حماية المناطق والمواقع السياحية لتشجيع تنميتها كما تمنع استغلال وتشويه الطابع السياحي ويهدف هذا القانون الى الاستعمال العقلاني للموارد السياحية وادراج المناطق السياحية في المخطط الوطني لتهيئة الاقليم ، وانشاء عمران مهيأ مناسب مع تنمية النشاطات السياحية ، وحماية الجمال الطبيعي

([1]) عيسى خليفي ، فرحات سميرة ، اثر الاستثمار السياحي على السياحة الداخلية في الجزائر ، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات الادارية والاقتصادية ، المجلد 2، العدد (6) ، 2016 ، ص133.

([2]) ساعد بوراوي ، تأثير الاستثمار الاجنبي على تنمية القطاع السياحي في بلدان المغرب العربي (الجزائر ، تونس ، المغرب) ، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، 2016-2017، ص104-108.

والمعالم الثقافية التي تشكل عاملا اساسيا لجذب السياح ، وانجاز استثمارات محددة من شأنها تنمية اشكال متاحة تزخر بها مناطق التوسع والمواقع السياحية .

5- قانون ترقية الاستثمار لسنة 2016: جاء هذا القانون استجابة لتغيرات الحاصلة في البيئة الاقتصادية للجزائر وقد قدم هذا القانون مجموعة من الضمانات الممنوحة للاستثمارات منها مبدأ المعاملة المنصفة والعادلة بما يخص الحقوق والواجبات المرتبطة باستثماراتها ،و التعويض العادل والمنصف في حالة نزع الملكية ، وضمان تحويل رأس مال المستثمر والارباح والعوائد ، وحق التحكيم والمصالحة عند نشوب نزاع قضائي وبوصفه احد القطاعات الحيوية المهمة وخاصة لدولة تمتلك كل ما يحتاجه هذا القطاع من مقومات مثل الجزائر ، لذلك اولت هذه الاخيرة كغيرها من الدول بعض الاهتمام لهذا القطاع من خلال تخصيص بعض الاستثمارات ، اذ يمكن من خلال متابعتنا للجدول (12) والشكل (7) ملاحظة التطور الحاصل في حجم الاستثمارات الموجهة نحو هذا القطاع، إذ شهد حجم الاستثمار السياحي في الجزائر نموا متزايدا خلال المدة المحصورة ب(2000-2008) اذ ارتفع من (0,3) مليار دولار في عام 2000 ليصل الى (2,08) مليار دولار في نهاية عام 2008 وبمتوسط مقداره (1,8) مليار دولار ، ويعود السبب في ذلك الى تبني الجزائر استراتيجية واعدة لتنمية هذا القطاع وتنفيذ جملة من الاجراءات التقنية، مما اسهم بشكل كبير في تشجيع القطاع السياحي وازدهاره، اما في السنوات (2009-2010) فقد شهد حجم الاستثمار في القطاع السياحي انخفاضا بسبب الازمة المالية العالمية التي اثرت على جميع اقتصادات العالم اذ سجلت الاستثمارات في هذا القطاع نموا سالبا بلغ نحو (-13,4%)و(-11,11%) على التوالي ،وقد عاود حجم الاستثمارات الى الارتفاع خلال المدة (2011-2014) وذلك لتحسن الظروف الاقتصادية وتجاوز اثار الازمة العالمية على الرغم من ان نسب الارتفاع كانت طفيفة جدا ولا تنسجم مع الحاجة الفعلية لتطوير قطاع السياحة الجزائري اذ ارتفع حجم الاستثمار من (1.7) مليار دولار في عام 2011 لتصل الى (2) مليار دولار في عام 2014 ، وبنسب تراوحت بين (6.35% - 11.11%) اما عام 2015 فقد انخفض حجم الاستثمارات الموجهة نحو هذا القطاع نتيجة لانخفاض اسعار النفط عالمياً وانخفاض في حجم التخصيصات الاستثمارية الموجهة لهذا القطاع من قبل الدولة ، وقد بلغ النمو السنوي نسباً سالبة كانت نحو(-20 %) في عام 2015، و(-5,55 %) في عام 2017، اما عام 2019 فقد ارتفع معدل النمو السنوي الى (5.88%) نتيجة لتحسن الوضع الاقتصادي في الجزائر والعمل على وضع مخطط توجيهي لتطوير هذا القطاع .

ونستدل من ذلك ان قطاع السياحة في الجزائر من القطاعات الاقتصادية التي تلاقي اهتماما ضعيفا من قبل الدولة والدليل على ذلك ان نسب المبالغ المخصصة للاستثمار في مشاريع القطاع السياحي للمدة (2002-2017) قد بلغت نحو (8.5%) ومقارنةً مع بعض القطاعات الاقتصادية فهي نسبة ضئيلة ، كما ان عدد المشاريع الاستثمارية في هذا القطاع خلال المدة نفسها قد بلغت نحو (1266) مشروعاً وبنسبة تبلغ (2%) من اجمالي المشاريع الاستثمارية ، مما يعكس عدم الاقبال على الاستثمار السياحي من قبل المستثمرين .اما بالنسبة للمشاريع الاجنبية المستثمرة في القطاع السياحي فهي ايضا قليلة من حيث العدد والقيمة اذا ما قورنت ببعض القطاعات الاقتصادية (الصناعة و البناء و الخدمات) اذ بلغت نحو (19) مشروع وبنسبة اسهام من اجمالي

الاستثمارات (2.11%) و(5.09%) من اجمالي القيمة ([1]) لذلك فهو بحاجة ماسة الى رصد أموال طائلة لإعادة تأهيله وفتح باب الاستثمار الاجنبي له كون الجزائر بلد سياحي يتمتع بالكثير من المؤهلات التي تجذب السائحين من دول العالم كافة ، ويمكن لها ان تحقق ايرادات مالية تغني عن إيرادات النفط الخام الذي تعتمد عليه في تمويل موازنتها .

أما بخصوص نمط الانجاز المتبع في تنفيذ المشاريع الاستثمارية السياحية فيلاحظ ان عدد المشاريع غير المنطلقة والمتوقفة يزداد كل سنة اذا ما قورن بعدد المشاريع المنجزة كما ان الأخيرة تشكل النسبة الاقل من عدد المشاريع المبرمجة ، اما المشاريع في طور الانجاز فهي لم تصل الى نصف المفروض من المنجز وهذا يعكس الفرق بين ما خطط له وما تم تنفيذه وكما هو واضح في الجدول (13).

الجدول (12)

التطور في حجم الاستثمارات السياحية الاجمالية في الجزائر للمدة (2000-2019) /مليار

السنة	حجم الاستثمارات مليار دولار	معدل النمو السنوي %
2000	0.3	-
2001	0.4	33.3
2002	0.6	50
2003	0.9	50
2004	1.8	100
2005	1.6	11.11-
2006	1,8	12.5
2007	2.3	27.7
2008	2.08	9.5-
2009	1.8	13.4-
2010	1.6	11.11-
2011	1.7	6.35
2012	1.8	5.88
2013	1.8	0
2014	2.0	11.11
2015	1.6	20-
2016	1.8	12.5
2017	1.7	5.55-
2018	1,7	0
2019	1,8	5.88

المصدر : عبد الرزاق مولاي الخضر ، خالد بورصلي ، متطلبات تنمية القطاع السياحي في الاقتصاد الجزائري ، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية ، العدد (4) ،2016، ص79.

-النسب اعلاه من عمل الباحثة

([1]) حليمة عماري ، واخرون ، دراسة تقييمية لواقع الاستثمار السياحي في الجزائر ، مجلة جديد الاقتصاد ، مج (16)، العدد (1) ، 2021، ص 80-81.

الشكل (7)
التطور في حجم الاستثمارات السياحية في الجزائر للمدة (2000-2019)

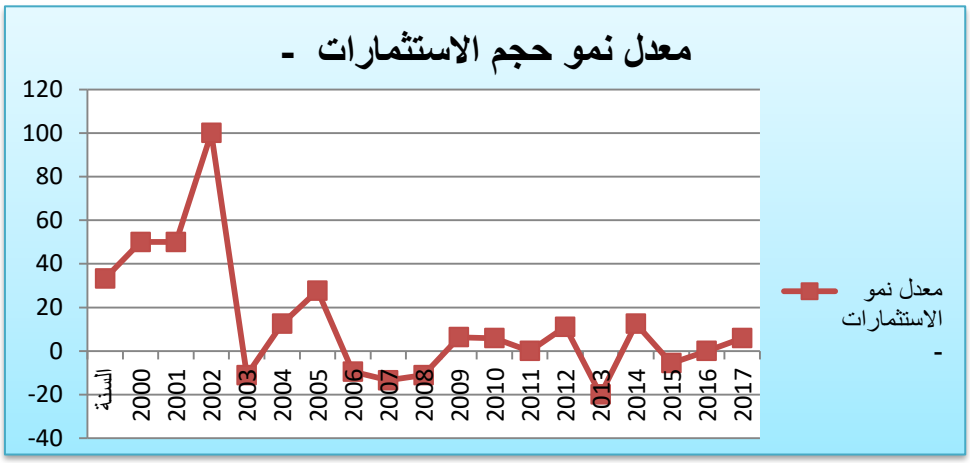

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (12)

لذلك ومن اجل النهوض بقطاع السياحة فقد قامت الحكومة باعتماد مخططاً توجيهيا للتنمية السياحية افاق 2030 (SDAT) الذي يعد مرجعا لسياسة جديدة تبنتها الدولة الجزائرية لتطوير القطاع السياحي ويرتكز المخطط على خمس ديناميكيات تخص السياحة وتعمل على تشجيع الاستثمار في القطاع السياحي وهي كالآتي :

1- تثمين الوجهة الجزائرية لزيادة جاذبية وتنافس الجزائر.

2- تطوير الاقطاب والقرى السياحية المتميزة عن طريق توجيه الاستثمار والتنمية .

3- نشر المخطط جودة السياحة (PQT) لتطوير التميز في العروض السياحية الوطنية من خلال الارتقاء المهني والتعليمي والانفتاح على تكنولوجيا الاتصالات.

4- مخطط الشراكة بين القطاع العام والخاص .

6- مخطط تمويل السياحة.

جدول (13)
وضعية المشاريع الاستثمارية السياحية للسنوات (2015 -2020)

	2015	2016	2017	2018	2019	2020
	عدد المشاريع	عدد المشاريع	عدد المشاريع	عدد المشاريع	عدد المشاريع	عدد المشاريع
المنجزة	58	106	107	67	107	87
طور الانجاز	504	584	764	799	889	804
المتوقفة	101	119	147	181	239	308
غير المنطلقة	607	793	928	1631	2201	1380

المصدر : صليحة عماري ، سعاد شعابنية ، اسيا سعدون ، دراسة تقييمية لواقع الاستثمار السياحي في الجزائر ،مجلة جديد الاقتصاد ، المجلد (16) ، العدد (1) ، 2021، ص82.

ثانياً : تحليل التطور في عدد السواح الوافدين وحجم الايرادات السياحية خلال مدة البحث

يعد تطور عدد السياح الوافدين من بين أهم المؤشرات الدالة على تطور السياحة وازدهارها في أي بلد. وفي الجزائر فإن هذا المؤشر تطور بشكل إيجابي خلال مدة البحث ، اذ تزايد عدد السياح الوافدين إليها بغض النظر عن طبيعتهم ([1]) ، إذ يمكن ان يكون السياح أجانب ويزورون البلد في مدة معينة او قد يكونوا جزائريين لكنهم مقيمون خارج البلد ويأتون لمدة قصيرة للبلد ، وقد بلغ الوسط الحسابي لأعداد السياح خلال مدة البحث (1847.15) الف سائح ومن خلال البيانات الواردة في الجدول (14) والشكل (8) ويلاحظ ان عدد السياح الوافدين من (866) الف سائح عام 2000 الى (1166) الف سائح عام 2003 ثم استمر بالارتفاع بشكل طردي طيلة السنوات اللاحقة اذ ارتفع من (1443) الف سائح عام 2005 الى (2733) الف سائح عام 2013 وهو نتيجة طبيعية لما تبذله الحكومة من جهود في النهوض بهذا القطاع، بالإضافة التقدم في المجال الامني وما يعكسه من أمن واستقرار تعيشه الدولة لان السياح يبحثون عن الاماكن الامنة مع وجود مقومات الجذب السياحي في حين تراوحت معدلات النمو السنوي لهذا المؤشر بين الارتفاع والانخفاض وبلغت معدلات سالبة في بعض السنوات ، والجدير بالملاحظة ان عامي (2014 ، 2015) قد شهدا تراجعاً واضحاً في عدد السياح الوافدين الى الجزائر ، وهذا ناتج عن بروز وجهات سياحية منافسة للجزائر خلال هذه المدة كتركيا وتونس ، وتدهور الاوضاع الامنية في المناطق الساحلية ، وارتفاع اسعار الخدمات السياحية وضعف نوعية المعروض السياحي في ظل وجود اسواق تنافسية جذابة ، اذ بلغ نحو (2301) و(1710) الف سائح وبمعدلات نمو سنوية سالبة بلغت نحو (-15.80%) و(-25.68%) على التوالي في حين شهدت المدة ما بين عام (2016-2018) ارتفاعاً في اعداد السياح الوافدين ، اذ ارتفع من (1976) الف سائح في عام 2016 ليصل الى (2590) الف سائح في عام 2018بسبب تبني الجزائر مخططا توجيهيا للتنمية السياحية (افاق 2030) ، في حين انخفض اعداد الوافدين الى الجزائر في عام 2019 الى نحو (2371) الف سائح ، ويمكن تفسير هذا الانخفاض بوجود اسواق تنافسية جذابة لاسيما اذ تعلق الامر بالأسعار والتسهيلات في السفر والحصول على التأشيرات للسياح الاجانب ، فضلا عن نوعية الخدمة المقدمة ، وبشكل عام يلاحظ ان سنة 2019 تميزت بانخفاض دخول السواح لاسيما الجزائريين المقيمين في الخارج بنسبة بلغت نحو (31,50%) وكذلك السياح الاجانب بنسبة انخفاض بلغت (4,21%) ([2]).

([1]) سيليني جمال الدين ، وآخرون ، مقومات وآفاق النهوض بقطاع السياحة في الجزائر بناءً على مؤشرات الفترة الممتدة من 2008 – 2018، بحث منشور في مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية ، الجزائر، المجلد 2، العدد (4)، سنة 2019، ص 71.

([2]) مليحة عماري ، واخرون ، دراسة تقييمية لواقع الاستثمار السياحي في الجزائر ، مجلة جديد الاقتصاد ، مجلد (6) ، عدد (1) ،2021، ص84.

جدول(14)

التطور في عدد السواح الوافدين والايرادات السياحية في الجزائر خلال المدة (2000-2019)

السنة	اعداد السياح / الف سائح	معدل نمو اعداد السياح %	حجم الايرادات السياحية / مليون دولار	معدل نمو الايرادات السياحية %
2000	866	-	96	-
2001	901	4.04	100	4.16
2002	988	9.65	111	11
2003	1166	18.01	112	0.90
2004	1234	5.83	178	58.92
2005	1443	16.93	184	3.37
2006	1638	13.51	215	16.84
2007	1743	6.41	219	1.86
2008	1772	1.66	300	36.98
2009	1912	7.90	381	27
2010	2070	8.26	323	15.22-
2011	2395	15.70	302	6.50-
2012	2634	9.97	295	2.31-
2013	2733	3.75	326	10.50
2014	2301	15.80-	348	6.74
2015	1710	25.68-	357	2.58
2016	1976	15.55	369	3.36
2017	2500	26.51	376	1.89
2018	2590	3.6	384	2.12
2019	2371	8.45-	393	2.34

المصدر من عمل الباحث بالاعتماد على :-

- مركز الابحاث الاحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الاسلامية، السياحة الدولية في البلدان الاعضاء بمنظمة المؤتمر الاسلامي (الافاق والتحديات)، ،ابحاث متعددة ، صفحات متعددة.
- ديوان الاحصاء الجزائري ، التقرير الاحصائي السنوي لسنوات مختلفة للمدة 2000-2019 .

- النسب اعلاه من عمل الباحثة .

الشكل (8)

التطور في عدد السواح الوافدين في الجزائر خلال المدة (2000-2019)

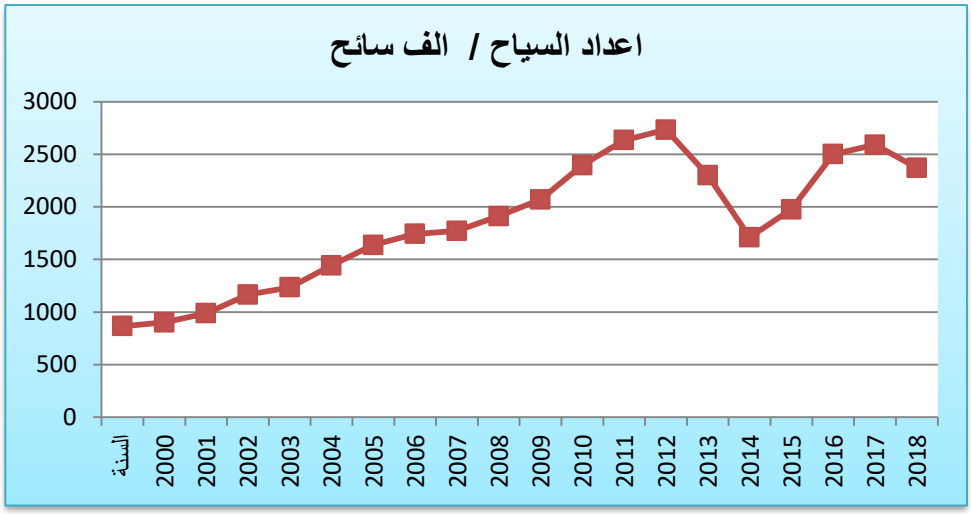

المصدر : بالاعتماد على بيانات الجدول (14)

اما فيما يخص الايرادات المتحققة من القطاع السياحي في الجزائر، وبحسب الإحصاءات الرسمية المعلنة من ديوان الإحصاء الجزائري ، ووزارة السياحة الجزائرية ،فقد حققت الجزائر إيرادات مالية متزايدة في مدة البحث لكنها لا ترتقي لمستوى الطموح الذي ترغب الجزائر في الوصول اليه ، فقد ظلت بشكل عام إيرادات مالية متواضعة لا تبني الحكومة عليها طموحاتها وخططها المستقبلية الا ما ندر، اذ بلغ الوسط الحسابي للإيرادات السياحية خلال مدة البحث نحو(268.45) مليون دولار ويتضح ذلك من خلال متابعة الجدول(14) والشكل (9) الذي يبين ان حجم الإيرادات المالية السياحية المتحققة في الجزائر فقد بلغت نحو (96) مليون دولار أمريكي في عام 2000، ثم ارتفع المبلغ الى (184) مليون عام 2005 ليواصل التصاعد الى (381) مليون دولار في عام 2009 وهي إيرادات مالية جيدة على الرغم من التحديات والمعوقات التي تقف ضد تطوير السياحة في الجزائر، في حين شهدت المدة المحصورة بين (2010-2012) انخفاضاً في حجم الايرادات السياحية تراوح بين (323-295) مليون دولار عام 2012، وبنسبة سالبة تراوحت بين(-22،15%) و(-2,31%) نتيجة آثار الأزمة المالية العالمية التي انعكست سلباً على جميع دول العالم وبالتالي أثرت بشكل كبير على قطاع السياحة، فضلاً عن عدم وجود القدرة الإستيعابية والبنى التحتية الملائمة للسياحة والتي تتطلب استثمارات وتوفير أماكن لراحة السائح. اضف الى ذلك الظروف السياسية والاضطرابات التي حدثت في الجزائر آنذاك ، مما ادى الى ادامة التراجع في حجم الإيرادات السياحية نتيجة للشعور بعدم الإطمئنان وتحذير سفارات الدول لرعاياها بتجنب السفر الى الجزائر في تلك الظروف، اما المدة ما بين (2013-2019) فقد شهدت ارتفاعاً ملحوظاً في حجم

الايرادات ، بلغ نحو (393) مليون دولار في عام 2019 محققاً معدلات نمو سنوي تراوحت بين (10.50% - 2.34%) خلال تلك المدة، وقد نتج ذلك عن تحسن الاوضاع الامنية والاستقرار السياسي.

الشكل (9)

التطور الايرادات السياحية في الجزائر خلال المدة (2000-2019)

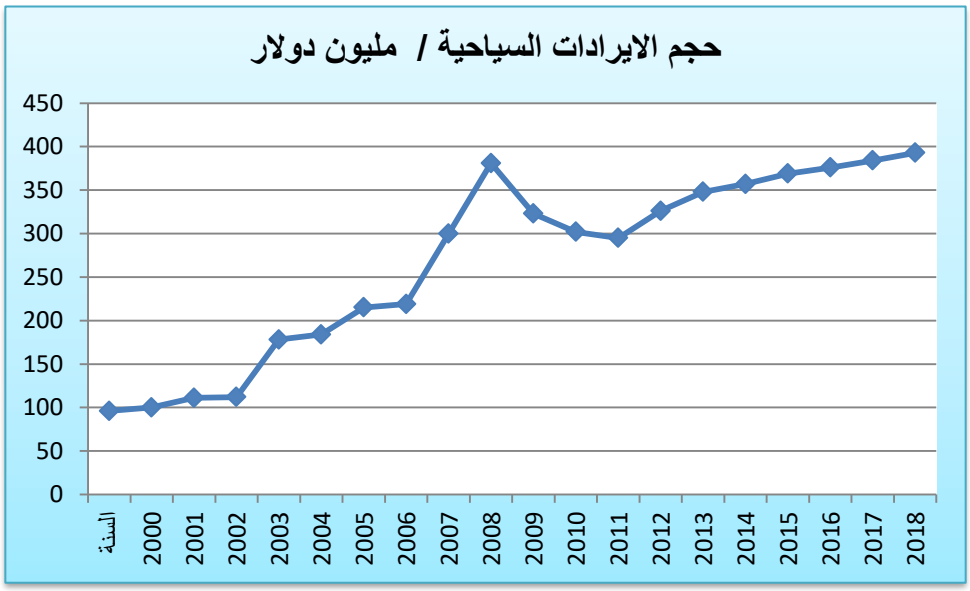

المصدر: الشكل من عمل الباحثة اعتماداً على بيانات الجدول (14) والمستند الى تقارير ديوان الإحصاء الجزائري، التقرير الإحصائي السنوي لسنوات مختلفة للمدة 2000- 2019.

ثالثاً : تحليل التطور في طاقة الإيواء السياحي في الجزائر خلال مدة البحث

يقصد بطاقة الايواء بانها قدرة استيعاب المؤسسات الفندقية الموزعة في كافة انحاء البلاد ، وتعد من اسس قيام النشاط السياحي وأحد المؤشرات المهمة لقياس مدى تطوره وتقدمه ومن الخدمات الاساسية التي لا يستغنى عنها السائح ، لكي يشعر بالراحة والامان والاستقرار ، كالفنادق السياحية التي توفر الخدمة الفندقية الصحية للسياح او اماكن السكن الاخرى الجاذبة للسياح سنويا [1].

وفي صدد الحديث عن الجزائر فان الإيواء السياحي يتمركز بشكل اساس في منطقتين هما (المناطق الحضرية والمناطق الشاطئية) والتي استحوذت على النسبة الكبيرة من حجم الإيواء الفندقي كون اغلب الفنادق تتركز في تلك المناطق شمال البلاد، وبعضها في المناطق الأخرى التي تتضمن المناطق

[1]) بدر حميد عساف ، تنمية الموارد السياحية ، دار الراعية للنشر والتوزيع ، عمان ،2016، ص189.

الصحراوية والمناطق المعدنية وغيرها، وذلك لما توفره من خدمات جيدة وطعام وترفيه وغيرها من الخدمات ، فضلاً عن تواجد الاسواق الشعبية في تلك المناطق.

ولمعرفة التطور الحاصل في طاقة الايواء السياحي في الجزائر خلال مدة البحث يمكن تتبع بيانات الجدول (15) ومن خلاله يمكن ملاحظة انه على الرغم من التزايد المستمر لعدد الفنادق والاسرة خلال المدة (2000-2019) الا انها لم ترقَ الى مستوى يسمح لها بالمنافسة سواء دوليا ام اقليميا ، وذلك لان الفنادق المصنفة في صورة (5) نجوم والتي هي مخصصة للأثرياء وذوي الدخل المرتفع لا تتجاوز نسبتها (1.4%) من اجمالي الفنادق في حين ان (73%) تمثل فنادق غير مصنفة ، وقد بلغ عدد الفنادق نحو (1417) فندقاً في عام 2019 بعد ان كان (827) فندقاً في عام 2000 ماعدا عام 2012 الذي شهد انخفاضا في عدد الفنادق الى (1155) فندقاً وذلك ناتج عن انخفاض الاستثمارات الموجهة نحو بناء الفنادق ، اما عدد الاسرة فقد شهد تزايداً خلال مدة البحث ،اذ ارتفع عدد الأسرة من (77485) سريراً في عام 2000 الى (107400) سريرا عام 2016، ماعدا عام 2001 فقد شهد انخفاض عددها اذ بلغ (72500) سريراً ، وعلى الرغم من التطور الملحوظ في عدد الآسرة الا انها هي الاخرى مركزة في الفنادق غير المصنفة ومن خلال الجدول (15) يمكن ملاحظة ذلك الا انه على الرغم من الامكانات التي تتمتع بها الجزائر ، والتطور الحاصل في مؤشر عدد الاسرة الا انه كان نموا بطيئا وهذا ناتج عن الاحداث التي مرت بها الجزائر المتمثلة في عدم الاستقرار السياسي وتركيز السلطات على معالجة الازمات التي واجهت الاقتصاد الجزائري مما كان له اثر واضح في انخفاض وتيرة التنمية في مختلف القطاعات ومنها القطاع السياحي .

اما فيما يخص عدد ليالي المبيت فيلاحظ انه على الرغم من تزايد اعدادها خلال مدة البحث الا ان متوسط عدد الليالي السياحية للمقيمين يشكل حوالي (89%) من العدد الاجمالي ومعظمها في فنادق غير مصنفة مما يترتب عليه ضعف الايرادات السياحية وذلك لان حوالي (40%) من نفقات السياح تنفق على الاقامة لاسيما ان معظم هذه الفنادق تستقطب الطبقات ذوي الدخول المتوسطة والمنخفضة الدخل .

جدول (15)

يبين عدد الفنادق وعدد الاسرة وليالي المبيت في الجزائر خلال المدة (2000-2019)

السنة	عدد الفنادق	معدل النمو السنوي %	عدد الاسرة	عدد ليالي المبيت
2000	827	-	77485	3748135
2001	927	12.01	72500	4028286
2002	935	0.86	73500	4128567
2003	1042	11.44	77500	4324238
2004	1057	1.43	82500	4543057
2005	1105	4.54	83900	4705637
2006	1134	2.62	84869	4905216
2007	1140	0.52	85000	5119940
2008	1147	0.61	85876	5346534
2009	1151	0.34	86383	5645828
2010	1152	0.08	92377	5939334
2011	1184	2.77	92737	6329472
2012	1155	2.44-	96898	6604181
2013	1176	1.81	98804	6921234
2014	1185	0.76	99605	6921234
2015	1195	0.84	102244	7186254
2016	1231	3.01	107400	7276521
2017	1289	4.71	-	7406470
2018	1368	6.12	-	7565733
2019	1417	3.58	-	6815873

المصدر : بالاعتماد على بيانات وزارة السياحة والصناعات التقليدية .

www.mtatf.gov.dz

المطلب الثالث

الاثار المترتبة للقطاع السياحي على بعض مؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر.

قد ازداد الاهتمام العالمي بالسياحة في أعقاب التوجه البيئي وما تتطلبة التنمية المستدامة من تراكم كمي ونوعي في إنجاز البنية التحتية التي توافق أبعادها الثلاث ، مما دفع معظم الدول لتخصيص مبالغ مالية طائلة لتحقيق أهداف التنمية السياحية ومتطلبات التنمية المستدامة. عليه سوف نستعرض اهم الاثار والانعكاسات التي يتركها الاستثمار السياحي في الجزائر على بعض مؤشرات التنمية المستدامة وكما يلي

أولاً : اثر السياحة في الناتج المحلي لإجمالي ونصيب الفرد منه في الجزائر

ان قطاع السياحة بصفته قطاعا اقتصاديا حيويا من قطاعات الاقتصاد الحديثة ، كان له دور في المساهمة في الناتج الاجمالي المحلي ،ويختلف هذا الدور بحسب حجم واهمية هذا القطاع وما يخصص له من استثمارات من دولة لأخرى ، كما ان نسبة مساهمة القطاع السياحي في الناتج الوطني لا يتوقف على مدى تطور النشاط السياحي في البلد فقط وانما ايضا يتأثر بتطور القطاعات الانتاجية الاخرى كالزراعة والصناعة [1] .

ويعد هذا المؤشر من المؤشرات الرئيسية في تحديد مدى اهمية قطاع السياحة في الاقتصاد الجزائري ، اذ يلاحظ من خلال البيانات الواردة في الجدول (16) والشكل (10) انه على الرغم من الارتفاع التدريجي لحجم مساهمة هذا القطاع طوال مدة البحث ماعدا عامي 2015 و2016 الذي شهد فيه انخفاضا بسبب انخفاض اسعار النفط وانخفاض حجم الاستثمارات الموجهة له في هذين العامين وكما هو واضح في جدول(16) الا ان هذه النسبة بقيت محدودة و ضئيلة ولا تعول الحكومة عليها في تحقيق ايرادات مالية للدولة لتمشية متطلباتها والتزاماتها تجاه الدول الأخرى، اذ يلاحظ من الجدول ان قيمة مساهمة هذا القطاع قد تراوحت بين الارتفاع والانخفاض وبلغت اعلى قيمة لها في عام 2013 اذ بلغت نحو (7.43) مليار دولار وادنى قيمة فقد بلغت نحو (1.7) مليار دولار في عام 2000 ويعود هذا التدني في اداء القطاع السياحي الى اعتماد الاقتصاد الجزائري على قطاع المحروقات بنسبة كبيرة اذ تشكل نسبة مساهمته نحو اكثر من (90%) ،اضف الى ذلك الازمات الاقتصادية العالمية التي انعكست تأثيراتها على اقتصادات العالم كافه ، وتراوحت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي بين (3,11%-3,88%) وبمتوسط اسهام اجمالي خلال مدة البحث بلغ نحو (3.35%) وهو أمر بحاجة الى دراسة حقيقية لأسباب انخفاض نمو هذا القطاع في الجزائر، لاسيما ان السياحة تعد مورداً متجدداً ومستداماً ولا ينضب ، ولذلك

[1]) مصطفى يوسف كافي ، فلسفة اقتصاد السياحة والسفر ، دار حامد للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ، 2016، ص107.

تسعى جميع دول العالم الى تحقيق زيادة في هذا النوع من الإيرادات المالية وتقدم التخفيضات والتسهيلات لاستقدام السائحين، وعلى الرغم من ما تقدمه الجهات المختصة في الجزائر الا انها لم تصل الى تحقيق اهدافها في تنويع مصادر الايرادات وخصوصاً قطاع السياحة، وتبعاً لذلك يلاحظ ان نصيب الفرد من الناتج قد تتراوح بين الارتفاع والانخفاض خلال سنوات البحث وهذا يؤشر التأثير المحدود للقطاع السياحي في الناتج الاجمالي المحلي ونصيب الفرد منه.

ونخلص من ذلك كله ان مساهمة قطاع السياحة في حجم الناتج المحلي الإجمالي كان بنسب متواضعة بسبب تأثرها بشكل كبير في الظروف التي مرت بها الجزائر وقلة الاستثمارات الموجهة نحو هذا القطاع الحيوي سواء كانت المحلية ام الأجنبية.

الجدول (16)

مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في الجزائر للمدة (2000-2019)

السنة	مساهمة السياحة في الناتج(مليار $)	معدل النمو السنوي %	نسبة المساهمة المباشرة	نصيب الفرد من الناتج (مليون دولار)	معدل النمو السنوي %
2000	1.7	-	3.14	1765.00	-
2001	1.8	5.88	3.24	1740.60	1.38-
2002	1.9	5.55	3.33	1781.80	2.36
2003	2.31	21.57	3.40	2103.40	18.04
2004	3.11	34.63	3.64	2610.20	24.094
2005	4.00	28.61	3.88	3113.10	19.26
2006	3.86	3.5-	3.30	3478.70	11.74
2007	4.35	12.69	3.23	3950.50	13.56
2008	5.32	22.29	3.11	4923.60	24.63
2009	5.02	5.63-	3.66	3883.30	21.12-
2010	5.5	9.56	3.39	4480.80	15.38
2011	6.6	20	3.28	5455.70	21.75
2012	6.8	3.03	3.28	5592.20	2.50
2013	7.43	9.26	3.54	5499.60	1.65-
2014	7	5.78-	3.29	5493.10	0.11-
2015	5.8	17.14-	3.48	4177.90	23.94-
2016	5.3	8.62-	3.30	3946.50	5.53-
2017	5.5	3.77	3.25	4109.70	4.13
2018	5.5	0	3.20	4142.00	0.78
2019	5.8	5.45	3.25	3989.70	3.67-

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على

-بيانات مجلس السفر والسياحة العالمي متاح على http://www.wttc.org

-بيانات البنك الدولي، متاح على الرابط

https:// data.albankaldawli.org

الشكل (10)

مساهمة السياحة في الناتج المحلي الاجمالي مليار دولار

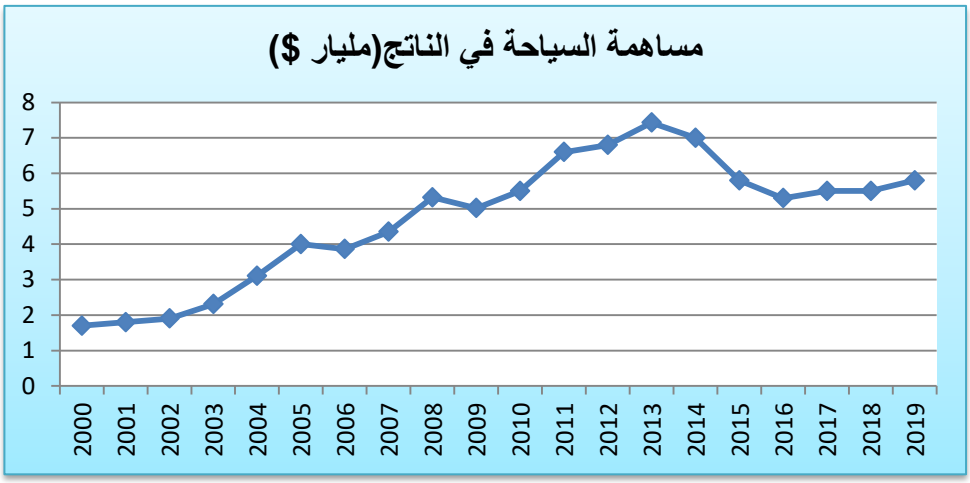

المصدر : من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات جدول (16)

ثانياً : اثر السياحة في التوظيف وتشغيل الايدي العاملة وانعكاساته على معدلات البطالة في الجزائر

تعد السياحة من أكبر القطاعات الاقتصادية توفيرا لفرص العمل فهي تستوعب نحو (11 %) من إجمالي القوى العاملة على مستوى العالم، وذلك لكونها تعتمد بالدرجة الأولى على المورد البشري، كما أنه من المتوقع طبقا لإحصائيات مجلس السفر والسياحة العالمي أن تستوعب السياحة وبشكل متزايد عدد كثير من الموظفين في هذا المجال ، كما تساهم السياحة في تنمية عدد من الخدمات المتكاملة والمركبة كثيفة العمالة بمختلف مستوياتها، فهي تعمل على توليد عمالة مباشرة وغير مباشرة، دائمة ومؤقتة، وعمالة محفزة ناتجة من الإنفاق السياحي، وتمتد إلى عدة أنشطة كالفنادق والمطاعم السياحية و وكالات السفر والقطاعات التي يعتمد عليها القطاع السياحي كالصناعات التقليدية والزراعية وغيرها. وعلى صعيد آخر، تشكل فرص العمل التي تخلقها معظم الأنشطة السياحية نتاجا مختلطا من الطلب السياحي الدولي والمحلي، فتنمية هذا القطاع تؤدي دورا مهما في خفض نسب البطالة من خلال توفير فرص العمل المختلفة وتوفير دخل للطبقات الفقيرة.

وفي صدد الحديث عن الجزائر فان الامكانيات السياحية التي تمتلكها تجعل من قطاع السياحة قطاعا بديلا لخلق الثروة وتوفير فرص عمل دائمة وموسمية وتشير البيانات الواردة في الجدول (17) والشكل (11) ان القطاع السياحي في الجزائر قد شهد تطورا ملحوظا في توظيف وتشغيل الايدي العاملة خلال مدة البحث ، اذ بلغ عدد الايدي العاملة الموظفة في هذا القطاع نحو (309.505) الف عامل وموظف عام 2019 بعد ان كان (154.738) الف عامل وموظف في عام 2000 محققا بذلك نمواً بحوالي 100% ، إلا ان نسبة المساهمة المباشرة في اجمالي التشغيل حققت متوسطا ضئيلا بلغ نحو (2.71%) نظرا لمحدودية القطاع وضعف ادائه الاقتصادي في الجزائر الناتج عن قلة الاستثمارات الموجهة نحوه

والسياسات المتبعة في الجزائر، ولان النشاط السياحي يتصف بتشابكه مع القطاعات الاخرى فانه ساهم في توليد فرص عمل اجمالية في هذه القطاعات تراوحت نسبتها ما بين (4.67% - 6.47%) خلال مدة البحث ، اما بصدد دورها في خفض معدل البطالة فيلاحظ ومن خلال متابعة الجدول نفسة والشكل (11) ان معدل البطالة قد انخفض بشكل كبير خلال مدة البحث ، اذ انخفض من (28.89 %) في عام 2000 وهي نسبة عالية جداً كانت نتيجة للظروف الأمنية التي مرت بها البلاد وتطبيق برامج الاصلاح الهيكلي، وقد تراجعت نسبياً الى (11.3%) عام 2019، بعد استقرار الاوضاع الاقتصادية، وكانت اعلى نسبه لها في عام 2000 التي ورد ذكرها سابقاً في حين ادنى نسبه لها كانت في عام 2013 وبلغت (9,8%) وهو نتيجة طبيعية لمساهمة القطاعات الاقتصادية ,ومن ضمنها القطاع السياحي وأثر برامج التنويع التي اتبعتها الحكومة ولو بشكل محدود الا انها ساهمت في الحد من انتشار البطالة الى حد ما،

الجدول (17)

مساهمة السياحة في التوظيف ومعدلات البطالة في الجزائر (2000-2019)

السنة	عدد العاملين في قطاع السياحة (الاف)	النسبة المباشرة في التشغيل %	نسبة التشغيل الكلية %	معدل البطالة%
2000	154.738	2.47	4.67	28.89
2001	166.309	2.50	5.09	27.3
2002	180.496	2.60	5.47	25.7
2003	180.391	2.46	5.63	23.7
2004	227.499	2.81	6.47	17.7
2005	258.853	3.04	6.27	15.3
2006	239.024	2.66	6.43	12.3
2007	225.393	2.50	6.13	13.8
2008	227.642	2.41	5.49	11.3
2009	269.115	2.76	6.12	10.2
2010	254.012	2.53	5.42	10.0
2011	266.622	2.61	5.31	9.9
2012	289.271	2.80	5.99	11.0
2013	321.881	2.96	6.24	9.8
2014	298.997	2.87	6.08	10.6
2015	305.453	2.92	6.12	11.2
2016	299.017	2.79	5.91	10.5
2017	302.012	2.78	5.83	11.7
2018	300.723	2.76	5.78	11.7
2019	309.505	2.83	5.94	11.3

Sorce: https://datacatalog.worldbank.org/dataset/world-development-indicators

المصدر : مجلس السفر والسياحة العالمي ، متاح على الرابط http://www.wttc.org

الشكل (11)

مساهمة السياحة في التوظيف ومعدلات البطالة في الجزائر (2000-2019)

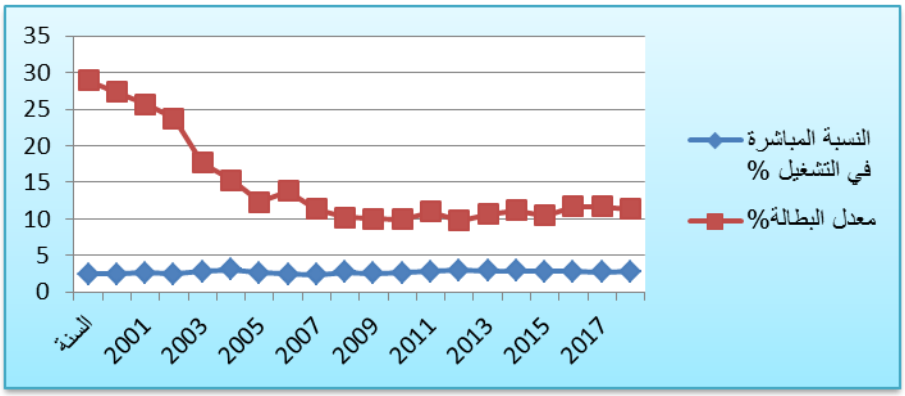

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (17)

بالنسبة للأثر الذي يتركه قطاع السياحة على معدلات الفقر في الجزائر يلاحظ انه وعلى الرغم من زيادة معدلات التوظيف في هذا القطاع وارتفاع متوسط نصيب الفرد من الناتج الاجمالي المحلي الا انه يلاحظ ان معدلات الفقر في الجزائر قد تراوحت بين الارتفاع والانخفاض وكما هو واضح في جدول (18) خلال سنوات البحث الا انه على العموم شهد ارتفاعا ملحوظاً اذ بلغ اعلى معدلات له في عامي 2000 و 2001وبلغت نحو (12%) و(15%) على التوالي وكان السبب في ذلك الازمة الأمنية التي شهدتها البلاد وما نتج عنها من حالة عدم الاستقرار الاقتصادي ، في حين شهدت معدلات الفقر انخفاضا في العديد من سنوات البحث وبلغ ادنى معدل لها في عامي 2012 و 2013 وهو(5.2%) و (5.03%) على التوالي بسبب السياسات التي اتبعتها الجزائر لتنويع الاقتصاد والعمل على خفض معدلات الفقر فيها من خلال سياساتها التي تهدف الى تحسين معيشة الفقراء عن طريق جملة من البرامج الاقتصادية وبرامج دعم النمو . ونخلص من النسب المذكورة في اعلاه الى ان القطاع السياحة في الجزائر كان تأثيره محدوداً في خفض معدلات الفقر .

والجدير بالذكر ان الفقر في اغلب الدول العربية ومنها الجزائر يأخذ الطابع الريفي اذ ان معدلات الفقر في المناطق الريفية اعلى من معدلات الفقر في المناطق الحضرية .

جدول (18)

يبين معدلات الفقر في الجزائر للمدة (2000-2015)

السنة	معدل الفقر %
2000	12
2001	15
2002	9
2003	7.9
2004	6.8
2005	5.7
2006	5.6
2007	8.3
2008	11.1
2009	9.8
2010	6.2
2011	5.5
2012	5.2
2013	5.03
2014	5.9
2015	6.8

المصدر : 1- براهم اسماعيل / محمد مدياني ، واقع ظاهرة الفقر في الجزائر والسياسات المتبعة لمكافحتها دراسة تحليليه المدة (2000-2016)، مجلة الاقتصاد وادارة الاعمال ، مجلد (4)، عدد(1)،2020،ص161

2- عبد المالك مهلل، واقع الفقر في الجزائر والعالم العربي : قراءه في بعض المؤشرات ، جامعة زيان بن عاشور ، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية ،دراسات اقتصاديه -22_2)،ص117

3- عياد هشام، بن لشهب حمزه ، اثر النمو الاقتصادي وعدم اللامساواة على معدلات الفقر دراسة حالة الجزائر للمدة (1970-2013)، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية ، العدد(6)، 2016/ص133

4- بشير عبد الكريم ، سراج وهيبه، تحليل العلاقة بين توزيع الدخل، النمو والفقر في الدول العربية، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد(11)،بلا سنه ، ص15.

ثالثاً : اثر السياحة في ميزان المدفوعات الجزائري .

يعتبر ميزان المدفوعات سجل منظم يتكون من جزئيين الاول : دائن ويضم كافة العمليات التي تحصل منها الدولة على النقد الاجنبي والثاني : جانب مدين يضم كافة العمليات التي تدفع فيها الدولة مقابل ما تستورده من الخدمات من العالم الخارجي ، وتمثل السياحة احدى معاملات ميزان المدفوعات ويمثل ميزان السياحة الفرق بين متحصلات السياحة ودفوعاتها لذلك نجد ان الدول تسعى الى تحقيق فائض او التوصل الى التوازن بين الايرادات والنفقات السياحية ([1]) .

وتتكون ايرادات السياحة الدولية من نفقات الزوار القادمين اليها اضافة الى المدفوعات الموجهة لشركات النقل الوطنية لغرض النقل الدولي ، وهي تشمل اي مدفوعات مقدمة نظير سلع او خدمات يتم الحصول عليها من قبل السياح في البلد المضيف .

وفي صدد الحديث عن نسبة مساهمة ايرادات السياحة في الجزائر يلاحظ انها منخفضة وذات درجة ضعيفة وكما هو واضح في الجدول (19) والشكل (12) وهي سمة تعاني منها اغلب القطاعات في الجزائر باستثناء قطاع النفط ، وقد تراوحت بين الارتفاع والانخفاض خلال سنوات البحث إذ ازدادت من (96) مليون دولار في عام 2000 لتصل الى (300) مليون دولار في عام 2008 وقد نتج ذلك عن تزايد عدد السياح الوافدين خلال المدة في حين سجلت الايرادات السياحية انخفاضاً في الاعوام 2009 ، 2011 والمدة الممتدة بين (2014 - 2017) وكان ذلك لعدة اسباب من الازمات الاقتصادية العالمية كالأزمة المالية في عام (2008) وانخفاض اسعار النفط العالمية في عام 2014 مما انعكس على القطاع السياحي بشكل سلبي ، كذلك الحال بالنسبة للنفقات السياحية إذ تراوحت بين الارتفاع والانخفاض خلال سنوات البحث وبلغت اعلى قيمة لها في عام 2010 وكانت نحو (716) مليون دولار ، ومن خلال بيانات الجدول المذكور لوحظ ان الميزان السياحي في الجزائر قد سجل خلال المدة نتيجة لتفوق النفقات على الايرادات ، مما يؤثر التأثير السلبي للميزان السياحي على ميزان المدفوعات الجزائري والذي يعكس السياسة التجارية المتجهة نحو التركيز على قطاع المحروقات على حساب بقية القطاعات

([1]) مخناش فتيحة ، قطاع السياحة ما بين المقومات والاثار التنموية – دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب ،ص13.

جدول (19)

تطور الميزان السياحي في الجزائر خلال المدة (2000-2019)

السنة	الايرادات السياحية مليون دولار	النفقات السياحية مليون دولار	الميزان السياحي
2000	96	193	97-
2001	100	194	94-
2002	111	248	137-
2003	112	255	143-
2004	178	341	163-
2005	184	370	186-
2006	215	381	166-
2007	219	400	181-
2008	300	400	100-
2009	102	470	368-
2010	246	716	470-
2011	209	595	386-
2012	217	598	381-
2013	367	532	165-
2014	347	685	338-
2015	304	677	373-
2016	209	475	266-
2017	141	580	439-
2018	169	494	325-
2019	165	500	335-

المصدر :-مركز الابحاث الاحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الاسلامية ، السياحة الدولية في البلدان الاعضاء بمنظمة المؤتمر الاسلامي (الافاق والتحديات) ، ابحاث متعددة ، صفحات متنوعة .

-احصائيات وزارة السياحة والصناعة والتقليدية متاح على الموقع (mta.gov.dz).

شكل (12)

تطور الميزان السياحي في الجزائر خلال المدة (2000-2019)

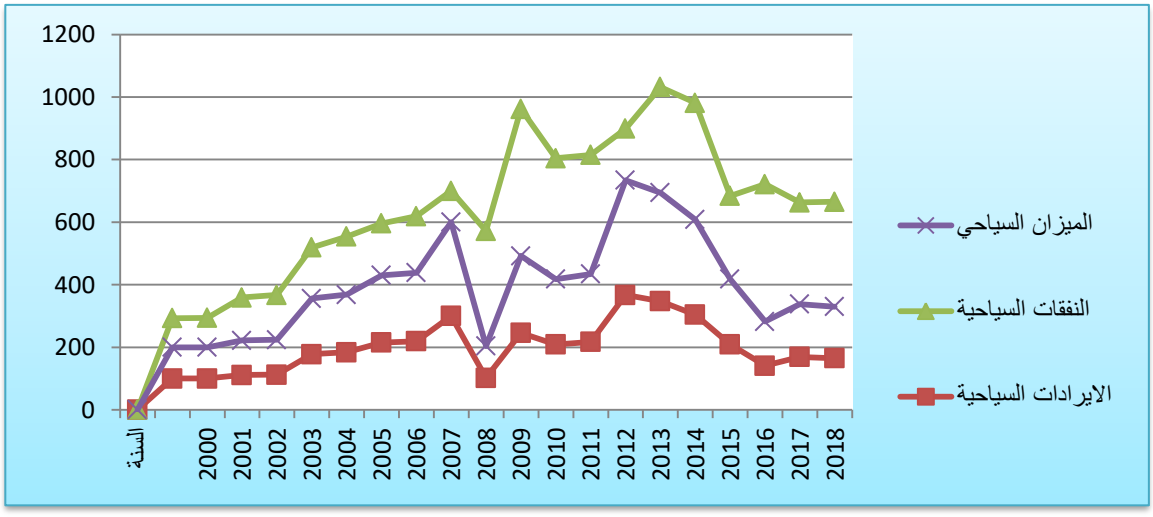

المصدر من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (19)

رابعاً : اثر السياحة في الحفاظ في البيئة .

تعد العلاقة بين السياحة والبيئة علاقة تكاملية ، فالبيئة في حد ذاتها منتج سياحي وأحد اهم عناصر الجذب السياحي يقتضي الامر حمايتها والحفاظ على مواردها الطبيعية والنباتية والحيوانية وكذلك العمرانية التي ينبغي ان يراعى فيها عدة ابعاد ولاسيما البعد البيئي والثقافي [1].

وقد تجلى مفهوم حماية البيئة والحفاظ على الطبيعة لأول مرة في الجزائر ضمن مضامين نصوص الميثاق الوطني عام 1976 حول الصيد وقد صدر قانون رقم (82-10) حول الصيد والمحميات الصيدية وجاء بعده قانون (83-03) في عام 1983 الذي اعطى الضوء الاخضر لإنشاء المحميات الطبيعية الوطنية [2].

تمتلك الجزائر محميات وحظائر وطنية كثيرة ومتنوعة تمثل الاساس في السياحة البيئية مقارنة بباقي دول العالم ، ولكثرة تعدد هذه المواقع فقد صنفت منظمة اليونسكو عشر محميات طبيعية وضمتها الى التراث العالمي المحمي دوليا ومنها ما هو موجود في الجدول (20)،وتبقى مجموعة كبيرة من الحظائر الاخرى مرشحة لتصبح محميات عالمية لأنها تمتلك خصائص مثل توفر نظام بيئي مميز ، تتواجد فيه عدد جيد من الكائنات الحية النادرة وتنوع الغطاء النباتي والمناخ .

([1]) صباح بلقيدوم ، حياة مامن ، السياحة البيئية – حلقة وصل بين الاستثمار السياحي والمجال البيئي لتحقيق التنمية المستدامة – نماذج عالمية وعربية متميزة من عالم السياحة البيئية ، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية و الادارية ، العدد(9) ، 2018 ، ص733.

([2])حليمي عبد القادر واخرون ، دور المحميات الطبيعية في التربية البيئية الجزائرية ، مجلة حوليات التاريخ والجغرافية ، عدد (2) ، 2008، ص251 .

جدول (20)
المحميات الطبيعية في الجزائر

المحمية	الموقع والمساحة	الخصائص
محمية القالة (ولاية الطارف)	تقع في الشمال الشرقي للجزائر ،صنفت باعتبارها حظيرة وطنية عام 1983 وحظيرة عالمية عام 1990 وتغطي مساحة قدرها 76438 هكتار	تعتبر من اكبر الحدائق الوطنية والاكثر ثروة في شمال البلاد ، تحتوي على اكبر المجموعات الحيوانية والنباتية في الجزائر
محمية تازا (ولاية جيجل)	تقع شمال شرق الجزائر في غابة الكروش قرب جيجيل ، تغطي مساحة قدرها 3807 هكتار وصنفت من طرف اليونيسكو عام 2004باعتبارها محمية للمحيط العالمي	تتميز بتنوع نباتاتها وهي عبارة عن تضاريس جبلية منخفضة العلو
محمية قورايا (ولاية بجاية)	تقع في ولاية بجاية ،تغطي مساحة قدرها 2080 هكتار وصنفت عام 2004 محمية عالمية من طرف اليونسكو	تتمتع بثروة اثرية وطبيعية عالية الجمال اضافة الى حيوانات القردة المنتشرة بها ، حصن قورايا ، كاب كربون مع المنحدرات الرائعة
محمية جرجرة (ولاية تيزي وزو)	تقع في الشمال الشرقي للجزائر في منطقة جبلية عالية الانحدار بين ولايتي تيزي وزو والبويرة ، تتربع على مساحة 18500 هكتار	تتميز بمناخ البحر الابيض المتوسط القاري وهذا ما يجعلها من اغنى البيئات الجبلية ، تحتوي على ما لا يقل عن 600 نوع من النباتات
محمية تلمسان (ولاية تلمسان)	تقع شمال غرب الجزائر ،تغطي مساحة قدرها 8225 هكتار واعلنت حديقة وطنية عام 1993	تتميزبتنوعها البيولوجي بمجموعة استثنائية من النباتات والحيوانات ، تعتبر موقع لمواقع تاريخية كأنقاض المنصورة والشلالات الطبيعية مثل الاسطورية
محمية بلزمة (ولاية باتنة)	تقع في ولاية باتنة ،تمتد على مساحة 26250 هكتار وصنفت سنة 1984	تمثل مجموعة جبلية وعرة مزينة بغطاء نباتي متنوع وثري كما تمثل بوابة لسلسلة تضاريس الاوراس
محمية ثنية الحد (ولاية تسمسيلت)	تقع في الشمال الغربي من الجزائر في ولاية تسمسيلت ،تغطي مساحة 3425 هكتار منها 2968 مغطاة بالنباتات	تتألف النباتات من اطلس السنديان ،البلوط الاخضر و البلوط الفليني
محمية الشريعة (ولاية البليدة)	تمتد على مساحة 26000هكتار ، تقع جنوب غرب الجزائر العاصمة في وسط الاطلس البليدي ،صنفت حظيرة وطنية عام 1983 وحظيرة عالمية من قبل اليونسكو عام 2002	تحوي الحظيرة على اكثر من 1200 نوع نباتي وحيواني ابرزها الارز ، البلوط الفليني وصنوبر حلب
محمية الهقار (ولاية تمنراست)	تقع بولاية تمنراست بجبال الاهقار ،صنفت كحظيرة وطنية عام 1987 وصنفها اليونسكو تراثاً عالمياً للإنسانية سنة 1988 امتدت على مدى 450000 كم ^{2}	تحوي تراثا ثقافيا وطبيعيا فريدا من نوعه تعود حقبته الى مليون سنة
محمية الطاسيلي (ولاية اليزي)	تقع في الجنوب الشرقي من الجزائر بجبال تاسيلي ناجر في جانت ولاية اليزي ، صنفت حديقة وطنية عام 1972 وصنفت عالميا من طرف اليونسكو عام 1982 وصنفت ضمن المحيط الحيوي للإنسان عام 1986	تتمتع بثروة كبيرة بما تمتلكه من النقوش الشهيرة واللوحات الصخرية

المصدر : مبطوش العلجة ، استراتيجية تنمية السياحة البيئية في الجزائر (دراسة حالة :المحميات الطبيعية) المجلة العربية لعلوم السياحة والضيافة والاثار ،المؤسسة العربية للتربية والعلوم والآداب ، عدد (4) ،ص137-138.

اما المناطق البحرية المحمية التي تمثل مناطق المد والجزر أو تحت المد والجزر والمياه الفوقية وما يرتبط بها من نباتات وحيوانات وخصائص تاريخية وثقافية تم حجزها بموجب القانون أو بأي وسيلة فعالة أخرى لحماية جزء من البيئة المغلقة أو كلها ([1]) . وان هذه المحميات لم تزداد طوال مدة البحث مما يدل على ضعف الاستثمار السياحي في هذه المناطق مع انها عامل جذب مهم في السياحة البيئية في الجزائر ، الا انها لم تتجاوز نسبة(0.1%) خلال مدة البحث وكما هو واضح في الجدول (21) .

اما المحميات الأرضية والتي يقصد بها المناطق البرية المحمية فهي تلك التي تم توثيقها رسميًا من قبل السلطات الوطنية الجزائرية وتم حمايتها بموجب القانون. والتي تعد عامل جذب سياحي مهم في الجزائر وذلك لما تمتلكه من مقومات بيئية متنوعة ، وتأتي الجزائر بالمرتبة (143) من مجموع (193) دولة حول العالم مسجلة بياناتها في هذا الخصوص ،اذ بلغت نسبة المحميات الأرضية لديها(7.5%) من أجمالي الأراضي الوطنية وهي نسبة لابأس بها وتحتاج الى تكثيف الاستثمار وتوسيع ذلك الامتداد الطبيعي لتحافظ على النظام البيئي والسياحي في نفس الوقت كونها عامل جذب مهم للسياح.

من هذا السياق نجد ان الجزائر بدأت تأخذ بزمام المبادرة و تتدخل في حل المشكلات التي تواجه هذه المحميات الطبيعية وتعمل على تنميتها بشكل يتلائم مع الاحتياج لها خصوصاً ان التوجه العالمي نحو السياحة البيئية وحماية التنوع البيئي ولذلك شرعت بوضع العديد من القوانين لتحقيق هذا الغرض وتم ذكرها من الفقرة الخاصة بتحليل واقع الاستثمار السياحي في الجزائر. اضف الى ذلك قيام السلطات الجزائرية في بعض التدخلات في نطاق حماية البيئة الا انها غير منتظمة وغير خاضعة لتقييم النتائج ومن اهم مجالات التدخل :

1. في مجال التلوث المائي ، اعادة تأهيل شبكات تمويل الماء الصالح للشرب وشبكات التطهير واعادة تأهيل محطات التصفية ومبادرات الشراكة مع الدول الاوربية لتحسين الموارد المائية .
2. في مجال الغابات وحماية لسهوب ، وترمي هذه الاستراتيجية الى تفضيل اختيارات التقنية المقبولة من قبل الفلاحين من جهة ومراعاة احترام البيئة من جهة اخرى وقد خصص البرنامج الخماسي لحماية الاراضي وتوسيع الغابات الى مبلغ قدره (25) مليار دينار جزائري.
3. مجال النفايات الحضرية ،تتم هذه العملية في ظروف مقبولة نوعا ما الا انها لا زالت تجري في ظروف لا تؤمن اية حماية للبيئة كون الموارد المالية لا تسمح سوى بجمع ونقل النفايات .

([1]) بوكثير جبار و مناخ بسمة ، مكانة المحميات ضمن مقومات السياحة المستدامة مع الإشارة الى حالة الجزائر، بحث منشور في مجلة اقتصاد المال والاعمال ، المجلد 2 ، العدد1 ، سنة 2018 ، ص 315.

ونخلص من كل ما سبق ان الجزائر من الدول التي تسعى الى الإهتمام في القطاع السياحي وتحاول تنمية وزيادة الإيرادات السياحية بشكل أفضل الا انها بحاجة الى مزيد من الاستثمارات في الجانب السياحي وزيادة الطاقة الاستيعابية للأماكن السياحية وتوفير الخدمات العامة فيها ، وضرورة فتح باب الإستثمار السياحي وتحفيز المستثمرين الاجانب والمحليين والعمل على زيادة حجم التخصيصات المالية للقطاع السياحي ، وذلك لكون الجزائر من البلدان التي تملك المؤهلات السياحية الكافية التي تجذب السائحين من مختلف دول العالم، فضلاً عن ذلك لديها علاقات دولية واسعة يمكن الاستفادة منها وخصوصاً مع الدول المتقدمة التي يمكن ان تساهم في تطويرها سياحياً .

جدول(21)

نسبة المحميات البحرية والبرية في الجزائر لسنوات متفرقة (2000-2019)

السنة	نسبة المناطق البحرية المحمية من المياه الاقليمية %	نسبة المناطق البرية المحمية من الاراضي الاجمالية %
2000	0.1	7.5
2005	0.1	7.5
2010	0.1	7.5
2019	0.1	7.5

Sorce: https://datacatalog.worldbank.org/dataset/world-development-indicators

الفصل الثالث

تجربة العراق في الاستثمار السياحي واثرها في بعض مؤشرات التنمية المستدامة.

الفصل الثالث

تجربة العراق في الاستثمار السياحي واثرها في بعض مؤشرات التنمية المستدامة.

تمهيد :

تعد السياحة احد اهم القطاعات الاقتصادية والاجتماعية في العالم ، تؤدي دوراً مهماً في تنمية الدول ، فهي تعد مصدراً من مصادر الدخل في الاقتصاد الوطني لدول متعددة ،وتمثل مكوناً رئيسياً من مكونات الصادرات الخدمية ، التي تؤثر في ميزان المدفوعات كما انها تزيد من الناتج المحلي الاجمالي وترفع حصة الدولة من ايرادات النقد الاجنبي ، وتسهم في خفض حدة البطالة والفقر .

ويعتقد الكثير من الاقتصاديين بأن بلداً مثل العراق لا يجوز ان يبقى اقتصاده معتمداً على النفط فقط ، بل يجب البحث عن الوسائل والسبل والمصادر الاخرى التي تشكل مرادفاً للنفط في اسناد الاقتصاد العراقي ، وبما ان العراق يمتلك موارد طبيعية وخصائص سياحية عديدة ومتنوعة تشكل بمجموعها منتجعاً سياحياً في غاية الاهمية ، وعنصر جذب قابلة للاستثمار وفي مجالات متعددة والتي تعد موردا اقتصاديا مهماً ، إذ ما استغلت بشكل صحيح ومخطط فإنها ستدر على البلاد اموالاً طائلة ، فضلاً عن توفير فرص عمل كثيرة .

وبهدف تعظيم موارد العراق المالية عبر تفعيل اليات هذا القطاع للإسهام في عملية التنمية وتعزيز الاقتصاد وتنويع مصادر الدخل القومي بغية التخفيف من الصعوبات التي تواجهه في المرحلة الراهنة سنتناول في هذا الفصل واقع الاستثمار السياحي في العراق من خلال ثلاثة مباحث هي :

المبحث الاول : تحليل واقع الاستثمار السياحي في العراق واثره في بعض مؤشرات التنمية المستدامة.

المبحث الثاني : الاثار المترتبة للاستثمار السياحي على بعض مؤشرات التنمية المستدامة في العراق .

المبحث الثالث : تحديات ومعوقات الاستثمار السياحي في العراق وسبل معالجتها .

المبحث الاول

تحليل واقع الاستثمار السياحي واثرة في بعض مؤشرات التنمية المستدامة.

المطلب الأول : مقومات الجذب السياحي في العراق.

يعد العراق من الدول التي تمتلك مقومات الجذب السياحي المتنوعة (البشرية والطبيعية والأثرية والدينية والثقافية) التي نادراً ما تتوافر في بلد اخر حتى يمكن ان نقول انها غير موجودة في بعض الدول النامية المتطورة سياحيا ،وبالتالي فهي تشكل القاعدة الاساس بالنسبة للاستثمار السياحي ونقطة لجذب السواح ، وفي ضوئها يتحدد الطلب السياحي وزيادته اذا تم تطويرها بشكل فاعل وملموس . ومما يميز العراق، هو تنوع معالمه السياحية واصالتها ، فقد شكلت الأهمية النسبية للمقومات الدينية في اجمالي المقومات السياحية حوالي (42%) وهذا ما يمنح السياحة في العراق ميزة الاستدامة وعدم التأثر بمواسم أو فترات محددة، بل هي متواصلة على مدار السنة، ثم تأتي المقومات الأثرية والتراثية بوزن نسبي يقترب من (41.5%) وأخيراً مقومات الجذب الطبيعي بأنواعها بواقع (16.4%) فضلا عن الى ذلك فإنها تتميز بالتوزيع الشامل الذي يغطي مساحات العراق المختلفة من اقصى الشمال والشمال الشرقي مروراً بالمناطق الجبلية وشبه الجبلية والسهل الرسوبي الى الجنوب والهضبة الصحراوية غربا [1] ، فشكل الأرض المختلف يخلق بيئة متنوعة لمراكز الجذب السياحي توزعت على كافة مدن العراق ، ولكي نتمكن من معرفة النشاط السياحي في العراق ودوره في استقطاب السياح لا بد من استعراض اهم مقومات الجذب السياحي فيه وهي كالاتي :

اولا : المقومات الطبيعية :

ان البيئة الطبيعية هي احد مقومات الجذب للنشاط السياحي وتتمثل بالمغريات الطبيعية التي تنفرد بها المنطقة وتميزها عن غيرها من المناطق والتي من خلالها يمكن تحديد الاشكال السياحية التي يمكن اقامتها في تلك المناطق ومن ثم فإنها تدعم عملية نشوء وتطور السياحة فيها وفي اطار هذا السياق يمكن استعراض اهم المقومات الطبيعية التي يمتلكها العراق وكالاتي :

1- الموقع الجغرافي : تبرز أهمية الموقع الجغرافي من الناحية السياحية في كونه يحدد العلاقة بين الإقليم المقصود بالتنمية السياحية وحركة السياحة الدولية في الأقاليم الأخرى ، ويعد الموقع الجغرافي احد المقومات الطبيعية الرئيسية التي تؤثر في نشوء وتطور الاستثمار السياحي .

([1])علي مجيد الحمادي , دور السياحة في استدامت التنمية وتدعيم التشابك الاقتصادي في العراق , مجلة العلوم الاقتصادية , المجلد الثالث عشر , العدد الخمسون, جامعة البصرة – العراق , 2018 , ص7 .

وبصدد الحديث عن العراق نجد انه يقع بين دائرتي عرض (29^0 - 37^0) شمالاً ،وخطي طول (48^0 - 38^0) شرقاً ،اذ تبلغ مساحته (438317) كم^2 بينما يبلغ عدد سكانه (39.31) مليون نسمة ، أما موقعه بالنسبة للوطن العربي فهو يقع في الجزء الشمالي الشرقي ويطل على الحدود الشرقية له ،كما يحتل الركن الغربي من قارة أسيا وعليه فان موقع العراق يعد موقعاً وسيطاً بين دول الخليج العربي من جهة والدول المطلة على البحر المتوسط من جهة أخرى ،ويعد حلقة الوصل بين القارات الثلاث أسيا وأوربا وأفريقيا (العالم القديم) ، وتحيط بالعراق أربع دول عربية هي (الأردن، وسوريا، والسعودية والكويت) ودولتان غير عربيتان هما إيران وتركيا ويرتبط مع هذه الدول بعلاقات تاريخية و حضارية واقتصادية وكان لوجود طرق النقل المختلفة (البرية والبحرية والجوية) قد تعزيز لهذه العلاقات على مر الأزمنة مما جعل هذه الدول مصدرا أساسياً ومهماً للسياح وخاصة دول الخليج العربي [1]، كما ان الموقع يؤهله لان يكون هدفاً للسياح من جميع ارجاء العالم .

2- **المناخ والتضاريس** :يعد المناخ احد المقومات الجغرافية الطبيعية وعاملاً مهماً من العوامل المؤثرة في نشوء وتطور السياحة وتبرز أهمية هذا العامل في كونه يحدد إمكانية الاستفادة من المصادر السياحية سواء كانت طبيعية أم من صنع الإنسان على الرغم من عدم وجود مناخ محدد للأنشطة السياحية لان لكل نشاط مناخه المفضل وفي الغالب يوصف المناخ الملائم بأنه المناخ المعتدل الذي لا يتصف بالتقلبات الحرارية الكبيرة خلال الليل والنهار ووجود ايام مشمسة في اغلب الاوقات ،ففي ظل الأحوال الجوية المناسبة فقط يمكن استغلال المصادر الطبيعية والاصطناعية من قبل السياح (كالجبال والبحيرات والبحار والشواطئ والمناظر الطبيعية والغابات والمواقع الاثرية والثقافية والعمرانية)هذا من جهة ومن جهة أخرى تعد الأحوال الجوية والمناخية نفسها من الشمس المشرقة والهواء النقي ودرجات الحرارة المعتدلة من العوامل المفضلة للتنمية السياحية ،وفي صدد الحديث عن المناخ في العراق نجد انه يقع ضمن دائرتي عرض (29^0 - 37^0) شمالاً تقريباً , وهو بهذا يقع ضمن القسم الجنوبي من المنطقة المعتدلة الشمالية ، وتختلف خصائص المناخ بحسب الفصول الاربعة فهناك فصلان رئيسيان هما الصيف والشتاء وفصلان قصيران هما الربيع والخريف ويتصفان بالحرارة المعتدلة [2].

وتحتل المنطقة الجبلية المكانة الأولى في العراق لأغراض السياحة الشتوية المتمثلة بالفعاليات المرتكزة على تساقط الثلج وهذه الفعاليات تشكل في مظهرها الحالة الفريدة لمناخ العراق ،لان مثل هذا المظهر والنشاط في دول أوربا وأمريكا وروسيا مثلاً امراً اعتيادياً لمواقع بلادهم في مناطق مرتفعة تسمح بتساقط

([1]) قيس رؤوف عبد الله،مثنى طه الحوري،دور المصادر الطبيعية في نشوء وتطور السياحة ،مجلة الإدارة والاقتصاد،العدد7،الجامعة المستنصرية،بغداد،1982، ص104.

([2]) لؤي عدنان حسون ، التوزيع المكاني لمقومات السياحة الصحراوية في منطقة الهضبية الغربية في العراق عرض التجارب الدول المجاورة للهضبة الغربية في مجال السياحة الصحراوية ، مجلة الادب ، العدد (135)، 2020، ص520 -521.

الثلوج فترة زمنية طويلة قد يكون هذا عامل مناسب للنشاط السياحي [1]. وتتواجد في المناطق الشمالية من العراق وتمتاز بوجود الغابات ذات غطاء نباتي زاخر يمكن ان نعبر عنه بالفريد من نوعه والعديد من المصايف والمناطق السياحية التي تمتاز بطبيعتها الرائعة ووجود الشلالات والعيون الطبيعة التي من اهمها (شلالات بيخال، ومصيف صلاح الدين، ومصيف سرة رش، وسهل حرير، وكهف شانيدار، مضيق وشلال كلي علي بك، وسرسنك ، وقلعة كركوك وغيرها) ،وتتميز هذه المناطق باعتدال المناخ الامر الذي جعل منها اهم مورد طبيعي سياحي في العراق وتشكل مساحتها حوالي (21%) من المساحة الكلية للعراق ،أما في المناطق الجنوبية من العراق تتواجد الاهوار التي تتميز بروعة مناظرها ووجود ثروات نباتية وحيوانية فيها، اضف الى ذلك طبيعة وخصوصية هذه المناطق ، الامر الذي جعل منها منطقة سياحية مهمة وعلى الاخص مع توافر عنصر الامان في المناطق الجنوبية ، ومما زاد من أهميتها قيام منظمة اليونسكو بأدراجها ضمن لائحة التراث العالمي المحمي دولياً ، وتشكل مناطق البحيرات والاهوار ما نسبته تقريبا (30 %) من المساحة الكلية للعراق مما يشير الى ثقل هذه المنطقة وسعتها وهذا قد جعلها محط انظار العديد من السياح المحليين والاجانب على حد سواء ، وبالتالي فإنها تبشر بمستقبل واعد لقطاع السياحة في هذه المناطق، في حين تشكل المناطق الصحراوية نسبة (38.09%) من المساحة الاجمالية للعراق وكما هو واضح في الجدول (22) وتتميز بوجود العديد من عيون المياه الجوفية والواحات التي يمكن ان تكون مصدراً جاذباً للسياح وتشجع على ممارسة الكثير من اشكال السياحة لاسيما العلاجية منها وذلك لوجود العيون المعدنية فيها والتي تبلغ نحو (12) عين للمياه [2].

جدول (22)
المناطق الطبيعية في العراق ونسبتها

نوع المنطقة	المساحة كم2	النسبة %
الجبلية	92000	20.99
المتموجة	42500	9.69
الصحراوية	167000	38.09
البحيرات والاهوار	123000	30.22
منطقة الحياد	3522	0.80
المياة الاقليمية	924	0.21
مجموع المساحة الكلية	436446	%100

المصدر : هيئة السياحة والاثار ، دائرة التقييس والاحصاء ، 2017.

(1)رؤوف محمد علي الانصاري ، السياحة في العراق ودورها في التنمية والاعمار الطبعة الاولى ، مطبعة هدي برس ، بيروت ، 2010، ص 33.
(2) للتفاصيل انظر : لؤي عدنان حسون ، مصدر سابق ، ص523.

ثانيا : المقومات الحضارية والاثرية والثقافية .

ويقصد بالمقومات الحضارية هو ما خلده الانسان وصنعه او توارثه من تراث حضاري ، سواء كان هذا التراث على شكل فنون معمارية أم تشكيلية أم فنون شعبية أم معالم حضارية ، فضلا عن الاماكن التراثية والنصب التذكارية والاسواق التراثية والمعارض والمتاحف ....الخ[1].

ويمتلك العراق تاريخاً عريقاً زاخراً بالمقومات الحضارية والاثرية التي جعلت منه مهداً للحضارة الانسانية بدءا من الحضارة السومرية والبابلية والاشورية وانتهاء بالحضارة العربية الاسلامية ، فمعالم الاثار والمتاحف والوثائق التاريخية الموجودة تشهد على عراقة وعظمة الحضارات المتعاقبة فيه مما يضفي جانباً مشرقاً لا سيما للسياح الاجانب وتمارس دوراً ايجابياً في تنشيط السياحة اذا ما تم استثمارها بالشكل الصحيح ، وتشير الدلائل الأثرية إلى وجود ما يقارب نحو (10) الاف موقع آثري موزعة على عموم أنحاء البلاد ، لعل من أبرزها الآثار البابلية والسومرية والآشورية في بابل ونفر وأور واريدو الوركاء والنمرود ،وكذلك آثار المدائن وعقرقوف وتل حرمل في بغداد [2] ، والجدول (23) يبين بعض من هذه المقومات الموجودة في محافظات العراق .

جدول (23)

المقومات الحضارية والاثرية والثقافية في العراق .

اسم المحافظة	المقومات الحضارية والتراثية	المقومات الثقافية
بغداد	المدرسة المستنصرية ، نصب الشهيد ، نصب شهرزاد وشهريار في حدائق ابو نؤاس ، قوس النصر ، زقورة عكركوف ، خان مرجان ، سوق الصفافير ، سوق السراي ، سوق الغزل ، مدرسة الامام ابي يوسف ، تمثال المتنبي ، برج بغداد ، طاق كسرى ، خان جغان ,خان مرجان.	المتحف الوطني , معرض بغداد الدولي ,متحف المأثورات الشعبية , متحف التاريخ الطبيعي , المتحف البغدادي , المتحف العراقي ،متحف عبد الكريم قاسم .
الموصل	مملكة الحضر ، موقع نمرود الاثري ، جامع النبي يونس، المنارة الحدباء ، سور الموصل ، تل قوينجق ، قلعت باشطابيا ، الجامع الكبير ، جامع الاموي ، كنيسة مار توما ،.	متحف التراث الشعبي الموصلي

(1) محمد عبد الرزاق موسى البغدادي ، جغرافية العراق السياحية ، دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل ، 1991، ص200.

(2) كريم سالم حسين , قاسم جبار خلف , تنمية القطاع السياحي في العراق المقومات ..التحديات ...المتطلبات , مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية , المجلد الثامن عشر , العدد واحد , 2016, ص153.

(3) من ويكيبيديا، الموسوعة الحرة متوفرة على الموقع https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%82%D8%A7%D8%A6%D9%85%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D9%86%D9%81%D8%A9_%D9%81%D9%8A_%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82#%D9%85%D8%AD%D8%A7%D9%81%D8%B8%D8%A9_%D9%86%D9%8A%D9%86%D9%88%D9%89

	منارة الحدباء ، ، البارود خان ،	
الانبار	سور جريبة ، قلعة جزيرة ، قصر الوزة ، قصر عين ملواح ، موقع سعدة ، قلعة ارتاجي ، مغارات مجول ، قصر البنت في جبل العرسي ، قصر الخباز ، جامع الرمادي الكبير .	
بابل	بوابة مردوخ ، سور المدينة الداخلي والخارجي ، بوابة عشتار ، شارع الموكب ، القصر الشمالي ، اسد بابل ، القصر الجنوبي ، المزارات الصغيرة ، برج النمرود ، مرقدالشمس ، تل الاحيمر ، منارة الكفل الاثرية ، مارات مدينة سومرية ، جنائن بابل المعلقة.	مهرجان بابل الدولي .
كربلاء	قصر العطشان ، منارة الموجدة ، قصر شمعون والامارة ، خان النخيلة ، قلعة كربلاء ، حصن الاخيضر ،خان الربع .	متحف الامام الحسين (ع) ، متحف ابو الفضل (ع) , متحف ذاكرة السالم
النجف	خان شيلان ، موقع اثلة ، موقع الحيرة .	مهرجان الغدير الدولي
القادسية	نيبو ، قبر المنصوربن حمزة، عمود الخنزيرات ، ايشن البحيريات ، نفر ، مقبرة ابو صخير ، قصر الابيض ، قلعة الخزاعل ، كحيط ،.	
ذي قار	تل ابو شهرين (اريدو) مدينه سومرية قديمة ، زابالا مدينة سومرية قديمة ، تلال لارسا ،زقورة الوركاء ، قصر الملك شولكي ، مدينة اور .	
المثنى	مدينة الوركاء ، اسوار اورنمو ، الهيكل وزقورتة ، مسلة صيد الاسود ، بحيرة ساوه .	
البصرة	الزبير(تل النخلة ، المأذنة القديمة ، قلعة العلية، بقايا مدينة الصرة القديمة ، قشلة البصرة) ، ساعة سورين، جسر باب سليمان الخشبي ، ملعب الميناء .	مهرجان المربد الشعري ، معرض ومؤتمر البصرة الدولي للنفط والغاز ،متحف البصرة الحضاري.

المصدر : 1- لؤي عدنان حسون ، التوزيع المكاني لمقومات السياحة الصحراوية في منطقة الهضبية الغربية في العراق عرض التجارب الدول المجاورة للهضبة الغربية في مجال السياحة الصحراوية ، مجلة الادب ، العدد (135)، 2020، ص.525.

2-من ويكيبيديا، الموسوعة الحرة متوفرة على الموقع :

https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%82%D8%A7%D8%A6%D9%85%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D9%86%D9%81%D8%A9_%D9%81%D9%8A_%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82#%D9%85%D8%AD%D8%A7%D9%81%D8%B8%D8%A9_%D9%86%D9%8A%D9%86%D9%88%D9%89

ثالثاً: المقومات السياحة الدينية.

على الرغم من حداثة مصطلح السياحة الدينية في اطار التوظيف الاقتصادي الرسمي في العراق ، الا انه مصطلح يجسد واقعاً منذ ازمنة بعيدة على ارض هذا البلد ، إذ يعد العراق من الدول الرائدة سياحياً وفقاً للمنظور الديني والحضاري والذي يمتد لأكثر من سبعة الاف عام ، وتمتاز أراضيه ومحافظاته بمقومات الجذب السياحي بصوره عامة والجذب السياحي الديني بصورة خاصة [1].

وبناء عليه فإن السياحة الدينية ازدهرت في العراق نظرا لوجود عدداً من المراقد سواء كانت اسلامية أم مسيحية أم ديانات اخرى وتشمل الأضرحة والأماكن الدينية ومقامات الأولياء والصالحين وأي شيء يتعلق بالتراث الديني ، كما تشمل الأديرة والكنائس إذ تعد أماكن لإشباع الحاجات النفسية والروحية والاجتماعية للسياح وبالتالي فإن هذه المقومات تمثل مركز الصدارة في جذب السياح الى العراق .

وتعد السياحة الدينية بوصفها نمطاً من أنماط السياحة التي تمارس إلى جانب كونها ممارسة للنشاطات والطقوس الدينية ويمتاز هذا النمط باستمراريته وعدم تأثره بالعوارض المناخية او مستوى المعيشة على نحو كبير ، الا أن كثافة الطلب تتركز في المناسبات الدينية المهمة ،أي وجود التفاوت في حجم الطلب مع حقيقة استمراريته طوال العام ، وشموله لشرائح المجتمع كافة ، لذا فإن السياحة الدينية في العراق تعد احد أهم الأنماط السياحية سواء كان على مستوى السياحة الداخلية ام الخارجية ،وذلك بسبب تعدد مراكز الزيارة المهمة لكافة الأديان السماوية والطوائف، إذ يستحوذ العراق على النسبة الاكبر من المزارات الدينية المقدسة للمسلمين وتشكل ما يقارب (90%) من قواعد مزارات الانبياء والاولياء في العالم العربي ضمن خريطة تضم اكثر من (6500) موقع اثري وديني وترفيهي[2].

أما المزارات المسيحية فيوجد نحو (150) كنيسة في العراق تتوزع على اثني عشر محافظة ، تحتل بغداد المرتبة الاولى بنحو (75) كنيسة وتليها نينوى ب(30) كنيسة ثم البصرة (13) كنيسة ، وهذا يتوافق مع طبيعة التواجد المسيحي في العراق ، في حين يوجد عدد كثير من المزارات والاضرحة الخاصة بالديانة اليهودية منها ضريح ذي الكفل بين النجف وبغداد ، واضرحة الانبياء دانيال وعزيز في قلعة كركوك ومعبد النوارة في منطقة العشار في البصرة [3].والجدول (24) يبين اهم المقومات الدينية المنتشرة في محافظات العراق .

([1])محسن حسن ، السياحة الدينية في العراق : الواقع والمأمول – دراسة وصفية ، مركز البيان للدراسات والتخطيط ، بغداد ، 2018 ، ص6

([2]) قاسم جبار خلف ، كريم سالم حسين ، تنمية القطاع السياحي في العراق المقومات والتحديات والمتطلبات ، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية ، مجلد (18) ، عدد (1) ,2016 ، ص46 .

([3])رفاه قاسم الامامي ، التنمية السياحية في العراق وارتباطاتها بالتنمية الاقتصادية ، رسالة ماجستير ، كلية الادارة والاقتصاد ، الاكاديمية العربية في الدنمارك ، 2013 ، ص 37 ، متاحة على الرابط :
http//www.rooat.net/news-604.html

جدول (24)

المقومات الدينية في العراق

اسم المحافظة	الاماكن الدينية
بغداد	الروضة الكاظمية ، جامع براثا ، جامع الامام الاعظم ، كنيسة مريم العذراء ، جامع ام الطبول ، جامع الخلفاء ، جامع السراي ، جامع حسين باشا .
الموصل	الجامع الاموي ، الجامع الكبير ، كنيسة الساعة ، كنيسة مارتوما، جامع النبي يونس ،جامع النبي جرجيس ، جامع النبي شيت .
الانبار	جامع الشيخ رجب ، جامع الرمادي ، جامع الفاروق .
بابل	قدم الامام سيد موسى ، مرقد علي ابن الحسين (ع) ، مرقد الامام الحمزه الغربي(ع)، مرقد الامام القاسم (ع)، مرقد الامام زيد بن علي(ع) ، مرقد النبي ذي الكفل(ع) ، مرقد شريفة بنت الحسن (ع).
كربلاء	مرقد الامام الحسين (ع)، مرقد الامام العباس(ع)، مرقد حبيب بن مظاهر ع ، التل الزينبي ، قبر السيد احمد بن هاشم ، مرقد الحر بن يزيد الرياحي ، مرقد السيد ابراهيم المجاب , مرقد عبدالله الرضيع , مقام الحجة (عج) .
النجف	وتضم الروضة الحيدرية ، المسجد الجامع ويضم قبر الامام علي (ع) ، مرقد مسلم بن عقيل(ع) ، مرقد هاني بن عروه وميثم التمار ، مسجد النبي يونس , مرقد نبي الله هود ، مرقد كميل بن زياد ، مرقد المختار الثقفي ، مقام زين العابدين ، مقام الامام المهدي(عج) ، مسجد السهلة .
القادسية	مرقد زيد النار بن الإمام الكاظم(ع)، مرقد السيد أحمد الغريفي(الحمزة الشرقي)، وهو أحد أحفاد الإمام الكاظم(ع) ، مقام النبي ايوب ، مقام النبي شعيب ، مقام النبي اسحاق ، مرقد النبي مدين ،مقام النبي يونس ، مقام النبي عمران.
ذي قار	مقبرة الشيخ ، مرقد منصور ابو الحسن .
البصرة	جامع خطوة الامام علي (ع) ،جامع الامام الرضا (ع) ، جامع الكواز في المشراق .

المصدر : زهير عباس القريشي ، علاء كريم مطلك ، دراسة مقومات الجذب السياحي والديني والاسلامي في مدينتي النجف الاشرف وكربلاء المقدسة ، مجلة الادارة والاقتصاد ، العدد (71) ، 2008 ، ص 237 -244 .

رابعاً :المقومات المادية والمالية .

لا تقتصر المقومات السياحية على الإمكانيات الطبيعية والحضارية والتاريخية منها فحسب، بل تدعم هذه الإمكانيات بأخرى مادية، لتسهيل استفادة السائحين. وتتمثل الإمكانيات السياحية المادية في توفير طاقة فندقية باختلاف تصنيف وحداتها لتتناسب مع مختلف المستويات الاقتصادية للسائحين، إضافة إلى البنية التحتية كالطرقات، والمطارات، والموانئ وشبكة الاتصالات، والتي تساهم في تدعيم كل القطاعات ومنها قطاع السياحة، وما يترتب على ذلك من استقطاب المزيد من السياح، وإطالة مدة إقامتهم بالبلد السياحي المضيف .

ويمكن القول ان هناك مقومات تدخل في صميم عمل القطاع السياحي وتعد من عناصر الجذب السياحي المهمة واخرى تمثل خدمات تكميلية تؤثر بشكل كبير في السياحة وجذب السياح فتطويرها والاهتمام بها يساهم في جذب عدد اكثر من السياح ، لذلك فإن تطوير هذا القطاع يحتاج الى توفير بنى تحتية جيدة من خدمات (مثل الماء والكهرباء وطرق النقل والاتصالات . . الخ) اللازمة لبقائه واستمراره ، فضلا عن توفير بني فوقية ممتازة (كالفنادق والمطاعم والسينمات والمقاهي وأماكن الترفيه والتسلية .. الخ) من الخدمات السياحي .

تؤدي وسائل النقل جميعا دورا مهما في ربط مناطق البلد المختلفة وتسهيل الوصول إلى جميع المناطق فيه بوقت وجهد أقل وراحة كبيرة ، فالسائح دائما يبحث عن الراحة والأمان والهدوء ، وتوفير الوسائل الحديثة التي يسهم في وصول السائح إلى الأماكن السياحية بوقت قليل وراحة تامة وتعطي للسائح الفرصة التمتع والرفاه ، وعليه فقد بلغت وسائل نقل المسافرين والوفود نحو (1934) حافلة لسنة 2018 بزيادة بلغت نسبتها (8.16 %) عن سنة 2017 إذ كانت (1656) حافلة ،اما في عام 2019 فقد بلغت عدد الحافلات حوالي (1891) [1] . اما فيما يخص النقل الجوي في العراق فأنه يوجد (7) مطارات اساسية بحسب الاحصاءات الصادرة من وزارة التخطيط في عام 2019 هي (بغداد، وأربيل ، والسليمانية ، والبصرة ، والنجف ، والناصرية ، والموصل) ، اما عدد الطائرات العاملة في المطارات العراقية للشركة العامة للخطوط الجوية العراقية فقد بلغت نحو (32) طائرة .

أما فيما يخص السكك الحديدية فقد دخلت السكك الحديدية للعراق بإعادة تجديد وتطوير واستحداث العديد من خطوط الشبكة وقاطرات الركاب والبضائع ويبلغ طول شبكة السكك الحديدية في العراق(2893 كم) ، ويبلغ طول خطوط السكك الحديدية الرئيسية حوالي (1697 كم) ، اما طول الخطوط الفرعية فقد بلغت حوالي (676 كم) من مجموع خطوط السكك الكلية وذلك بحسب احصاءات عام 2019 [2].

(1) وزارة التخطيط , الجهاز المركزي للاحصاء,مسح الفنادق ومجمعات الايواء السياحي , العراق , 2019 , ص 5.
(2) وزارة التخطيط , المجموعة الاحصائية السنوية ، احصاء نشاط سكك الحديد ، 2019 ، ص3.

المطلب الثاني : تحليل التطور في مؤشرات القطاع السياحي في العراق

اولا : تحليل التطور في حجم الاستثمار السياحي في العراق .

لاحظنا مما سبق ان الاستثمار مصطلح يعني توظيف الاموال او تخصيصها في المجالات او الفرص الاستثمارية التي يعتقد المستثمر بانها فرص ذات جدوى تحقق أفضل عائد في اقل مستوى من المخاطر، ويعد احد دعائم الاقتصاد التي تؤدي دوراً في تمويل برامج التنمية في الدول النامية [1].

وللحديث عن الاستثمار السياحي في العراق يتوجب علينا معرفة البيئة الاستثمارية العراقية بشكل عام فالاستثمار السياحي هو جزءاً من الاستثمار ويخضع لشروطه وليس بمعزل عنه ، والبيئة الاستثمارية في العراق يمكن ان تستوعب اوعية استثمارية خارجية الى جانب الاستثمار المحلي نظرا لحاجة العراق للاستثمار في اعادة الاعمار والنهوض باقتصاده وزيادة نموه لما له من اثر في تنظيم العملية الاستثمارية وتوفير المناخ الملائم لها ،الامر الذي جعل من اصدار قوانين جديدة في مجالات الاستثمار امر هام جدا ليتماشى وحاجة البلد الكبيرة لإعادة بناء القواعد الاقتصادية والبنى التحتية، فضلا عن احياء واعادة المشاريع الانتاجية المعطلة بسبب الاحداث التي مر بها العراق وجاء قانون الاستثمار رقم (13) لسنة 2006ليحل محل القانون السابق الصادر تحت مسمى قانون الاستثمار رقم (62) لسنة 2002 ومن منطلق تشجيع الاستثمار الاجنبي في العراق اقر مجلس النواب العراقي القانون الذي يهدف الى تشجيع الاستثمارات ونقل التقنيات الحديثة والمساهمة في عملية التنمية في العراق وتوسيع قاعدته الانتاجية والخدمية وتنويعها .ومن اهم الاهداف والمسوغات الاساسية التي يسعى لتحقيقها هذا القانون والتي نصت عليها الماده (2) منه هي [2]:

1- تشجيع الاستثمارات ونقل التقنيات الحديثة للإسهام في عملية التنمية الاقتصادية في العراق.

2-المساهمة في تشجيع القطاع الخاص العراقي والاجنبي للاستثمار في العراق من خلال توفير التسهيلات اللازمة لتأسيس المشاريع الاستثمارية وتعزيز القدرة التنافسية للمشاريع.

3-تنمية الموارد البشرية بحسب متطلبات السوق وتوفير فرص عمل للعراقيين.

4-العمل على حماية حقوق وممتلكات المستثمرين.

5-توسيع الصادرات وتعزيز ميزان المدفوعات والميزان التجاري للعراق.

الى جانب ما تقدم يشمل القانون من خلال مادته التاسعة اعتماد كل ما من شانه تعزيز الثقة في البيئة الاستثمارية العراقية وتبسيط اجراءات التسجيل والاجازة للمشاريع الاستثمارية واستحصال الموافقات اللازمة للمستثمر والمشروع عن طريق ما يسمى (برنامج النافذة الواحدة) أي قيام هيأت الاستثمار المعنية

([1]) محمود حسين المرسومي وسوسن جبار عودة ،أثر الاستثمار الاجنبي المباشر في تنمية الصادرات في العراق للمدة (1990 2017)، مجلة الكوت للاقتصاد والعلوم الإدارية، العدد: 35، 2020، ص 123

([2]) موفق احمد السيدية وحلا سامي خضير, الاستثمار الأجنبي وأثره في البيئة الاقتصادية نظرة تقويمية لقانون الاستثمار العراقي ,مجلة الادارة والاقتصاد ،العدد(8) ، 2010،ص149

بكافة الاجراءات التي يتطلبها موضوع الاستثمار بديلا عن المستثمر وتقديم المشورة وتوفير المعلومات والبيانات المتعلقة بالمشاريع للمستثمرين وتسهيل تخصيص الاراضي اللازمة وتأجيرها لإقامة المشاريع والعمل على اقامة مناطق استثمارية امنة بموافقة مجلس الوزراء ، فضلا عن تشجيع المستثمرين العراقيين من خلال توفير قروض ميسرة وتسهيلات مالية بالتنسيق مع وزارة المالية شرط قيام المستثمر باستخدام القرض بتشغيل عدد من العراقيين العاطلين عن العمل يتناسب وحجم القرض كما يسمح القانون اعلاه بالاستثمار في المناطق الحرة بممارسة كافة الانشطة الصناعية والتجارية والخدمية عدا المحظورة منها وتعفى البضائع المستوردة والمصدرة الى المناطق الحرة من كافة الضرائب والرسوم الا اذا تم توريدها الى داخل المنطقة الكمركية ، كما تعفى رؤوس الاموال والارباح والدخل الناجم عن الاستثمار في المشاريع من كافة الضرائب والرسوم طيلة حياة المشروع وبضمنها مراحل التأسيس والبناء[1] .

ومع التطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ما بعد (2003) كان لابد من الاهتمام بالجوانب الاقتصادية والتي يشكل قطاع الخدمات دورا بارزا فيها ومع زيادة اعداد السائحين الوافدين الى العراق وبغية تنظيم القطاع السياحي ليأخذ دورا اكبر في مجال الاستثمار تم اصدار قانون تأسيس وزارة السياحة والآثار رقم (١٣) لسنة ٢٠١٢ من اجل ادارة وتوجيه وتطوير النشاط السياحي في العراق، وتحقيق الاهتمام المناسب بالآثار والتراث والمحافظة عليهما باعتبارهما من الثروات الوطنية الثمينة كونها امتداد لحضارة العراق الانسانية العريقة ، كما تقوم الوزارة بالأشراف والرقابة على المرافق والاماكن السياحية والاثارية المملوكة للدولة وللقطاع الخاص بما ينسجم والاغراض السياحية وتحفيز الاستثمارات الأجنبية والمحلية والعمل على حماية تلك المواقع من خطر المساس بمعالمها، وتم فيما بعد الغاء هذه الوزارة بموجب الامر الديواني المرقم (٣١٢) لسنة ٢٠١٥ ودمجها بوزارة الثقافة التي كانت تشرف على ادارة اكثر من ١٢٠٠ موقع اثري وسياحي في عموم البلاد[2].

وبما ان القطاع السياحي من القطاعات التي تمتاز بالنمو السريع نظرا للفرص الذي يوفرها في حال توفر البيئة الملائمة لتهيئة مناخ الاستثمار في هذا القطاع وخاصة في حالة الاستقرار السياسي والامني، لذا اهتمت العديد من الدول بالاستثمار السياحي بوصفه صناعة عالمية متكاملة للسفر والاقامة والمواصلات وسائر المكونات الاخرى التي تخدم وتشبع احتياجات ورغبات المسافرين ،إذ تعد صناعة السياحة منظومة متكاملة من العلاقات التي تحتاج الى رؤية سياسة واقتصادية واجتماعية وقانونية تسهم في تفعيل هذا القطاع الحيوي والمهم وابراز دوره في زيادة مصادر الدخل على ان يأخذ بنظر الاعتبار بأن هذا القطاع يمتاز بحساسيته وتأثره بالأزمات الاقتصادية والسياسية ، لذا نجد ان هذا القطاع قد تأثر

([1]) بسام عبد الهادي حسن ، اكرام عبد العزيز عبد الوهاب،الدور الاقتصادي للمناطق الاستثمارية وافاقها بالعراق ، رئاسة مجلس الوزراء،الهيئة الوطنية للاستثمار،بغداد،2009،ص14

([2]) حاتم غائب سعيد، صناعة وانتاج السياحة في العراق دراسة قانونية ،مجلة كلية التراث الجامعة ، العدد 32،2022،ص 379

بالظروف الاقتصادية و السياسية التي مر بها العراق والتي تتمثل بالحروب والارهاب الدولي واعتماده على الايرادات النفطية مما اثر سلباً على واقع القطاع السياحي فيه، وذلك لان عدم الاستقرار الامني والسياسي من اكثر المحددات الرئيسة التي تقف عائقاً امام تنمية هذا القطاع.[1] الامر الذي يتطلب اعطاء دور بارز واهمية كبيرة للسياحة في توليد الدخل من خلال تسهيلات التأشيرة واقحام القطاع الخاص وكذلك ربط العراق بدول الجوار بخطوط نقل اكثر حداثة وسرعة من خلال خطوط سكك الحديدية والطرق البحرية ،وتنمية البنى التحتية، واستثمار مقومات السياحة التي تم تناولها سابقاً، التي تعد ثروة سياحية متنوعة وفريدة تتمثل بكون العراق مهد الحضارات التي تركت اثارها على التراث الانساني وتميزه بجغرافيا غنية بالتنوع الحيوي والمناخي، ووجود الكثير من العتبات المقدسة والأديرة والكنائس والتي ممكن ان تشكل عوامل جذب للسياحة الترفيهية والدينية ، وعلى الرغم من اهمية هذا القطاع في التنمية المنشودة للاقتصاد العراقي، الا ان هناك ضعفا في حجم الاستثمارات الموجهة نحو هذا القطاع كما هو واضح في الجدول(25) والشكل (13) .

الجدول (25)

التطور في حجم الاستثمار السياحي الاجمالي في العراق للمدة (2000 – 2019)

السنة	حجم الاستثمار/ مليار	معدل النمو السنوي %
2000	0.3	-
2005	0.3	0
2008	0.8	166.7
2009	0.5	37.5
2010	0.9	80
2011	1.0	11.11
2012	1.3	30
2013	1.9	46.15
2014	1.9	0
2015	1.5	12.05-
2016	1.5	0
2017	1.8	20
2018	1.9	5.55
2019	2.1	10.52

المصدر :اطلس بيانات العالم ، السياحة ، احصائيات دولية وبيانات اقليمية وخرائط ، متاح على الرابط: https://ar.knoema.com

[1]) بشرى محمد سامي الأسدي ، أحمد عبد الكريم النجم، الاستثمار السياحي في العراق المقومات والتحديات (محافظة النجف انموذجاً)، مجلة مركز دراسات الكوفة، العدد ٥٤، ٢٠١٩ ، ص325

الشكل (13)
التطور في حجم الاستثمار السياحي في العراق لسنوات متفرقة

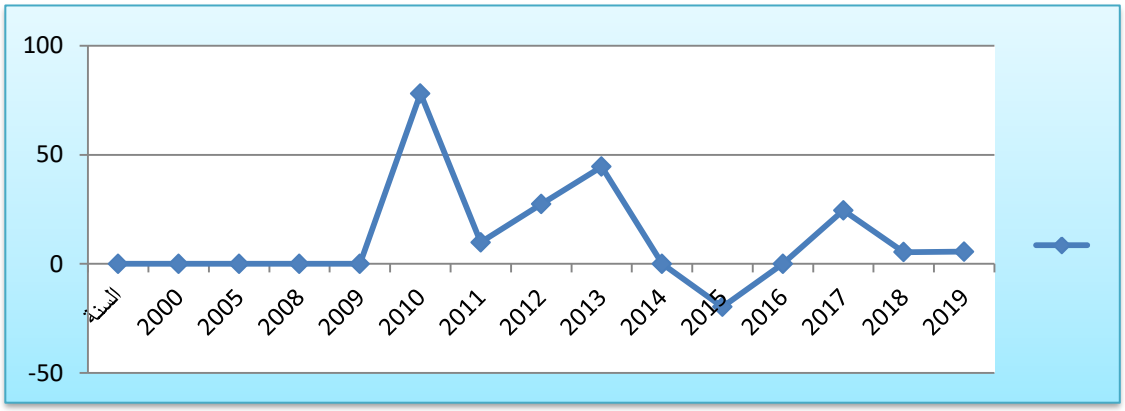

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (25)

الذي يلاحظ من خلاله انه على الرغم من ان حجم الاستثمارات في القطاع السياحي العراقي قد شهد بشكل عام ارتفاعا من (0.3) مليار دولار في عام2000 ليصل الى (2.1) مليار دولار في عام 2019 ، الا انه شهد انخفاضا في العديد من السنوات البحث ، إذ انخفض حجم الاستثمارات في عام 2009 ليبلغ نحو (0.5) مليار دولار وبمعدل نمو سنوي (37.5%) بعد ان كان نحو (0.8) مليار دولار في عام 2008 وقد نتج ذلك عن الازمة المالية العالمية التي اثرت على اقتصادات العالم ، اضف الى ذلك الظروف الامنية وعدم الاستقرار السياسي الذي مر بها العراق في تلك الفترة ، اما المدة المحصورة بين (2010 – 2013) فقد شهدت ارتفاعا في حجم الاستثمارات من (0.9) مليار دولار وبنسبة نمو بلغت نحو (80%) ليصل الى نحو (1.9) مليار دولار وبنسبة نمو بلغت (46.15%) قد نتج هذا عن تحسن الظروف الاقتصادية والامنية في العراق وزيادة التخصيصات الاستثمارية الموجهة نحو هذا القطاع، وقد شهد عام 2015 انخفاضاً في حجم الاستثمارات بلغ نحو (1.5) مليار دولار وبنسبة نمو سالبة بلغت (-12.05%) نتيجة الحرب مع العصابات الارهابية وتوجيه جزء كبير من الانفاق العام نحو الانفاق العسكري وانخفاض اسعار النفط العالمية .أما المدة المحصورة بين (2017 -2019) فقد شهدت حجم الاستثمارات في القطاع السياحي ارتفاعاً من (1.8) مليار دولار وبنسبة نمو تتراوح بين (20% - 10.52%) نتيجة لزيادة اسعار النفط وارتفاع نسبة التخصيصات الاستثمارية له.

ونظرا لوجود المقومات والموارد السياحية التاريخية والدينية والطبيعية في مناطق مختلفة من العراق وليست محصورة في منطقة دون اخرى ونظرا لما تتمتع به مناطق الاهوار في العراق من مقومات طبيعية تجعل المنتج السياحي متنوعا ويشجع على تنشيط العديد من انواع السياحة المائية والبيئية في حال تم استغلالها ويسهم في زيادة الاستثمارات في البنى التحتية والفوقية ،لذلك سعت الحكومة الى تطوير هذه

المناطق من خلال تخصيص مبلغ لمشاريع انعاش الاهوار في موازنتها الاستثمارية لعام 2016 وكما يأتي[1]:

1-انشاء وحدات سكنية ريفية في مناطق اهوار محافظات (البصرة, ميسان, ذي قار ضمن برنامج إنعاش الاهوار بكلفة كلية بلغت نحو (232000.000) مليون دينار وبتخصيص (100000) مليون دينار لعام 2016 , والجهة المنفذة وزارة الإسكان والبلديات العامة/دائرة المباني.

2- تبليط (38.5) كم طرق في مناطق اهوار محافظة ذي قار بكلفة كلية تبلغ بنحو (10220.000) مليون دينار وبتخصيص (100000) مليون دينار لعام 2016 , والجهة المنفذة وزارة الاسكان والبلديات العامة/دائرة الطرق والجسور.

3 - إكمال بناء مستشفى الجبايش العام في محافظة ذي قار(100) سرير المرحلة الثانية بكلفة كلية (12000.000) مليون دينار وبتخصيص(1500.000) مليون دينار لعام 2016 واكمال المشاريع الصحية في مناطق الاهوار للمحافظة بكلفة كلية (5120.000) مليون دينار وبتخصيص (150.000) مليون دينار لعام 2016 ضمن برنامج إنعاش الاهوار الجهة المنفذة وزارة الصحة/صحة محافظة ذي قار.

4- تنفيذ مخارج هور أبو زرك في محافظة ذي قار ناحية الفهود بكلفة كلية (12000.000) مليون دينار وبتخصيص(50.000) مليون دينار لعام 2016 , الجهة المنفذة وزارة الموارد المائية/مركز إنعاش الاهوار والاراضي الرطبة العراقية .

5- إعداد استراتيجية تنمية الاهوار في المحافظات ذي قار, وميسان, والبصرة بكلفة كلية (1360.000) مليون دينار وبتخصيص(5000) مليون دينار لعام 2016 , الجهة المنفذة وزارة الموارد المائية/ مركز إنعاش الاهوار والاراضي الرطبة العراقية

6- نصب منظومة هاتف لاسلكي لمشروع إنعاش الاهوار بكلفة (8500.000) مليون دينار وبتخصيص (10.000) مليون دينار لعام 2016 الجهة المنفذة وزارة الاتصالات/الشركة العامة للاتصالات والبريد.

7- إنشاء 130 مدرسة ابتدائية في مناطق اهوار (البصرة, وميسان, وذي قار) ضمن برنامج انعاش الاهوار بكلفة كلية بلغت نحو (50000.000) مليون دينار وبتخصيص (1000000) مليون دينار لعام 2016 الجهة المنفذة الامانة العامة لمجلس الوزراء

[1] (غنية ضياء مشفي، دور الاستثمار في إنشاء القرى السياحية في المواقع السياحية المتنوعة مواقع مختارة، مجلة الادارة والاقتصاد ، العدد 126،ص310

ويتضح لنا من خلال ما ورد في اعلاه ان مقدار المبالغ السنوية المخصصة للمشاريع التي تم ذكرها قد بلغت نحو (3815.000) مليون دينار لعام 2016 لا تناسب مع الكلف الكلية لتلك المشاريع والبالغة (320400000) مليون دينار حتى ان كانت المشاريع قد حققت نسبة انجاز معينة مما يترتب عليه تأخير في انجازها وبالتالي سينعكس تأثيره في عملية الاسراع في تنمية الاهوار[1] .

والى جانب الاهوار تحظى محافظات جنوب العراق بتنوع الفرص الاستثمارية فيها وذلك لتمتعها بالعديد من مقومات السياحة الدينية والترفيهية والتاريخية ويتضح لنا من خلال جدول (26) الذي يبين اهم المشاريع الاستثمارية في محافظتي البصرة وذي قار.

جدول (26)

الفرص الاستثمارية المتاحة في محافظتي البصرة وذي قار / الدونم

ت	اسم المشروع	الموقع	الارض المخصصة للمشروع	المحافظة
1.	فندق ٤-٥ نجوم ومدينة ترفيهية	مركز البصرة العشار	دونم ٦	البصرة
2.	مدينة ترفيهية	مركز البصرة	دونم ٣٨٨	البصرة
3.	فندق نوفيتيل المربد	مركز البصرة / مناوي باشا	دونم ٧	البصرة
4.	مدينة العاب ومدينة مائية	مركز البصرة / قرب المدينة الرياضية	دونم ١٠	البصرة
5.	مدينة العاب	قضاء الفاو	دونم ٣٥	البصرة
6.	منطقة سياحية خضراء	قضاء القرنه	دونم ٩٠٠	البصرة
7.	مدينة ترفيهية ومدينة العاب	قضاء القرنة	دونم ٤١	البصرة
8.	فندق سياحي	مركز المدينة – على ضفاف نهر الفرات	دونم ٦	ذي قار
9.	مدينة سياحية	مركز المدينة – سيفون – ذي قار	دونم ٩٠	ذي قار

المصدر: من عمل الباحثة – بالاعتماد على بيانات الهيئة الوطنية للاستثمار ، لخارطة الاستثمارية للعراق 2019 ،جمهورية العراق ،2019

- الاعتماد على الرابط http://investpromo.gov.iq/ar/references-materials/

كما تحظى محافظة بغداد بالعديد من المعالم التاريخية والدينية الامر الذي يعطيها خصوصية اكبر كونها العاصمة السياسية والتجارية للعراق على مر العصور ويتضح لنا من الجدول (27) اهم المشاريع المخطط استثمارها في مدينة بغداد.

([1]) غنية ضياء مشفي، دور الاستثمار في إنشاء القرى السياحية في المواقع السياحية المتنوعة مواقع مختارة، مصدر سابق، ص310

جدول (27)

الفرص الاستثمارية المتاحة في بغداد / الدونم

ت	اسم المشروع	الموقع	الارض المخصصة للمشروع	المحافظة
1	تطوير جزيرة الاعراس في الكرخ	الكرخ	دونم ٦٤١	بغداد
٢	مدينة العاب في جزيرة بغداد السياحية	الرصافة	دونم ٢٠	بغداد
٣	تأهيل القصور الرئاسية (القصر الرئاسي – سوق عامة – الجعيفر – قصر الاعظمية – قصور نادي الفارس – قصر الرضوانية – قصر السلام – قصر الفاو	مواقع مختلفة في بغداد	مساحات مختلفة	بغداد
٤	تأهيل وتطوير المجمع السياحي في المدائن والمناطق المحيطة بها	اطراف بغداد		بغداد
٥	تأهيل معهد السياحة والفندقة الحالي	الرصافة/ البلديات		بغداد
٦	فندق ٦ نجوم	على طريق مطار بغداد		بغداد

المصدر: من عمل الباحثة – بالاعتماد على بيانات الهيئة الوطنية للاستثمار ، لخارطة الاستثمارية للعراق 2019 ،جمهورية العراق ،2019

- الاعتماد على الرابط http://investpromo.gov.iq/ar/references-materials/

وبصدد الحديث عن الفرص الاستثمارية المتاحة والتي تخص القطاع السياحي في العراق يمكن ملاحظة الجدول (28) الذي يتبين من خلاله ان اغلب محافظات العراق توجد فيها فرص استثمارية واعدة في مشروع كسر الاحتكار النفطي في الاقتصاد العراقي كونها تمتاز بوجود قطاعات اقتصادية مهمة, فضلا عن كونها عقدة مواصلات لطرق دولية ومحلية , ولعل من الانشطة الاقتصادية الواعدة فيها هي السياحة سواء كانت تاريخية أم دينية أم سياحة ترفيهه نظرا لاحتوائها على العديد من الاماكن والمراقد المقدسة ولكافة الطوائف والاديان وكما هو واضح في الجدول المذكور.

جدول (28)

الفرص الاستثمارية المتاحة في عدد من المحافظات العراق

ت	اسم المشروع	الموقع	الارض المخصصة للمشروع	المحافظة
1	اعادة تأهيل ساحة احتفالات بابل الاثرية	مسرح بابل ، قاعة العرش ، الاماكن السكنية	-	بابل
2	تجديد متاحف بابل	بابل	مساحات مختلفة	بابل
3	مدينة سياحية على ضفاف بحيرة حمرين	ضفاف بحيرة حمرين	دونم ٢٠٠	ديالى
4	مدينة سياحية على ضفاف بحيرة حمرين اليسرى	خانقين (سعدية)/ ١/١٤٠ ٩ دشتان	دونم ٣٠٠	ديالى
5	فندق سياحي ومنطقة ترفيهية والعاب	خانقين	دونم ١٠	ديالى
6	فندق ٥ نجوم وفندق ٣ نجوم	سامراء	مساحات مختلفة	صلاح الدين
7	فندق ومطعم وكازينو	واسط /العزيزية	دونم ٣,٦	واسط
8	مدينة سياحية في منطقة سد الموصل	شمال الموصل بـ ٣٠ كم	دونم ٨٨	نينوى
9	تأهيل منتجع الشلالات السياحي	شمال الموصل بمسافة ٦ كم	دونم ٢٥٠	نينوى
10	مجمع سياحي	جبل بعشيقة	دونم ٢٠٠٠	نينوى
11	منتجع سياحي صحي في منطقة حمام العليل	حمام العليل قرب تل السبت على نهر دجلة	دونم ٤	نينوى
12	إعادة تأهيل فندق أشور	الموصل – الكورنيش مطل على نهر دجلة	دونم ١	نينوى
13	غابة ومدينة سياحية	٤٣٢/١٧ م ٣٧ بوعيزة حي العربي	دونم ٦٠	نينوى
14	فندق ٥ نجوم	الفلوجة	دونم ١٠	الانبار
15	فندق ١ ايار السياحي	قضاء حديثة	دونم ٦	الانبار
16	مدينة العاب القائم	قضاء القائم	دونم ١١	الانبار
17	فندق ومول	كربلاء – العباسية	دونم ٢	كربلاء المقدسة
18	شقق فندقية مطلة على نهر الفرات	كربلاء – قضاء الهندية	دونم ٨	كربلاء المقدسة

المصدر: من عمل الباحثة - بالاعتماد على بيانات الهيئة الوطنية للاستثمار ، لخارطة الاستثمارية للعراق 2019 ،جمهورية العراق 2019، - الاعتماد على الرابط /http://investpromo.gov.iq/ar/references-materials

ولم يقتصر الاستثمار السياحي في القطاع الحكومي فحسب إذ كانت هناك عقود شراكة بين القطاعين العام والخاص من أجل إقامة العديد من المشاريع السياحية لاسيما في المناطق التي تحتوي على المعالم

السياحية ، فضلا عن امكانات الاستثمار في مشاريع البناء والتشغيل والمطارات والطرق واقامة المنتزهات السياحية ومدن الالعاب الكبيرة والمولات المتطورة [1].

وفي اطار هذا السياق تجدر الاشارة الى وجود العديد من عقود الشراكة مع الشركات المحلية والأجنبية تتضمن إدارة وتشغيل واستثمار المشاريع السياحية العائدة ملكيتها الى وزارة السياحة والآثار مثل عقد الشراكة في فندق بابل ،بعد ان تأسست الشركة برأسمال بالغ (45) مليون دينار وتم زيادة رأسمالها الى (2) مليار بتاريخ 2/7/2015 وكان هدف الشركة تشجيع استثمار مدخرات المواطنين واسهامهم مع القطاع العام في المجال السياحي لتطوير السياحة والفندقة بما يساهم في بناء اقتصاد عراقي متنوع ،إذ اسهم ذلك في تطوير الحركة السياحية في البلد من خلال المستوى السياحي المتقدم وتقديم الخدمات الجيدة لنزلاء الفندق من الاجانب والعرب وتحسين ظروف واساليب العمل ونقل التكنولوجيا والوسائل الحديثة المتطورة، وقامت إدارة الفندق بالتعاقد مع شركة الآباء للخدمات السياحية والفندقية / أردنية الجنسية وشريكها شركة (WARWICK) فرنسية الجنسية لاستثمار الفندق لمدة (25) سنة من تاريخ استلام الفندق في 1/10/2014 بمبلغ قدرة (4250) دولار سنويا ،الى جانب فندق بغداد الذي تأسس عام (1989) وتم ابرام عقد من قبل نفس الشركة بهدف تطوير النشاط السياحي فيه وتعزيز النشاط الفندقي ، واسهمت إدارة الفندق باستخدام الحاسوب والانترنيت بالأعمال لمتابعة كافة التطورات التي تحدث على الساحة الدولية[2] . اضف الى ذلك العقد الذي تم ابرامه مع القطاع الخاص وفقا لأحكام قانون الاستثمار العراقي رقم (13) لسنة 2006 الذي يهدف الى تطوير وتأهيل جزيرة بغداد السياحية بتاريخ 2/9/2014 مع شركة الوسام للمقاولات والاستثمارات العقارية. اذ تعد من المرافق السياحية المهمة والتي يمكن من خلالها جذب السائحين ، بوصفها احد المرافق السياحية التي يمكن ان تحاكي المرافق السياحية العالمية واعدادها لتكون جاذبة للنشاطات والفعاليات السياحية والاقتصادية والاجتماعية .

وفي هذا الصدد يمكن التعرف على مدى مساهمة القطاع الخاص والقطاع العام في قطاع السياحة لبعض من الشركات السياحية من خلال البيانات الوارد في الجدول (29) والذي يبين ان حصة القطاع الخاص في راس مال معظم هذه الشركات كانت هي الحصة الاكبر من حصة القطاع العام وعليه فإن القطاع الخاص من القطاعات المهمة التي يجب تأخذ دورها في تطوير القطاع السياحي في العراق من خلال توفير بيئة استثمارية ملائمة .

([1]) غنية ضياء مشفي ، عبد الحسين محمد العنبكي ، نماذج عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص في القطاع السياحي (دول مختارة) مع إشارة خاصة للعراق ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، المجلد 18، العدد 64 ، 2020، ص190.

([2]) المصدر سابق نفسة ، ص198.

جدول (29)

نسبة مساهمة القطاع العام والخاص من الشركات الاستثمارية السياحية

ت	اسم الشركة السياحية	رأسمال الشركة بالمليون دينار	نسبة حصة القطاع الخاص %	نسبة حصة القطاع العام %		
				نسبة حصة القطاع العام %	نسبة حصة هيئة السياحة %	نسبة حصة الدوائر الأخرى %
.1	فندق بابل	1,350	54,92	45,42	38,42	6.0
.2	فندق المنصور	2,923,2	54,37	45,635	38,135	7,5
.3	فندق فلسطين	4,470	50,951	49,049	0,049	49
.4	فندق عشتار	1,500	51,56	48,44	48,44	--------
.5	فندق بغداد	3,844,8	52,65	47,35	37,35	10
.6	فندق السدير	1,239	51,593	48,407	38,407	10
.7	فندق اشور / الموصل	376	57,164	24,836	41,7	1,136
.8	شركة فندق البصرة	84	51,2	48,8	38,8	10
.9	شركة الاستثمارات السياحية	5,437	27,4	72,6	6,6	66
.10	الشركة السياحية في سد الموصل	240	58,45	41,55	36,55	5
.11	شركة السندباد في البصرة	800	55	45	45	------
.12	شركة مصيف انشكي	1800	29,8	70,2	70,2	04

المصدر: منى يونس حسين واسراء سعد فهد ، دور الاستثمار السياحي في تفعيل الشراكة بين القطاع العام والخاص في العراق ، مجلة الادارة والاقتصاد ،المجلد الواحد والاربعون – العدد مئة واربعة عشر ، 2018 ، ص25.

إذ ان وجود عدد من العقبات والتحديات قد اثرت سلباً على الاستثمار في هذا القطاع الحيوي سواء كان ذلك الاستثمار محلياً أم عربياً أم اجنبياً ومنها هشاشة الوضع الامني وعدم الاستقرار السياسي وتخلف البنى التحتية وعدم تناسقها والاضرار التي الحقت بالمرافق السياحية نتيجة الاهمال والهجمات الارهابية التي طالت المتاحف والمواقع الاثرية والفنادق ووسائل الترفيهية وغيرها مع قلة الدعم الحكومي ، عوامل جعلت من المستثمر العراقي مترددا في الولوج ببعض الفرص الاستثمارية مرتفعة التكاليف أضف إلى ذلك عدم توفر كوادر متخصصة في هذا النشاط الذي يتأثر كثيرا بمعطيات التقدم العلمي والتكنلوجي، فضلا عن الضعف الواضح في كل من الاعلان والاعلام السياحي في العراق. وبناءً عليه فإن الاستثمار الخاص السياحي لم يكن قادرا على تجاوز هذه التحديات ونتيجة لذلك كانت مشاركته في الاستثمار بهذا القطاع ضئيلة ومحدودة[1].

([1]) نزار ذياب عساف ، خالد روكان عواد، الاستثمار الخاص في القطاع السياحي بين فلسفة الاقتصاد الشمولي والاقتصاد الحر) العراق انموذجاً ، مجلة الإدارة والاقتصاد ، المجلد الثالث، العدد الحادي عشر،2014 ، ص143

ثانياً : التطور في عدد السياح الوافدين وحجم الايرادات السياحية في العراق خلال مدة البحث .

يعد القطاع السياحي من اكثر القطاعات الاقتصادية حساسية للازمات السياسية والاقتصادية ، وعلى النقيض من هذا فهو من اكثر القطاعات سرعة في النمو في اوقات الامن والاستقرار ، وبما ان العراق يتميز بتنوع مقوماته السياحية التي تجعله جديراً باستقبال الملايين من السياح من جميع انحاء العالم لذلك نلاحظ ازدياد اعداد السياح الى العراق وخاصة الوافدين للسياحة الدينية التي تعد احد انواع السياحة المهمة في العراق ،إذ يحتل هذا النوع من السياحة المرتبة الاولى بنسبة تبلغ نحو(80%) وتليها السياحة الثقافية والاثرية بنسبة (15%) ، أما المرتبة الثالثة فهي لسياحة الاعمال ونسبتها (5%) [1] ، والسبب من احتلال السياحة الدينية المرتبة الاولى ، يتمثل في نمط هذه السياحة المرتبط بالأيمان والعقيدة ،لذلك فانه لا يتأثر بالعوامل المحددة للطلب السياحي (العامل الامني ، والاسعار ، والموسمية ...الخ) وهذا يجعلها ذات طلب فعال ومرتفع في العراق وتكاد ان تكون المصدر الوحيد للسياحة الوافدة اليه ، لذا نجد ان قطاع السياحة قد ازدهر بشكل كبير ولاسيما نشاط السياحة الدينية مما اثر بشكل ايجابي على ارتفاع اعداد الوافدين للسياحة في العراق خلال مدة البحث .

وقد اتسمت المدة الممتدة من (2000 - 2019) بتذبذب اعداد السياح القادمين الى العراق الا انها بشكل عام قد شهدت ارتفاعاً، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الجدول (30) والشكل (14) اذ ارتفع اعداد الوافدين للعراق من (3465) الف سائح في عام 2000 ليصل الى (6548) الف سائح في عام 2019، وقد سجل اعلى عدد للسياح الوافدين اليه في عام 2016 وقد بلغ نحو (7749) الف سائحٍ ، في حين ادنى عدد للوافدين كان في عام 2006 وقد بلغ نحو (1434) الف سائح وقد نتج ذلك بسبب عدم الاستقرار السياسي والامني الذي شهده العراق في تلك المدة . ويلاحظ ان اعداد الوافدين خلال المدة الممتدة ما بين (2002-2009) قد شهدت تذبذباً واضحا يتمثل بالارتفاع تارة والانخفاض تارة اخرى وهذا ناتج عن الظروف الاقتصادية والسياسية غير المستقرة التي مر بها العراق في تلك المدة ،اضف الى ذلك تأثير الازمه المالية العالمية التي اثرت على جميع الأنشطة الاقتصادية في العالم بما فيها النشاط السياحي وقد ادى ذلك الى منع معظم دول العالم لرعاياها من السفر الى العراق ، مما تسبب في تدهور النشاط السياحي وقلة مساهمته في الاقتصاد الوطني .الا انه بعد عام 2010 حصلت زيادة في اعداد السياح فقد بلغ (3050) الف سائحٍ واستمر بالزيادة حتى وصل الى (6321)الف سائح عام 2013 وذلك لتحسن الظروف الاقتصادية والأمنية في البلد مما ادى الى ازدياد اعداد الوافدين للسياحة الدينية والناتج عن اتفاقية التضامن بين العراق وايران من جهة وفتح المجال امام السائحين لزيارة العتبات المقدسة من جهة ثانية . اما بالنسبة للمدة المحصورة بين

(2) خالدة اسماعيل ، السياحة الدينية واثرها الاقتصادي في دعم التنمية في المحافظات القصد الديني (النجف الاشرف ، وكربلاء المقدسة) ، بحث منشور من هيئة السياحة العراقية ، 2010 ، ص3.

(2015-2019) فقد شهدت تذبذباً في اعداد الوافدين للعراق بين الارتفاع تارة والانخفاض تارة اخرى وهذا ناتج عن الظروف الأمنية التي تعرض لها العراق والتي تمثلت بحرب العصابات الإرهابية وانخفاض اسعار النفط العالمية والتي تسببت من انخفاض اعداد الوفدين وخاصة من الدول النفطية .

اما بالنسبة الى حجم الايرادات السياحية التي حققها العراق خلال مدة البحث يلاحظ انها قد شهدت تطوراً كبيراً وكما هو واضح في الجدول (30) والشكل (15) ومع ذلك يمكن القول بان هذه الايرادات كانت تعاني من التذبذب خلال سنوات البحث، اذ سجلت اعلى قيمة لها في عام 2015 و بلغت نحو (4076) مليون دولار وبمعدل نمو سنوي بلغ نحو(62.8 %)، في حين كانت ادنى قيمة لها سجلت في عام 2000 وبلغت نحو (2) مليون دولار وكان ذلك بسبب العقوبات الاقتصادية المفروض على العراق انذاك وغياب الاهتمام الحكومي بهذا القطاع والاوضاع الامنية السائدة آنذاك والتي ساهمت في تعميق ازمة القطاع السياحي في العراق ، ولكن مع تحسن الاوضاع الأمنية والاقتصادية في العراق وزيادة اعداد الوافدين مما انعكس ايجاباً على حجم الايرادات السياحية اذ سجلت ارتفاعاً خلال المدة المحصورة بين (2007-2015) من (555) مليون دولار ليصل الى (4076) مليون دولار، وبعد ذلك سرعان ما انخفض حجم الايرادات ليصبح نحو(2479 -2959 - 1986) مليون دولار في الاعوام (2016 -2017 -2018) على التوالي بسبب الاحداث الامنية وهجوم العصابات الارهابية التي طالت عدد من مناطق غرب وشمال العراق ، بعد ذلك ارتفعت الايرادات السياحية عام 2019 إذ بلغت (3593) وبمعدل نمو سنوي بلغ (80.9%) وقد نتج ذلك عن تحسن الظروف الامنية وارتفاع اعداد الوافدين لأغراض السياحة الدينية ،.

والجدير بالذكر ان الزيادة التي حصلت في عدد السياح لا يعود الى تحسن النشاط السياحي واستخدام وسائل الترويج واتخاذ خطط تنموية تطويرية لهذا القطاع ، وانما يعود الى زيادة حركة السياح بين العراق وايران وفتح المجال امام السياح لزيارة العتبات المقدسة في كربلاء والنجف وبغداد .

جدول (30)

عدد السائحين الوافدين والايرادات السياحية في العراق خلال المدة (2000- 2019)

السنة	اعداد السياح / الف	معدل النمو اعداد السياح %	حجم الايرادات السياحية مليون دولار	معدل نمو الايرادات السياحية %
2000	3465	-	2	-
2001	5102	47.2	15	650
2002	3295	-35.4	45	200
2003	2656	-19.3	75	66.6
2004	1878	-29.2	110	15.7
2005	2003	6.6	186	69.1
2006	1434	-28.4	170	-8.6
2007	2490	73.6	555	226.5
2008	3447	38.43	867	56.2
2009	2270	-34.14	1432	65.2
2010	3050	34.3	1736	21.2
2011	3874	27.1	1557	-10.3
2012	4474	15.4	1640	5.3
2013	6321	41.2	2188	33.4
2015	4922	-22.1	4076	62.8
2016	7749	57.4	2479	-39.9
2017	6152	-20.6	2959	19.4
2018	6097	-0.8	1986	-32.9
2019	6548	7.4	3593	80.9

المصدر :منظمة التعاون الاسلامية ، السياحة الدولية في بلدان التعاون الاسلامي ، كتاب احصائيات دول الاعضاء ، سنوات متفرقة .

الشكل (14)

عدد السائحين الوافدين الى العراق خلال المدة (2000- 2019)

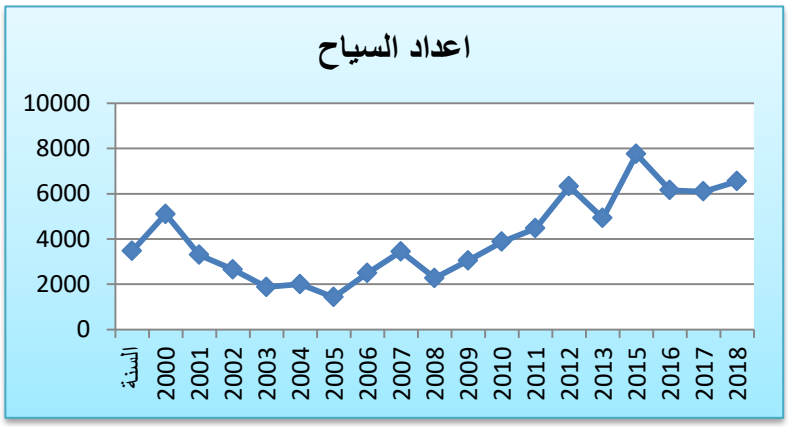

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (30)

الشكل (15)
والايرادات السياحية في العراق خلال المدة (2000- 2019)

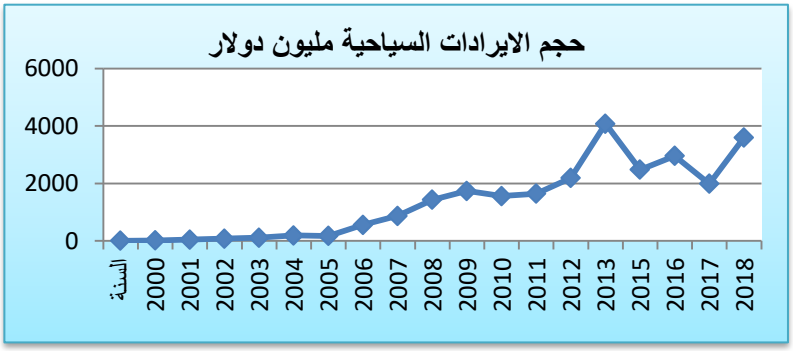

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (30)

ثالثاً: تحليل التطور في طاقه الايواء السياحي في العراق خلال مدة البحث .

تعتبر طاقة الايواء من المقاييس المهمة التي من خلالها التعبير عن امكانيات العرض السياحي ، وتسمى ايضاً (الطاقة الاستيعابية) وهي المعتمدة في قياس وتطوير الاستثمار السياحي في اي البلد . ومن خلال استعراض مؤشراته الاجمالية المتمثلة بمجمعات الايواء السياحي ونشاط الفنادق وعدد ليالي المبيت وعدد الاسرة في العراق من خلال الجدول (31) والشكل (16) يلاحظ ان هذه المؤشرات بشكل عام قد شهدت ارتفاعاً خلال مدة البحث، الا انها عانت من التذبذب بين الارتفاع تارة والانخفاض تارة اخرى خلال سنوات البحث، إذ سجل عدد الفنادق ومجمعات الإيواء السياحي تراجعاً خلال المدة المحصورة بين(2004 - 2007)إذ انخفض عددها من (838) في عام 2004 ليصل إلى (492) عام 2007 وقد نتج ذلك عن الأوضاع السياسة والاقتصادية غير المستقرة في تلك المدة ، في حين يلاحظ ان عدد الغرف والاسرة شهد تذبذباً خلال المدة المذكورة نفسها. في الارتفاع تارة والانخفاض تارة اخرى اما المدة المحصورة بين (2009-2019) فقد شهد عدد الفنادق ومجمعات الايواء السياحي ارتفاعاً من (662) فندقاً ومجمع ايواء ليصل الى (2282) فندقاً ومجمع ايواء سياحي، وكذلك الحال بالنسبة لعدد الغرف والأسرة الذي شهد ارتفاعاً ماعدا عام 2018 الذي سجل فيه انخفاضاً ، وقد احتلت كل من كربلاء واربيل المراتب الاولى في اعداد الفنادق ومجمعات الايواء السياحي اذ بلغ عددها نحو (663) ،(477) فندقاً ومجمع ايواء سياحي على التوالي وذلك لاقبال الوافدين على تلك المحافظات اما عدد ليالي المبيت فقد شهد ارتفاعا خلال سنوات البحث ماعدا عامي 2017، 2018 التي سجلت انخفاضا بسبب الازمة الأمنية التي مر بها العراق آنذاك .نخلص من ذلك الى انه على الرغم من ارتفاع حجم طاقة الايواء السياحي في العراق والناتج عن زيادة الاستثمار في هذا المجال ، الا انها لا تتناسب مع اهمية هذا القطاع واعداد الوفدين، وبخاصة الوافدين

للسياحة الدينية مما يتطلب مراجعة موضوعية واتخاذ الاجراءات اللازمة لتنمية هذا القطاع ليأخذ دوره المنشود في الاقتصاد العراقي.

جدول(31)

المؤشرات الاجمالية لنشاط الفنادق ومجمعات الايواء السياحي في العراق للمدة(2000 – 2019)

السنة	عدد الفنادق	عدد الاسرة	عدد ليالي المبيت	عدد الغرف
2000	836	5982	5231	19851
2001	860	6421	6143	21324
2002	942	6893	6892	28593
2003	894	8174	6173	21225
2004	838	4249	4249	23213
2005	715	3893	3893	24139
2006	505	3928	3928	15058
2007	492	4076	4076	17099
2008	-	-	-	-
2009	662	54273	6276	23348
2010	751	68693	8943	35427
2011	929	72647	10526	37567
2012	1084	82351	12176	40547
2013	1267	93560	14059	41202
2014	-	-	-	-
2015	1296	107106	14294	47806
2016	1484	110944	16736	49774
2017	1618	146807	11918	67299
2018	1666	136835	10696	53988
2019	2282	181380	18939	79917

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، التقرير الاقتصادي السنوي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات ،سنوات متفرقة.

-لا تتوفر بيانات للاعوم 2008، 2014 بسبب انشغال جهاز الاحصاء بأعمال التعداد في السنه الاولى وخلية الازمه التي تعرض لها البلد في السنه الثانية.

الشكل (16)المؤشرات الاجمالية لنشاط الفنادق ومجمعات الايواء السياحي للمدة (2000 – 2019)

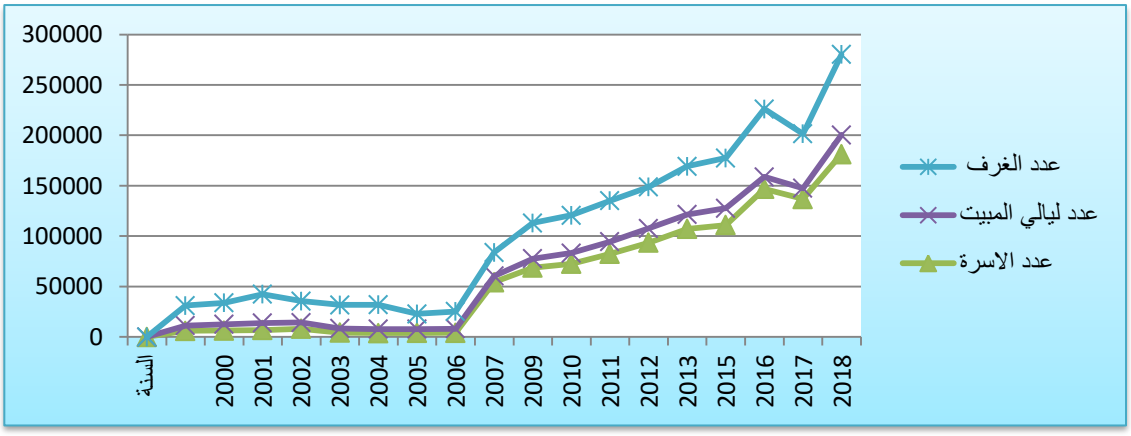

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على الجدول (31)

المبحث الثاني

الاثار المترتبة للاستثمار السياحي على بعض مؤشرات التنمية المستدامة في العراق.

أن الاهتمام المتزايد بالسياحة دفع الى تعاظم دورها في التنمية المستدامة ، إذ ان تشجيع الاستثمار في انشاء المشروعات السياحية في اطار الاعفاءات الضريبية على واردات السياحة سيوفر فرصاً مهمة لمساهمة الدول في انشاء مشاريع البنى التحتية في البلاد وتوليد فرص عمل واعادة توزيع الدخل والتخفيف من حدة الفقر والبطالة وتحسن المستوى المعيشي للمواطنين والقدرة على تحسين ميزان المدفوعات. كما ان هذا القطاع من القطاعات الرائدة في خلق التشابكات مع بقية الفروع والانشطة الاقتصادية الاخرى، وذلك من خلال تدفق رؤوس الأموال الاجنبية للاستثمار في المشاريع السياحية والاستخدام الجيد للموارد الطبيعية وما ستحققه السياحة من موارد نتيجة ايجاد علاقات اقتصادية بينها وبين القطاعات الأخرى في الدولة تسهم في توفير فرص عمل وخلق فرص مدرة للدخل، فضلا عن المساهمة في تحسين أسلوب ونمط الحياة الاجتماعية والثقافية لعموم افراد المجتمع متزامنا مع ما تحصل عليه الدولة من منافع اقتصادية من الايرادات المتحققة من العملات الصعبة الناجمة عن الطلب السياحي للسياحة الخارجية وكذلك الداخلية مما يسهم في زيادة الناتج القومي للدولة بشكل مباشر وغير مباشر وبالتالي المساهمة في عملية البناء الاقتصادي ، والعمل على المحافظة على البيئة من خلال المحافظة على التنوع البيولوجي لذا سوف نستعرض تأثير الاستثمار السياحي على بعض مؤشرات التنمية المستدامة في العراق وكما يلي :

أولاً : اثر السياحة في نمو الناتج المحلي لإجمالي في العراق.

ويعد هذا المؤشر من المؤشرات الرئيسية في تحديد مدى اهمية القطاع السياحي في الاقتصاد العراقي ، اذ يلاحظ من خلال البيانات الواردة في الجدول (32) والشكل (18) ان قيمة مساهمة السياحة في الناتج المحلي الاجمالي قد تراوحت بين الارتفاع والانخفاض وكانت اعلى قيمة لها عام 2019 وبلغت نحو (5.8) مليار دولار وبمعدل نمو سنوي بلغ (4.01%) وادنى قيمة لها بلغت نحو (0.9) مليار دولار عام 2005 ويعود هذا التدني في اداء القطاع السياحي الى اعتماد الاقتصاد العراقي على قطاع النفط بشكل كبير إذ شكلت نسبة مساهمته نحو اكثر من (44.97%) بحسب احصاءات عام 2019 ، اضف الى ذلك قلة الاستثمارات الموجهة نحو هذا القطاع وعدم الاهتمام بتطويره ، الامر الذي انعكس على نسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي ،ا ذ تشكل نسبة مساهمة ضئيلة ، اذ بلغ متوسط نسبة اسهام هذا القطاع في الناتج المحلي خلال مدة البحث ماعدا السنوات التي لم تتوفر فيها البيانات فقد بلغ نحو (2.47%) وهنا يجب على الدولة العمل على معرفة الاسباب ا التي تؤدي الى استمرار انخفاض نسبة مساهمته هذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي في العراق ومعالجتها ، اما بخصوص نسبة المساهمة المباشرة خلال سنوات البحث

يلاحظ انها تراوحت بين الارتفاع والانخفاض إذ بلغت نسبه مساهمته في عام 2000 نحو (2.08%) وتعد نسبة ضئيلة قد نتجت عن العقوبات الاقتصادية التي تم فرضها على البلد من قبل الامم المتحدة في تلك المدة وإدى الى منع دخول السياح الى العراق ,واستمرت هذه النسبة بالانخفاض حتى بلغت (2.02%) عام 2008 والسبب في ذلك كما اسلفنا سابقاً الظروف السياسية والاقتصادية التي مر بها العراق ، أما خلال المدة (2009-2019) يلاحظ ان هذه النسب قد اخذت بالتراوح بين الارتفاع تارة والانخفاض تارة اخرى وبلغت اعلى نسبة لها في عام 2015 وكانت نحو (3,31%) اما ادنى نسبة مساهمة كانت في عام 2011 وبلغت نحو (1,73%) وقد نتج ذلك عن حالة عدم الاستقرار الامني التي مر بها البلد وقد انعكس ذلك على اعداد السياح الوافدين اليه والايرادات السياحية المتحققة في بعض السنوات .، فضلاً عن انخفاض حجم التخصيصات الاستثمارية الموجه نحو هذا القطاع في الموازنة العامة للدولة.

إما بالنسبة الى متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي فأنه بشكل عام شهد ارتفاعاً خلال مدة البحث وكما هو واضح في الجدول (32) والشكل (19) اذ ارتفع من (2058.30) دولار عام 2000 ليصل الى (5943.50) دولار عام 2019 في حين ان النمو السنوي له قد تراوح بين الارتفاع والانخفاض تبعاً للتغيرات في نصيب الفرد من الناتج ،وقد سجلت في بعض السنوات نمواً سالباً في معدل النمو السنوي لنصيب الفرد منها (2009 ، 2014 ، 2015 ، 2016) إذ بلغت نحو (-16.8 % ، - 6.2 % ، -29.3 % ، -2.9%) على التوالي وذلك لأسباب عديدة، منها تأثيرات الازمة الاقتصادية العالمية لعام 2008 وانعكاساتها على الانشطة الاقتصادية في دول العالم والحرب مع العصابات الارهابية وانخفاض اسعار النفط العالم في عام 2014 ، وعلى الرغم من ذلك نجد ان النسبة الضئيلة في مساهمة السياحة كان لها تأثير ايجابي على نصيب الفرد من الناتج .

جدول(32)

نسبة مساهمة السياحة في اجمالي الناتج القومي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في العراق

سنوات متفرقة

السنة	مساهمة السياحة في الناتج المحلي الاجمالي (مليار $)	معدل النمو السنوي %	نسبة المساهمة المباشرة	متوسط نصيب الفرد من الناتج بالأسعار الجارية (مليارد ولار)	معدل النمو السنوي %
2000	3.2	-	2.08	2058.30	-
2005	0.9	71.87-	2.40	1855.50	9.8-
2008	2.2	144.44	2.02	4636.60	149.8
2009	2.3	5.54	2.46	3853.80	16.8 -
2010	2.6	13.04	2.25	4657.30	20.8
2011	2.7	3.84	1.73	6045.50	29.8
2012	3.5	29.62	1.86	6836.10	13.0
2013	4.6	31.42	2.23	7076.60	3.5
2014	4.7	2.17	2.35	6637.70	6.2 -
2015	5.5	17.02	3.31	4688.30	29.3 -
2016	4.8	12.72-	2.98	4550.70	2.9 -
2017	5.4	12.5	3.06	4985.50	9.5
2018	5.6	3.70	3.00	5915.90	18.6
2019	5.8	3.57	2.93	5943.50	0.4

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على اطلس بيانات العالم ، السياحة ، احصائيات دولية وبيانات اقليمية وخرائط ، متاح على الرابط:

https://ar.knoema.com

الشكل (17)

نسبة مساهمة السياحة في اجمالي الناتج القومي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في العراق

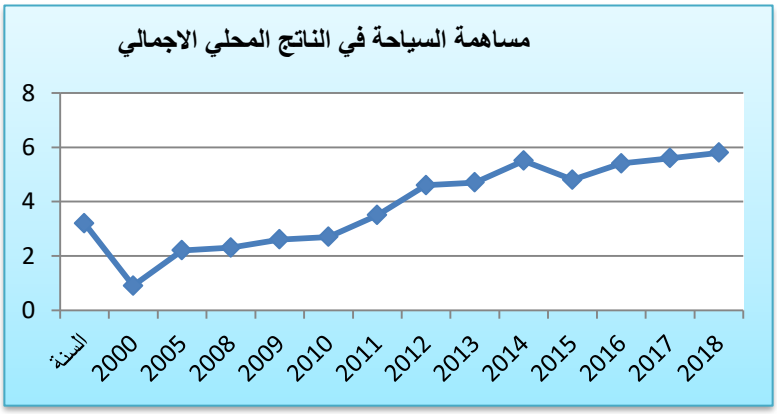

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (32)

الشكل (18)

متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في العراق

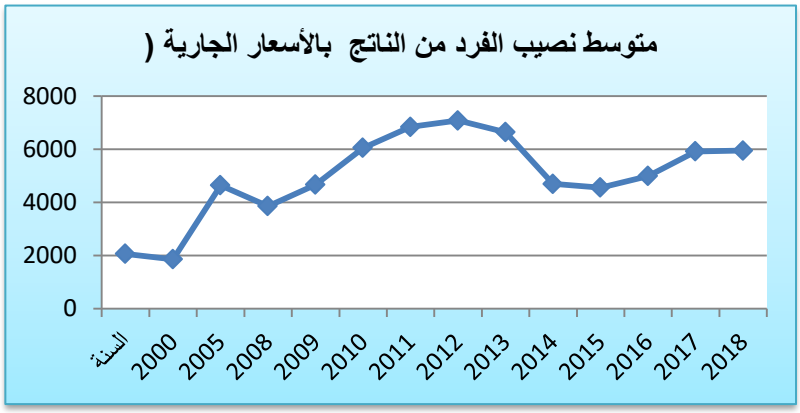

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (32)

ثانيا: اثر السياحة في التوظيف وتشغيل الايدي العاملة وتأثيرها على معدلات البطالة والفقر في العراق .

يمارس القطاع السياحي دوراً مهماً في خلق فرص العمل سواء كان ذلك بشكل مباشر اي من خلال القطاع السياحي ذاته كالعمالة المخصصة للنقل السياحي والارشاد وحماية السياح والعاملين في المطاعم والفنادق، وبشكل غير مباشر بالمساهمة من خلال خلق فرص عمل في القطاعات التي تمد السياحة باحتياجاتها من السلع والخدمات كالعاملين في البنية الاساسية والزراعة والتجارة والرعاية الصحية ، ووفقاً للدراسات التي اجراها مكتب العمل الدولي فإن معدل خلق وظائف مباشرة في قطاع الفنادق فقط يتراوح بين (0.5 – 1.2) فرصة عمل لكل غرفة جديدة في فندق [1].

وفي صدد الحديث عن العراق يمكن متابعة التطور الحاصل في اعداد العاملين في القطاع السياحي من خلال البيانات الواردة في الجدول (33) والشكل (19) الذي يبين ان القطاع السياحي قد شهد تطورا ملحوظاً في توظيف وتشغيل الايدي العاملة في هذا القطاع إذ بلغ نحو (165) الف عامل عام 2019 بعد ان كان بنحو (82.8) الف عامل عام 2000 , في حين ان نسبة المساهمة المباشرة في اجمالي التشغيل حققت متوسطاً ضئيلا بلغ نحو (2.5%) لسنوات قيد البحث ، وهذا ناتج عن ضعف الاستثمارات الموجهة نحو هذا القطاع وضعف ادائه الاقتصادي ، وبما ان النشاط السياحي يسهم في توليد فرص عمل غير مباشرة في القطاعات الاخرى ، فيلاحظ ومن خلال متابعة الجدول المذكور سابقاً أن نسبتها تتراوح بين (4.2% –

(1) فرج سعد ، الاستثمار السياحي ودورة في تعزيز التنمية السياحية (دراسة حالة الدول العربية مع اشارة خاصة للعراق ، جامعة واسط كلية الادارة والاقتصاد ، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية ، العدد (9)، 2015 ، ص11.

7.8%) خلال سنوات قيد البحث ، وهذا يعني اهمية هذا القطاع في توفير فرص عمل للقطاعات الاخرى نتيجة للعلاقات التشابكية فيما بينها وبين قطاع السياحة ، على الرغم من ضألة هذه النسبة .

ولمعرفة اثر التشغيل في قطاع السياحة على معدلات البطالة في العراق يمكن الرجوع الى نفس الجدول ، ويمكن ان نلاحظ من خلاله ان معدلات البطالة في العراق شهدت بشكل عام انخفاضاً خلال السنوات قيد البحث ، وكان اعلى معدل للبطالة في عام 2000 وبلغ (22%) وهي نسبة عالية جدا جاءت نتيجة للظروف والعقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق ، في حين انخفضت معدلات البطالة خلال المدة المحصورة بين (2008 – 2012) من (15%) عام 2008 الى (8%) في عام 2012 وهذا ناتج عن السياسات التي اتبعها العراق لخفض البطالة ، ثم عاودت النسب الى الارتفاع حتى بلغت (12,9%) في عام 2019 وذلك بسبب السياسات الموجهة نحو زيادة الانفاق العسكري لمواجهة العصابات الارهابية وانخفاض اسعار النفط .

وبناء عليه فإن وعلى الرغم من مساهمة السياحة المباشرة والاجمالية في التوظيف الا انها تميزت بضالتها ، وذلك بسبب انخفاض الاستثمارات الموجهة نحو هذا القطاع سواء كانت المحلية ام الاجنبية وقد انعكس ذلك على معدلات البطالة في العراق التي تراوحت بين الارتفاع والانخفاض ، مما يشير الى ضآلة مساهمة القطاع السياحي في الحد من معدلات البطالة في العراق.

ونخلص من ذلك كله ان نسب مساهمة قطاع السياحة في التوظيف سواء كانت المباشر أم الإجمالية في التوظيف كانت تتسم بالضأله وبالتالي فان تأثيرها كان محدودا في خفض معدلات البطالة والفقر في العراق وهذا ناتج عن ضعف الاستثمارات الموجهة نحو هذا القطاع .

الجدول (33)

اثر السياحة في التوظيف وتشغيل اليد العاملة وتأثيرها على معدلات البطالة في العراق لسنوات متفرقة

السنة	العاملين في قطاع السياحة الف (1)	نسبة المباشرة في التوظيف % (2)	نسبة التشغيل الكلية (3)	معدل البطالة (4)	معدل التغير %
2000	82.8	1.8	4.2	22	-
2005	128.1	2.4	6.5	17	22.7-
2008	139.4	2.3	6.3	15	11.7-
2009	160.8	2.6	6.7	14	6.6-
2010	171.2	2.7	7.2	12	14.2-
2011	147.1	2.2	6.1	8	33.3-
2012	166.7	2.4	6.5	8	0
2013	201.2	2.8	7.8	9	12.5
2014	202.9	2.7	7.7	10	11.1
2015	191.8	2.5	7.2	10	0
2016	173.1	2.2	6.8	10	0
2017	175.7	2.2	7.0	13	30
2018	170.3	2.1	6.8	12	7.6-
2019	165	2.0	6.6	12	0

المصدر :1- بيانات العمود (1،2،3) من اطلس بيانات العالم ، السياحة ، احصائيات دولية وبيانات اقليمية وخرائط ، متاح على الرابط: https://ar.knoema.com

2- بيانات العمود الرابع : مصدر السنوات (2000 ،2005 ، 2008 ، 2009 ، 2010 ، 2011) من اسراء سعد فهد ، تأثير تقلبات اسعار النفط الخام في السوق العالمي على معدلات البطالة في العراق للمدة (1970 – 2020) ، الجامعة المستنصرية – كلية العلوم السياحية ، مجلة الادارة والاقتصاد ، العدد (129) ، 2021، ص380.

- بيانات السنوات من (2012 – 2019)متاحه على الموقع : https://ar.tradingeconomics.com/iraq/unemployment-rate

الشكل (20)

نسب معدلات التشغيل الكلية ومعدل البطالة في العراق للمدة (2000 – 2019)

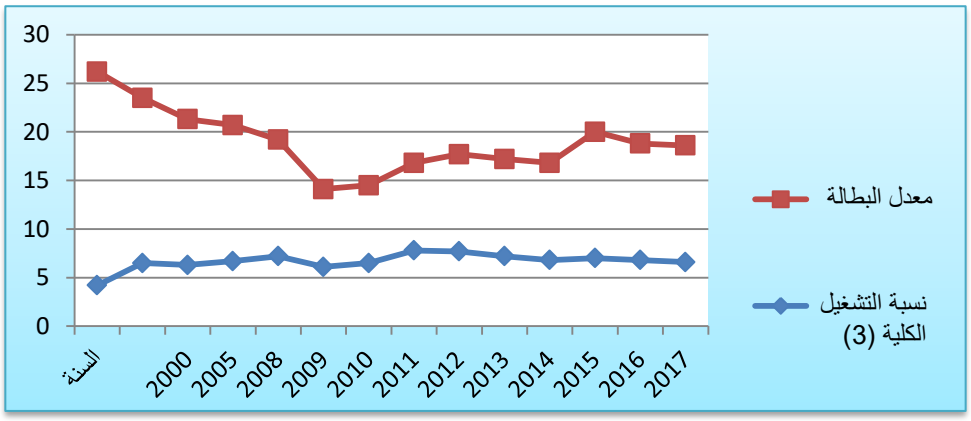

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (33)

أما بالنسبة الى الاثر الذي يتركه القطاع السياحي على معدلات الفقر فكما اسلفنا سابقاً ان الفقر يرتبط بعلاقة طردية مع معدلات البطالة فلذلك نجد انه وعلى الرغم من زيادة معدلات التوظيف في هذا القطاع وارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ،الا ان معدلات الفقر في العراق ما زالت تتراوح بين الارتفاع والانخفاض خلال المدة (2003 - 2019) كما هو واضح في جدول (34) ، إذ بلغ اعلى معدل له في عامي (2003 - 2019) وبلغ نحو (36.1 %) ، (31.7%) على التوالي وكان سبب ذلك ما تعرض له العراق من ظروف اقتصادية وسياسية وعدم الاستقرار الامني في عام 2003 و2014 وكذلك ظهور جائحة كورونا في اواخر عام 2019، في حين شهدت معدلات الفقر انخفاضا في العديد من سنوات البحث وبلغ ادنى معدل لها عام 2014 وكان ذلك قبل دخول العصابات الإرهابية للعراق إذ بلغ (16 %)، ثم ارتفع ليصل الى (22.5%) نتيجة الصدمات المالية التي تعرض لها الاقتصاد العراقي نتيجة لانخفاض اسعار النفط العالمي ،ودخول العصابات الارهابية الذي ادى الى توجيه الجزء الكبير من الانفاق العام نحو الانفاق العسكري ، وتوقف الكثير من الانشطة الاقتصادية مما ادى الى جعل الوضع اكثر سوءاً. أما المدة المحصورة بين عامي (2017 - 2019) فقد تراوحت معدلات الفقر بين الارتفاع والانخفاض على الرغم من تطبيق العديد من السياسات والبرامج الموجهة لتخفيف معدلات الفقر في العراق .

جدول (34)

معدلات الفقر في العراق للمدة (2003 -2019) سنوات متفرقة

السنة	معدل الفقر %
2003	36.1
2005	22.8
2006	22.4
2007	22.9
2012	18.9
2014 قبل دخول العصابات الإرهابية	16
2014بعد دخول العصابات الارهابيه	22.5
2015	22.5
2017	22.5
2018	20.5
2019	31.7

المصدر : 1- وزارة التخطيط ، اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة ، تقرير الطوعي الوطني الثاني للمتحقق من اهداف التنمية المستدامة ، العراق والعودة الى مسار التنموي ، 2021 ، ص38.-

2- ندوه اهلال جودة ، منتظر فاضل ، الفقر في العراق بين استراتيجية التخفيف واجندة التنمية المستدامة 2030 ، مجلة الطريق للتربية والعلوم الاجتماعية ، المجلد (6) ، العدد (6) ، 2019 ،ص514.

3- البنك الدولي متاح على الموقع :https://data.albankaldawli.org/indicator/SI.POV.NAHC?locations=IQ

رابعاً: اثر السياحة في ميزان المدفوعات.

تظهر مساهمة السياحة في ميزان المدفوعات ضمن بنود ميزان الخدمات، إذ يتضح حجم مساهمة السياحة في ميزان المدفوعات كونها مصدراً مهماً لكسب العملات الأجنبية نتيجة استضافة السياح القادمين ومن الممكن معرفة دور السياحة في ميزان المدفوعات عن طريق إجراء موازنة ما بين العائد من العملات الأجنبية بواسطة السياح الوافدين للسياحة ، وما تنفقه المنشآت السياحية من العملات الأجنبية لاستيراد مستلزمات الإنتاج المستخدمة، ففي حالة تفوق العائد من خلال الإيرادات السياحية ، يكون هناك فائض في العملات وينشأ الدور الايجابي، وفي حالة تفوق الإنفاق يكون هناك عجز وينشأ الدور السلبي، وتجدر الإشارة الى أن النشاط السياحي لا يقتصر على حركة انتقال السياح دوليا وما يرافقها من انفاق مباشر بواسطة السياح على السلع والخدمات السياحية، بل يتعدى ذلك إلى نشاط المنتجين أصحاب المشاريع السياحية وما يتطلب نشاطهم من انتقال للسلع الاستهلاكية والإنتاجية والقوى العاملة فضلا عن انتقال رؤوس الأموال عبر الحدود [1] .

ويمكن توضيح متابعة التطور في الميزان السياحي العراقي من خلال جدول (35) والشكل (20) إذ يتضح من خلاله ان الميزان السياحي في العراق قد سجل عجزاً دائماً في معظم سنوات البحث ويرد هذا العجز الى الاوضاع الاقتصادية والسياسية غير المستقرة التي مر بها العراق ، فضلاً عن الاهمال الواضح للقطاع السياحي والبنى التحتية المدمرة على الرغم من امتلاكه مقومات سياحية اكثر من الدول الاخرى في منطقة الشرق الاوسط مما يتطلب وقفة جادة بهذا الخصوص ، إذ شهد العجز في الميزان السياحي ارتفاعا واضحا خلال المدة المحصورة بين (2000- 2007) إذ ارتفع من (-7) مليون دولار عام 2000 ،الى (-150) مليون دولار عام 2007 نتيجة الحروب التي خاضها والظروف السياسية والاقتصادية والامنية غير المستقرة والتي اثرت بشكل مباشر على جميع الانشطة الاقتصادية ومن ضمنها القطاع السياحي ، أما في المدة (2008 -2010) شهدت ارتفاعاً في الايرادات مما انعكس بشكل ايجابي على ميزان المدفوعات واحدث فائضاً بلغ (54 ،211 ، 61) مليون دولار على التوالي ،نتيجة تحسن الوضع الامني والسياسي وزيادة اعداد السياح الوافدين وخاصة القادمين للسياحة الدينية في تلك المدة ، أما المدة المحصورة بين (2011 - 2019) إذ بلغت (-322) ، (-7332) مليون دولار على التوالي نتيجة الهجمات الارهابية التي شهدها العراق في عام 2014 وصعوبة توافد السائحين للداخل نتيجة عدم الاستقرار الامني والسياسي الذي ترك اثرا سلبيا على دخول السياح للعراق واصدار العديد من الدول قوائم تحذيرات لرعاياها للدخول والسفر الى العراق تحت اي ظرف كان ، ويتضح من هذا ان نمو السياحة في العراق مرتبط ارتباطا وثيقا

(1) فؤاد كريشان , اقتصاديات السياحة في الاردن : دراسة احصائية للفترة 1990-2011, مجلة الاقتصاد والاعمال العربية , جامعة الحسين بن طلال , الاردن , 2014 , ص42.

بالسياسات التي تضعها الدولة وبالأوضاع الامنية السائدة التي ساهمت في تعميق أزمة القطاع السياحي في العراق وكذلك الظروف التي تمر بالاقتصاد العالمي مما كان له اثر سلبي على حجم الايرادات وعلى الميزان السياحي وبالتالي تنعكس سلباً على ميزان المدفوعات .

الجدول (35)
تطور الميزان السياحي في العراق سنوات متفرقة مليون دولار

السنة	الايرادات السياحية	النفقات السياحية	الميزان السياحي
2000	2	9	7-
2001	15	31	16-
2002	45	26	19-
2005	186	627	441-
2006	170	526	356-
2007	555	705	150-
2008	867	813	54
2009	1432	1221	211
2010	1736	1675	61
2011	1557	1879	322-
2012	1640	2363	723-
2013	2188	3416	1228-
2014	2504	4394	1890-
2015	4076	7934	3858-
2016	2479	7647	5168-
2017	2959	8093	5134-
2018	1986	7855	5869-
2019	3593	10925	7332-

المصدر :منظمة التعاون الاسلامية ، السياحة الدولية في بلدان التعاون الاسلامي ، كتاب احصائيات دول الاعضاء ، سنوات متفرقة .

الشكل (20)
تطور الايرادات والنفقات في العراق للمدة (2000- 2019)

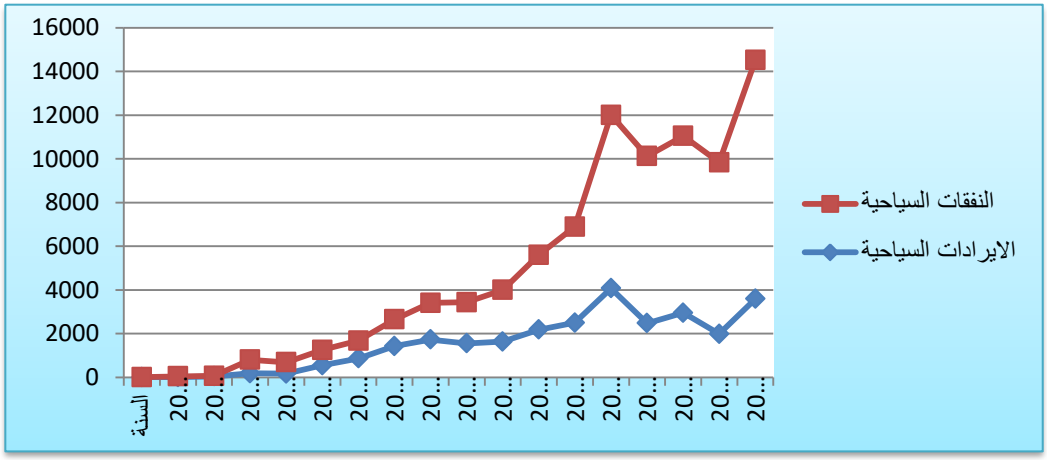

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (35)

رابعا: اثر السياحة في الحفاظ على البيئة العراقية .

تعد السياحة البيئية أداة فعالة لتحقيق الاستدامة البيئية وهي احد اهم انواع السياحة لما لها من تأثير في زيادة الدخل الوطني وابراز التراث الحضاري للبلد والمحافظة على معالمه الطبيعية ، ومن الركائز المهمة التي تستند عليها التنمية المستدامة [1]،كما أن إدراك الأهمية الاقتصادية للسياحة واثارها الايجابية على الأفراد والمجتمعات قد يزيد من الوعي بقيمة الموارد البيئية والثقافية خاصة في المناطق الغنية بالمناطق المحمية والمواقع الترفيهية والطبيعية التي تشكل أصولاً هاماً وعناصر أساسية في تنمية السياحة [2]. وتساعد السياحة ايضاً في زيادة وعي السكان المحليون بالقيمة الاقتصادية للمواقع الطبيعية مما يجعلهم فخورين بتراثهم وحريصين على حفظه وتتطلب السياحة المستدامة مزيداً من الدقة في حسابات المنافع والتكاليف الناجمة عن الأنشطة السياحية. لذا فقد تزايد اهتمام الدراسات العلمية التي ركزت على أهمية السياحة البيئية والتي أكدت جميعها على ضرورة الاهتمام بالقطاع السياحي والحفاظ على الموارد الطبيعية وانشاء وتطوير المواقع السياحية الصديقة للبيئة والتي من خلالها يمكن تحقيق التنمية السياحية المستدامة ويلاحظ ان الاستثمار بمختلف مصادره له تأثير في السياحة البيئية ، ويظهر هذا التأثير من خلال أهميته في تفعيل المقومات السياحية لتصل إلى حجم يتناسب مع مردودها الطبيعي والقائم فعلا ، فالإمكانات الطبيعية لها تأثيرها من ناحية الجذب السياحي كالخصائص المناخية الجو المعتدل والمشمس ، مع وجود بعض الموارد كالمياه السطحية (الأنهار) أو مياه جوفية أو معدنية والسطح المبسط ، وموقع حيوي فاعل (تاريخي أو ديني أو ثقافي) يسهم هو الآخر في رفد النشاط السياحي .

وفيما يخص العراق نجد ان المدن العراقية بصورة عامة تمتلك الاثار الطبيعية التي تمثل عدة حقب تاريخية تؤكد عراقتها وأصالتها اضف الى ذلك ما تمتلكه من موارد أضافت بيئة جمالية وخصائص طبيعية كالجبال والانهار والبحيرات . وعليه فإن استثمار تلك الإمكانات سيعكس بشكل ايجابي على تنمية السياحة فيها ولتحقيق هذا الامر يتطلب من الحكومات المحلية في كل محافظة من محافظات العراق ان تضع سياسات تخطيطية واضحة لإدخال الاستثمارات سواء المحلية منها أم العربية أم الأجنبية وتركزها في توفير الخدمات السياحية (الخدمات التي تقدمها الشركات السياحية مثل جلب السياح وإعداد البرامج السياحية وخدمات المصارف وتبديل العملة وخدمات الشرطة والأمن السياحي وخدمات الجوازات والجمارك والإرشاد السياحي)[3].

([1]) سوسن شاكر مجيد ، دافع السياحة البيئية في بعض المحافظات العراق والمعالجات ، متاح على الموقع https://mahwar.org

([2]) سيد فتحي احمد الخوالي ، تخطيط وتنمية السياحة المستدامة في الدول العربية ، جده مجلة جامعة الملك عبد العزيز ، مجلد (14) ، العدد (1)، 2000، ص25.

([3]) محمد توفيق عبد ، حسن كامل كريم ، حيدر سامي جبر, اهوار العراق , مطابع شركة نورس بغداد للطباعة , بغداد ، 2012،ص24.

وبناء عليه فإن استثمار الإمكانات البيئية في العراق لإقامة المشاريع السياحية سيسهم في جلب الاستثمارات وتوظيف رؤوس الأموال في قطاع السياحة ، لأنها صناعة مركبة تشتمل على خدمات الفندقة والخدمات الترفيهية والرياضية والمطاعم وملاعب الأطفال، الأمر الذي ينعكس على الحفاظ على البيئة وجماليتها وإدامتها وتنمية الإمكانات الطبيعية لتخلق لنا أماكن بيئية تمتلك القدرة على جذب السائح واستقراره النفسي. فضلا عن إلى ما توفره السياحة البيئية من مردودات اقتصادية والتي بلغت حوالي(431519) مليون دينار في عام 2019 وهذا يدلل على أن صناعة السياحة هي صناعة مربحة ذات مردودات اقتصادية تنعكس على رفاهية السكان.

من اهم الاماكن السياحية البيئية في العراق تلك الواردة في الجدول (36) والتي تتمثل بالعديد من المحميات الطبيعية التي تعد افضل الاماكن لممارسة السياحة البيئية .

جدول (36)

المحميات الطبيعية في العراق

ت	اسم المحمية	الموقع	المساحة	مميزات المحميات
1	محمية كصيبه	تقع في قضاء المدائن في أطراف العاصمة بغداد	(157) دونم	وتتضمن المحمية أشجار ونباتات عراقية، فضلا عن غزال الريم، وتم عملها لحفظ الأنواع والأصناف العراقية من خطر الانقراض.
2	محمية النجف	تقع غربي محافظة النجف	3000 دونم	وتعد من أكبر محميات العراق باشرت وزارة الزراعة بأنشائها عام 2013، لحماية الطيور والحيوانات النادرة والنباتات البرية المهددة بالانقراض، كما أنها ستسهم بالحد من التصحر ومقاومة العواصف الترابية. وتحتوي المحمية على (30) نعامة و(50) غزال من نوع الريم العراقي و(16.000) نوع من الأشجار والنباتات، فضلاً عن إنشاء بحيرة في المحمية بمساحة 7 دونم لجذب الطيور المهاجرة وخلق بيئة مناسبة لها للتكاثر
3	محمية الاهوار	الواقعة في جنوبي السهل الرسوبي العراقي	35–40 الف كيلو متر مربع	وافق اليونسكو في 17 يوليو تموز 2016 على وضع الأهوار ضمن لائحة التراث العالمي محمية طبيعية دولية فضلا عن المدن الأثرية القديمة الموجودة بالقرب منها مثل أور و إريدو و الوركاء، وهي عبارة عن مجموعة المسطحات

				المائية التي تغطي الاراضي المنخفضة الواقعة في جنوبي السهل الرسوبي العراقي، وتكون على شكل مثلث تقع ضمن مدن العمارة والناصرية والبصرة
4	محمية الريم	تقع قضاء علي الغربي في محافظة ميسان جنوب العراق	(500) دونماً مسيجة، وستضاف لها (2000) دونماً اخرى	تعد المحمية من المشاريع المهمة التي تهدف إلى زيادة أعداد الغزلان وحمايتها من الإنقراض، وهي من أكبر المحميات في العراق
5	محمية بحيرة ساوة	تقع محافظة المثنى قرب نهر الفرات	طولها 4.74 كم^2 وعرض 1.77 كم^2	تعد بحيرة ساوه موقعاً سياحياً وحيوياً فعّالاً ومشروعاً اقتصادياً مهماً، يندرج ضمن ما تبقى على قيد الحياة من المشاريع، ما يجعله مؤهلاً لأن يكون نقطة جذب استثمارية لمجموعة من الشركات المعنية للعمل في هذا المجال الحيوي (السياحة)، لتتحول البحيرة وسواها الى رافد جيد للاقتصاد الوطني وخزينة الدولة. تعد البحيرة واحدة من أكثر البحيرات الفريدة والطبيعية في العراق لأسباب أكثر من خصائصها العلاجية المزعومة، تحتوي على أنواع بيولوجية مهددة بالانقراض على مستوى عالمي. فضلا على احتوائها على الصوديوم والبوتاسيوم والكالسيوم والمغنيسيوم والكبريت والكلور والكربونات، وهي العناصر الأساسية التي تتكون منها مياه بحيرة ساوه .

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على الموقع :

https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AD%D9%85%D9%8A%D8%A7%D8%AA_%D9%81%D9%8A_%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82

ولكي يحقق العراق سياحة بيئية مستدامة فيجب ان يركز على الجوانب الاتية [1] :

1- الإدارة السليمة المستدامة لموارد المياه الصحراوية عن طريق صيانتها كما في دول الخليج عموما واستخدام تكنولوجيات جديدة لإنتاج المياه بتحلية مياه البحر واستخدام الطاقات المتجددة في ذلك كالطاقة الشمسية، وتدوير مياه الصرف بإعتبار إن بالإمكان توظيف المساحات الصحراوية في

[1])سعد خليل القريزي ،التخطيط للتنمية السياحية ، دار الكتب الوطنية ، ليبيا ، 2006، ص 223.

العراق إلى مناطق سياحية كإنشاء المحميات وتخصيص مناطق منها لمزاولة الصيد للطيور البرية من قبل السياح.

2- السياحة البيئية الصحراوية التي يمكن تطويرها عن طريق الاستفادة من القدرات الطبيعية المتعددة للصحراء في بعض الأنواع من السياحة الصحراوية التي كانت متوقفة من قبل على رحلات الصيد فقط، والآن تنوعت إلى (رحلات صيد وسياحة علاجية وركوب الخيل والتخييم ومراقبة الحيوانات والطيور ونباتات طبيعية والاستفادة منها في الدراسات العلمية الخاصة بحياة الحيوانات والنباتات) وقد نجحت العديد من الدول في ذلك مثل الأردن ومصر وتونس ودول الخليج في نشر مثل هكذا أنواع من السياحة.

3- الشروع بوضع خطط تنموية للسياحة البيئية من خلال ما يمتلكه العراق من أهوار ذات مناظر خلابة تمكنه من إقامة وإنشاء قرى سياحية تضم طراز بناء البيت الريفي لساكني مناطق الأهوار ، وكذلك تعرف السائح لعادات وتقاليد سكان الأهوار والتنزه في هذه المناطق ، والتشجيع على إقامة النشاطات الفلكلورية التي تحكي قصة حياة سكان الريف ، كمهرجانات الشعر الشعبي، الأمر الذي يبعث في نفوس السياح الاستمتاع والتعرف على تراث وتقاليد المجتمع الريفي ، ويتطلب هذا إهتمام من وزارة الثقافة في تقديم الدعم الكامل وتخصيص مقرات للقائمين بهذه النشاطات.

4- تبني استراتيجية عمل وتخصيص التمويل المالي لتوفير خدمات البنى التحتية للمناطق المناسبة للسياحة البيئية وتنشيطها كالطرق المعبدة والكهرباء والاتصالات وتوفير الماء الصافي في المرافق الخدمية في الأماكن السياحية.

المبحث الثالث

تحديات ومعوقات الاستثمار السياحي في العراق وسبل معالجتها .

اولاً : التحديات والمعوقات التي تواجه الاستثمار السياحي في العراق .

تعد السياحة احد الانشطة الاقتصادية التي تتمتع بأهمية كبيرة في العالم ، إذ تقوم عليها اقتصاديات الكثير من الدول والتي تنطلق من المكانة التي وصلت اليها السياحة باعتبارها صناعة قائمة بذاتها لها مدخلات ومخرجات ، كما ان المردود المادي لهذه الصناعة يتميز عن غيره من مردودات المرافق الانتاجية الاخرى ، بأنه مردود متفرع ومتشعب يتم الاستفادة منه في مختلف الانشطة سواء اقتصادية ، أم اجتماعية ، أم سياسية ، أم ثقافية [1] .

وفي صدد الحديث عن العراق يلاحظ انه على الرغم من امتلاكه العديد من الامكانات والمقومات السياحية منها الطبيعية والحضارية والدينية والثقافية وغيرها لقيام السياحة والتي تستطيع جعله من اهم الدول السياحية على مستوى الدول النامية ، إلا ان السياحة في العراق تعاني من الاهمال الحكومي ،ومن عدم توفر الظروف البيئية الجاذبة للاستثمارات السياحية وذلك بسبب الظروف الامنية والاقتصادية التي مر بها العراق بعد عام 2003 ،الامر الذي ادى الى تقليص دور القطاع السياحي في مجالات التنمية الاقتصادية .

ويواجه الاستثمار السياحي في العراق العديد من التحديات والعقبات التي اثرت سلبا فيه وكان ابرز هذه التحديات ضعف البنية التحتية والتشريعات الخاصة بتحفيز الاستثمارات الاجنبية و عدم وجود اسواق مالية متطورة يمكن ان تساعد على تداول الأوراق المالية والاستثمار فيها والتي تعد من اهم العوامل التي تطور العمل السياحي نظرا لتشابك العلاقات بينها ، وتكون هذه الاستثمارات أما بشكل مباشر من خلال الاستثمار في الفنادق الممتازة، او المدن الأثرية والقرى والمطاعم والمجمعات السياحية، أو تكون بشكل غير مباشر من خلال الاستثمار في القطاعات المكملة للقطاع السياحي مثل قطاع الصناعة، او القطاع الزراعي او القطاع الصحي او قطاع الخدمات العامة في الدولة ، وعلى الرغم من ان هذه التحديات والمعوقات متنوعة ومتباينة من محافظة الى اخرى لكنها ادت لتراجع صناعة وانتاج السياحة في العراق والتي يمكن ايجازها بالنقاط الآتية [2]:

([1]) ابتهال فاجيك تكلان ، افاق النشاط السياحي في العراق للنهوض بالاقتصاد العراقي ، متاح على الرابط http://baytalhikma.iq

([2]) حاتم غائب سعيد، صناعة وانتاج السياحة في العراق دراسة قانونية، مجلة كلية التراث الجامعة، العدد الثاني والثلاثون، 2011،ص 384

1 - المعوقات الاقتصادية : إن تعدد المعوقات الاقتصادية وكثرتها زاد من تردد المستثمرين المحليين والأجانب في اقتحام السوق العراقي على اعتبار أن حجم هذه المعوقات يفوق المحفزات المقدمة من طرف المشرع في هذا المجال ، فقد أثر قطاع المحروقات على جميع القطاعات وبالأخص القطاع السياحي، إذ أن ارتفاع سعر النفط وامتلاك العراق الاحتياطي من العملة الصعبة جعل من العراق ان يسلك منهجا صناعيا وتجاريا يسهم بالدرجة الأولى بالقطاع النفطي مهمشا بذلك القطاع السياحي والقطاعات الاخرى ، وان العمل على تشجيع وجلب الاستثمارات السياحية والاهتمام الجدي في توفير الأمن للمناطق السياحية والسياح أو المستثمرين في المجال السياحي يعد امراً مهماً لتحقيق التنمية المستدامة ومن ابرز المعوقات الاقتصادية التي تواجه الاستثمار السياحي هي كالاتي :-

ا- **المعوقات التي تتعلق بالقطاع الخاص وحقوق الملكية**: هناك مجموعة من المعوقات والتحديات التي تحول دون تنظيم وتطوير عمل القطاع الخاص السياحي وجذب المستثمر الخاص المحلي للاستثمار السياحي على الرغم من امتلاك العراق لثروات وموارد سياحية متنوعة تجعله جاذبا لفرص استثمارية ومن هذه المعوقات الافتقار الى استراتيجية واقعية وواضحة للتنمية السياحية في العراق على الرغم من كل المحاولات التي عملت على تبنيها وزارة السياحة ولكنها ليست على اسس علمية وواقعية مدروسة وعزل القطاع الخاص للمشاركة فيها ([1]) ، اضافة الى المشاكل والمصاعب في البنية التحتية الاساسية والتي تحد من قدرات المستثمر الخاص ورغبته بتوجيه مدخراته ورؤوس امواله نحو الاستثمار في مناطق الجذب السياحي الجديدة والمراد تنميتها، وضعف التخصيصات المالية المخصصة للاستثمار السياحي في خطط التنمية الوطنية ، اضافة الى ضعف دور الجهاز المصرفي في التمويل وتقديم التسهيلات الائتمانية للمستثمرين من القطاع الخاص في المشاريع السياحية كما ان القطاع العام قد هيمن على معظم الاستثمارات الكبيرة ولم يسمح للقطاع الخاص في الاستثمار لإيجاد شركة حقيقية ترتقي بالمشاريع الى مستوى الانجاز المناسب وبالجودة المطلوبة لتعدد ادوار الاشراف عليها ، ويعد هذا أحد التحديات التي تواجه القطاع الخاص ، اضف الى ذلك تهميش دوره في التنمية السياحية واضمحلال الثقة في عمله نتيجة لعدم وضوح القوانين الخاصة بتنظيم عمل هذا القطاع .

([1])عبدالرزاق حمد حسين ، دور الاستثمار الأجنبي في التنمية الاقتصادية ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، الأردن عمان الطبعة الأولى، 2014 ، ص 174.

ب-عدم الاستقرار الاقتصادي: يعتبر عامل الاستقرار الاقتصادي في العراق مهم جداً في استقطاب الاستثمارات السياحية الأجنبية ولا يتسنى له ذلك إلا إذا كان اقتصاد الدولة المرغوب الاستثمار فيها من طرف المستثمرين مستقرا، ويظهر عدم الاستقرار الاقتصادي في الحالات الاتية ([1]):

(1)التضخم: يعتبر التضخم أحد كوابح الاستقرار الاقتصادي كونه يؤثر سلباً على العملية الاستثمارية السياحية من خلال:

- يؤدي التضخم إلى نفور المستثمر الأجنبي وتحويل رؤوس الأموال للخارج.
- يؤثر التضخم سلبا على ميزان المدفوعات الوطني، ويؤدي إلى زيادة الواردات من السلع والخدمات.
- يؤدي التضخم إلى تقليص الصادرات لاسيما انه يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج ومن ثم ارتفاع أسعار السلع والخدمات الوطنية.

(2) تخفيض العملة الوطنية: وذلك بمعنى تخفيض قيمة الوحدة النقدية المقررة بالوحدات الأجنبية، وهذا ما سيؤدي بالضرورة إلى تخفيض سعر صرف العملة الوطنية في مواجهة العملات الأخرى وانخفاض قوتها الشرائية في الخارج، ومن أسباب لجوء الدولة لتخفيض قيمة عملتها الوطنية ما يلي:

- معالجة اختلالات ميزان المدفوعات الوطني بتقييد الواردات وتشجيع الصادرات.
- معالجة مشكلة البطالة في الاقتصاد الوطني من خلال التوسيع في الصناعات الوطنية بهدف الزيادة في التصدير ومن ثم الزيادة في التوسع في توفير مناصب شغل جديدة.

2- معوقات مالية : إن الاستثمار السياحي يتطلب موارد مالية ضخمة حتى يقوم بعملية إنشاء المرافق والمؤسسات السياحية الأساسية، كما أن مشروع الاستثمار السياحي يحتاج على الأقل إلى مدة 3 سنوات من تاريخ الاستغلال حتى يتمكن من تحقيق المردودية؛ حتى أنه لا يصل إلى تحقيقها على أرض الواقع إلا بعد مدة قد تصل إلى (8) سنوات، وهذا ما يتطلب تكيف الاستثمار المصرفي مع هذه الخصوصية عن طريق القيام بمنتجات مالية خاصة بالقطاع السياحي في معدلات الفائدة وإمكانية تأجيل الدفع.

وبسبب تدني مستوى المؤسسات المالية العراقية وعدم فعالية السوق المالي في العراق وسيطرة المصارف الحكومية على القطاع المالي في العراق والتي هي عادةً تكون ذات طبيعة تجارية تقوم بمنح قروض عادية لكل القطاعات ولا تأخذ بعين الاعتبار خصوصية القطاع السياحي مما انعكس على مستوى الاستثمار في هذا القطاع وادى الى عزوف المستثمرين عن الاستثمار في هذا القطاع ، كما أن القروض التي تمنح تكون قصيرة أو متوسطة الأجل لا تتماشى وطبيعة الاستثمار السياحي ، اضف الى ذلك ان النشاط السياحي يعد

([1]) هالة عبدلي ، دور الاستثمار السياحي في تحقيق التنمية المستدامة التحديات والمعوقات ، مجلة البحوث والدراسات التجارية ، العدد (4)، 2018 ، ص253.

نشاطا موسمياً و درجة المخاطرة فيه تختلف من موسم لأخر ، لذا يتطلب توفير بيئة مالية ومصرفية ملائمة للاستثمار السياحي سواء كان اجنبياً ام محلياً يكون للقطاع الخاص دور فعال ومؤثر ، ووجود سوق مالية ذات فعالية تزيد من الاكتتاب والمشاركة برؤوس أموال المؤسسات السياحية والمخاطرة يشترك فيها عدة شركاء.

3- المعوقات التنظيمية : يتخبط الاستثمار السياحي في العديد من المعوقات المتعلقة بانتشار البيروقراطية وكثرة الاجراءات الادارية ، وفضلا عن الفساد الإداري، وافتقار الدولة الى استراتيجية واضحة المعالم حول السياحة وافاق تطورها بما يحدد الطريق نحو تحقيق التطور في هذا القطاع وبما يتلائم مع حجم الامكانات الموجودة.

4- ضعف البنية التحتية: تأخذ عملية التنمية السياحية بعين الاعتبار تنمية كافة القطاعات الأخرى للمساهمة في إنجاح العملية الاستثمارية السياحية، إذ أن ضعف البنية التحتية أثر سلبا على القطاع السياحي وعلى المستثمرين عن طريق زيادة التكاليف ولا مجال للمقارنة بين الاستثمار في طرقات سليمة ومطارات مجهزة بأحدث التقنيات واجراءات سريعة مع بيئة استثمارية تفتقر للعديد من العوامل المشجعة للاستثمار السياحي، ويلاحظ ان مناطق التوسع السياحي لم تكتمل تهيئتها بسبب عدم وجود بنية تحتية مناسبة تتلاءم مع حجم الامكانات المتوفرة بسبب ضعف الخدمات وخاصة في المرافق الاساسية كالطرق والكهرباء والاتصالات والصرف الصحي [1]، اضف الى ذلك ارتفاع تكلفة النقل ، وعروض السفر معدودة مقارنة بدول الجوار ، ونوعية الخدمات التي هي دون المستوى المطلوب، مع نقص الخطوط المباشرة الرابطة بين الدول المصدرة للسياح كلها امور تؤثر على قرارات السائح في تحديد الوجهة السياحية .

5 - معوقات سياسية وأمنية: ان تغير نظام الحكم بعد عام 2003 ، وما تبعه من اعادة بناء المؤسسات الامنية والتجاذبات السياسية في المدة التي تلت ذلك العام ، تعد من العوامل التي تؤثر في فرص جذب وتوطين الاستثمار السياحي [2] ، وذلك لان استقرار الوضع السياسي شرط لازم لأي نشاط استثماري ، وعليه يكون غياب الامن والاستقرار وقد يؤدي الى عزوف بعض المستثمرين من ممارسة النشاط الاستثماري مما يؤثر على تدفق الاستثمارات ، هذا من جهة، ومن جهة اخرى يعد توفر الامان للسياح الوافدين وأحد المقومات الضرورية التي تسهم في جذب السياح عند قصد وجهة سياحية معينة فضلا عن المقومات الاخرى التي سبق ذكرها ، لذا فإن انعدام عنصر الامان في الوجهة السياحية المقصودة قد يلغي العديد من المقومات الاخرى ، وكما هو معروف فأن العراق قد شهد موجة من الاضطرابات والظروف

([1]) احمد جاسم التميمي، الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق: الواقع والتحديات ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، مجلد2 ،العدد(9) ، 2008 ، ص 213.

([2])علي عباس فاضل ، سرمد عباس جواد ، الاستثمار في المناطق الحرة في العراق الفرص والتحديات ، وزارة المالية ، الدائرة الاقتصادية ، بغداد ، 2011، ص30.

السياسية الصعبة خلال مدة البحث نتيجة لتعرضه للعديد من العمليات الإرهابية وعدم استتباب الامن بشكل مطلق في بعض المناطق التي تعد وجهات سياحيه سواء للسياحة الداخلية أم الخارجية كمدينة الموصل والانبار الامر الذي ادى الى تعثر دخول الاستثمارات والسياح الوافدين اليها مما انعكس على مؤشرات القطاع السياحي في صدارتها الاستثمار السياحي .

6 - **معوقات بيئية** :يعتبر التدهور البيئي أحد العوامل التي دفعت بالسياح خاصة الأجانب بالنفور من الاستثمار في العراق وامتناعهم عن زيارتها، وذلك نتيجة لنوعية الخدمات غير الجيدة المقدمة وغياب دور الرقابة القائمة على هذا القطاع واهمال المناطق الاثرية والدينية من خلال التقصير في اعمال الصيانة والترميم وإعادة البناء واجراء المزيد من أعمال التنقيب.

7 - **معوقات ثقافية :** على غرار باقي المعوقات توجد العديد من المشاكل التي تسببت في إنتاج ثقافة وطنية سلبية بالنسبة لممارسة الأنشطة السياحية في العراق ومن أهمها ما يلي[1]:

إ- ضعف مستوى الاحترافية: ان الاستثمار في راس المال البشري يعد واحداً من اهم اوجه الاستثمار ، لان انتاج الكوادر المتعلمة والمتدربة يعتبر اساساً لتوسيع الاستثمار المحلي والاجنبي ، ويلاحظ ان القطاع السياحي في العراق يعاني من ضعف التدريب والتأهيل للوصول الى المستوى الاحترافي للموظفين، وذلك بسبب نقص في مؤسسات التأهيل السياحي ، والبرامج التدريبية في المؤسسات التعليمية السياحية .

ب- إهمال دور الصناعة التقليدية في تنمية قطاع السياحة : إن السياسات المسؤولة عن تنمية قطاع السياحة لم تتول أهمية دور الصناعة التقليدية في تنمية الصناعة السياحية في العراق ، على عكس الكثير من الدول التي اعتبرت المنتج التقليدي أبرز العناصر المكونة للمنتج السياحي ، اضافة الى وجود مشاكل تسويقية عديدة عند الحرفيين ونقص في الوعي التسويقي ، فضلا عن ذلك نقص الإمكانيات المادية للقيام بعملية تنشيط المبيعات[2].

ج- ضعف الوعي السياحي و الثقافة السياحية: ويقصد بها امتلاك الفرد القدر الكافي من المعارف و المهارات و المفاهيم التي تمكنه من المفاهيم السياحية، وكذلك العمليات اللازمة للتخطيط و التنظيم و التعامل مع المؤسسات ،إذ ان العجز في تسويق وجهة السياحة في العراق يظهر من خلال ضعف الاتصال الداخلي والخارجي، وضعفٍ في التعامل بين مختلف القطاعات والشركات في مجال السياحة ، وانخفاض وتدني مستوى النظافة العامة في المدن والمناطق السياحية والاثرية وعدم كفاية المرافق العامة ونظم معالجة

([1]) مسعود مجيطنة،"معوقات عملية النهوض بالقطاع السياحي في الجزائر"، مجلة جديد الاقتصاد، العدد 06 ،كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03 ،الجزائر،2011 ،ص: 60.

([2]) سالم عبد الحسن رسن ، البيئة المناسبة لتفعيل الاستثمارات المحلية واستوطان الاستثمارات الاجنبية ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية ، العدد (8) ، 2007 ، ص160.

النفايات في اطار انخفاض الوعي السياحي ، وعدم وجود بيانات ومعلومات كافية بسبب غياب النظام الجيد للمعلومات والاحصاء السياحي .

ح- اختفاء بعض الاثار السياحية : ان القطاع السياحي في العراق يواجه تحديات كبيرة من اعمال النهب والسرقة والتخريب ابرزها اختفاء وتهديد منارة الحدباء في الموصل وطاق كسرى في المدائن وملوية سامراء فضلا عن التهديد الأمني المستمر للمواقع السياحية الدينية وضياع وفقدان العديد من القطع الأثرية المهمة وسرقة ما يقارب (15) الف قطعة اثرية والمخطوطات والوثائق المهمة من المتحف العراقي بعد عام 2003 .

خ. ضعف دور الاعلام والترويج السياحي : ويظهر ذلك من خلال غياب الأنشطة الإعلامية المشاركة في المؤتمرات والمعارض في الخارج وعدم التركيز على وضع خطة عمل مشتركة بين الأجهزة الخاصة بنشر الثقافة السياحية والأجهزة الأخرى من وسائل الإعلام سواء المسموعة، أم المرئية أم المكتوبة .

اضف الى ذلك ان العراق يعاني من ضعف وجود تكنولوجيا الإعلام والاتصال والمعلومات السياحية والنقص في المعطيات والاحصائيات المتعلقة بالسياحة وصعوبة التكيف مع تكنولوجيا الإعلام والاتصال في قطاع السياحة على الرغم من امتلاكه للمواقع الإلكترونية مثل موقع وزارة السياحة والاثار العراقية وموقع الهيئات التابعة لها والموقع التجاري.

8- ضعف طاقات الإيواء : وتعد من اهم المعوقات التي تواجه القطاع السياحي في العراق فطاقة الايواء تواجه العديد من المشاكل ومنها :

ا. العجز في طاقات الاستقبال.

ب نقص الهياكل الفندقية ذات الجودة والطعام.

ج. هياكل الإيواء باهضه الثمن بالنسبة للسياح المحليين.

9- تدني وضعف أداء الشركات السياحية : تشكل الشركات السياحية عصب العمل السياحي فبدون وجود شركات كبيرة تمتلك الخبرات الكافية في ميدان العمل السياحي لا يمكن ان يحقق نهضة حقيقية للسياحة في العراق، فعلى الرغم من وجود العديد من المقاصد السياحية فيه وتنوعها وما تتميز به من مقومات متعددة ، الا أن المنتج السياحي العراقي مازال بعيدا عن سوق السياحة والسفر العالمي وذلك بسبب ضعف كفاءة ادارة الشركات والوكالات السياحية من تقديم عروض تنافسية لإغراء السائح للقدوم الى العراق ، كما ان عملها اقتصر على تقديم عروض سياحية بسيطة ، ناهيك عن الدور الكلاسيكي الذي تقوم به في تنظيم

الرحلات فضلاً عن عدم التكيف مع الطرق العصرية للنشر الإلكتروني وعدم وجود برامج سياحية متميزة تسهم في اطالة اقامة السياح في البلد ومن شان ذلك كله أن يؤدي الى عدم قدوم السياح الوافدين الى العراق.

ثانياً: سبل تفعيل الاستثمار السياحي في العراق .

في ظل الاوضاع والمشاكل التي يعاني منها قطاع السياحة في العراق لابد من وضع بعض المقترحات للنهوض بواقع هذا القطاع واستثمار مقوماته وهذا ما سيؤدي إلى المساهمة في تنمية الاقتصاد الوطني من خلال زيادة جلب العملة الصعبة ورفع نسبة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي السياحي، ومن أهم الأليات أو السياسات المقترحة لتنمية السياحة في العراق هي كالاتي [1]:

1- تعزيز دور القطاع الخاص في التنمية السياحية : العمل على فسح المجال امام القطاع الخاص كي يأخذ دوره في تحقيق التنمية السياحية من خلال تشجيع هذا القطاع على التوسع في إقامة وبناء منشآت الخدمات السياحية لزيادة الطاقة الايوائية للمنشآت السياحية الفندقية وبما يتناسب والطلب السياحي ، واعطاء القطاع الخاص الفرصة في انجاز بعض مشاريع البنية الاساسية للبلد كالمطارات والطرق وإقامة الملاعب والمناطق الخضراء ، واظهار دوره كشريكاً في وضع خطة الترويج والتنشيط السياحي ومتابعة تنفيذها والاسهام في تحويلها الى ارض الواقع [2]. والعمل على تقديم القروض المريحة وبفوائد منخفضة للمستثمرين في القطاع الخاص من أجل النهوض بمستوى العرض السياحي في العراق ، والاستفادة من تجارب القطاع الخاص في الدول السياحية في إطار تنمية الموارد البشرية السياحية لضمان مخرجات مطابقة للمعايير الدولية وخاصة في مجال استثمار الطاقات البشرية المتخصصة سياحيا هذا من جانب ، ومن جانب اخر التشجيع على اقامة شراكة مع القطاع الخاص وطرح اسهم مشاريع سياحية مقترحة في سوق العراق للأوراق المالية ، لاسيما ان الحكومة تمتلك مساحات كبيرة من الاراضي القابلة للاستثمار السياحي [3] . مع ضرورة اعتماد دراسات جدوى اقتصادية قبل الشروع بقيام اي مشروع سياحي دون ترك المجال للمستثمر باختيار نوع المشروع بهدف تنويع المنتوج السياحي في العراق بما يتلائم مع متطلبات السياحة الحالية والمستقبلية ومشاركة وزارة السياحة والاثار بتحديد وتعيين الفرص الاستثمارية لدعم السياحة وتحفيز المستثمرين لاجتذاب رؤوس الاموال باتجاه منح الفرص المريحة من خلال توافر نظم معلومات دقيقة ومنتظمة للتعريف بفرص الاستثمار المتاحة في العراق وتوضيح مزايا كل فرصة ، كما

([1]) موفق حميد البناء ، الموقف السياحي في العراق وافاق التعاون مع الدول المجاورة العربية والاسلامية ، بحث مقدم الى هيئة السياحة العراقية ، 2008 ، ص18.

([2]) رؤوف محمد علي الانصاري ،السياحة في العراق ودورها في التنمية ،الجامعة المستنصرية ، اتحاد الناشرين العراقيين ، بغداد ، 2013 ، ص140

([3]) بيت الحكمة ، افاق النشاط السياحي للنهوض بالاقتصاد العراقي ، متاح على الرابط :
http://baytalhikma.a/News-Details.php?ID=s2

يفضل القيام بتشجيع وتحفيز القطاع الخاص نحو الاستثمار في المشاريع الصغيرة والمتوسطة والجديدة التي تتعلق بالنشاط السياحي في كافة مناطق ومحافظات العراق من خلال وضع آلية عمل وتنظيم وتمويل خاص بهذا النوع من المشاريع المفيدة اقتصاديا واجتماعيا للاقتصاد المحلي وللمدن والمناطق التي لم تصل اليها التنمية بشكل خاص مثل بناء المطاعم والفنادق ، وانشاء المراكز الترفيهية، واقامة المنتجعات السياحية من خلال إزالة كافة المعوقات التي تحول دون مشاركة هذه المشروعات ووضع الحلول المناسبة لها وتوفير الدعم وتقديم التسهيلات اللازمة والملائمة للمستثمرين المحليين والأجانب من أجل إشراكهم في عملية تطوير القطاع السياحي، والعمل على إنشاء شركات سياحية متخصصة عن طرق عقد اتفاقيات في هذا المجال ، وتهيئة مناطق سياحية مستقرة وآمنة في شمال ووسط وجنوب العراق ، و تطويرها من خلال فتح الابواب امام المستثمرين العراقيين والاجانب للاستثمار فيها وتقديم التسهيلات اللازمة لهم [1].

2- **تهيئة البيئة القانونية والتشريعية الملائمة للاستثمار السياحي** : تمثل الخطوة الأولى لتهيئة المناخ الناجح للاستثمار في تشريع القوانين ذات الاختصاص، ووضع الآليات الناجحة التي تحول المناخ الاستثماري من طارد الى جاذب. ويحتاج قانون الاستثمار العراقي إلى التعديل لجذب مشروعات الاستثمار، كما هو الحال في القانون المصري الذي منح الأرض بالمجان مع تخفيض في أسعار الطاقة ، وإعفاء من الضرائب لمدة (10) سنوات وينبغي تقدم حوافز خاصة للمشروعات الاستثمارية في قطاع السياحة تتمثل في خصم بنسبة ما من التكاليف الاستثمارية في المناطق السياحية الأكثر احتياجا للتنمية .

3- **اعادة القطع الاثرية المسروقة** : استمرار الجهود لإعادة الموروث الحضاري والاثري للبلد الذي هُرب عام 2003 ، وبالفعل فقد كانت هناك محاولات جادة من قبل الجهات المسؤولة عن القطاع السياحي في العراق بالتنسيق مع الدول المختلفة وتم اعادة اكثر من (117) الف قطعة اثرية خرجت من خلال السرقة العشوائية ، وكذلك خمسة الاف قطعة أثرية سرقت من المتحف العراقي ومازالت الجهود مستمرة لإعادة كل ما تم سرقته ، وهذا لم يحصل لولا تضافر الجهود المبذولة من قبل وزارة السياحة والاثار والحكومة على حد سواء [2].

4 - **اعادة هيكلة القطاع السياحي :** وذلك من خلال تشكيل جهة رقابية هدفها تشخيص الفساد المالي والاداري لمعالجة وتفادي الروتين في مؤسسات القطاع السياحي العام، مما يساعد على توفير مناخ ملائم

([1]) نسرين قاسم غالي ، مصدر سابق ، ص 142.

([2]) رؤوف محمد علي الانصاري ،السياحة في العراق دورها في التنمية والاعمار ،مصدر سابق ، ص141

ومحفز للاستثمار السياحي والتقييم المستمر لإداء المشاريع السياحية من قبل الجهات المتخصصة في وزارة السياحة لبيان مدى جدواها اقتصاديا واجتماعيا والتزامها بالعمل باطار خطط التنمية الوطنية [1] .

وقد تتطلب الهيكلية الاستفادة من الخبرات الدولية المتراكمة في القطاع السياحي والتي اصبح العراق متخلفاً عنها لعدة قرون بسبب العزلة الدولية عن العالم الخارجي نتيجة السياسات الخاطئة المتبعة في اغلب القطاعات الاستثمارية وذلك من خلال زج الكوادر السياحية المتخصصة للعمل في القطاع السياحي مع تسريح الكوادر القديمة غير المتخصصة في العمل السياحي وذلك باحتضان الكوادر المتخصصة بمهن السياحة والفندقة من الخريجين سواء من الكليات أم المعاهد السياحية كي نرتقي بالعمل السياحي.

5- **الاهتمام بالوضع الصحي والبيئي :** كما نعرف بانه لا فائدة من تطوير عناصر الجذب السياحي والمرافق السياحية كافة والوضع الصحي للبلد متخلف ومظاهر النظافة غير متوفرة ، فالسائح ينفر من هذه الحالة حتى وان كانت المرافق السياحية جميلة وذات مستوى مرموق ، وعليه من اجل النهوض بالواقع السياحي للبلد لابد من تطوير النظام الصحي من خلال نظام دقيق وصارم للرقابة الصحية على جميع المرافق الصحية والسياحية والمطاعم والفنادق وكل ما له علاقة بالنشاط السياحي والاهتمام بشبكات مياه الشرب والصرف الصحي والاهتمام بنظافة البيئة بشكل عام ، ورفع مستوى الخدمات التي تقدم في المؤسسات الصحية وتطويرها بما يتلاءم ورغبة السائح وبالشكل الذي يشعره بالاطمئنان صحيا وتحديد الجهات المسؤولة عن حماية البيئة الطبيعية وتنمية مواردها من خلال التنسيق بين وزارتي البيئة والسياحة للحفاظ على الموروث الحضاري لما تشكله الطبيعة من اهمية باعتبارها احد عناصر البيئة ووجوب حمايتها وتنميتها .

6- تطوير وسائل الامن السياحي: يتم عن طريق العمل على التقليل من الجرائم وتوفير الامن في المجتمع لان السياح بصورة عامة لا يفضلون الذهاب الى بلد ما لا تتوفر فيه اجراءات سلامة او لا يتوفر فيه الامن الداخلي ، من خلال العمل على تطوير وتحديث اجهزة الامن السياحي واشراك سكان البلد في تثبيت الامن السياحي [2].

7- **ضمان توفير وتقديم التسهيلات للخدمات السياحية** : عن طريق تسهيلات خدمات المعلومات السياحية وتسهيل خدمات الوكالات السياحية ، فضلا عن تسهيل اجراءات الحصول على سمة الدخول (الفيزا). وذلك من خلال تقليل القيود والاجراءات وتسهيلها لغرض الحصول على الفيزا السياحية وخاصة بالنسبة للسفرات السياحية المنظمة ([3])، وامكانية اصدار الفيزا السياحية عن طريق المراكز الحدودية البرية

([1]) حسن عبد الله حسن ، الخدمات السياحية في العراق واثرها على التنوع الاقتصاد العراقي ،جامعة الكوفة كلية الاداب ، مجلة البحوث الجغرافية ، العدد (28) ، 2017 ، ص281.

([2]) ماهر عبد العزيز , صناعة السياحة , زهران للنشر والتوزيع , عمان ,2013 ، ص205.

([3]) المصدر سابق نفسة ، ص206 .

والجوية والبحرية لان تعقيد وصعوبة اجراءات الحصول على الفيزا تؤدي السياح الى البحث عن بلد بديل اخر لا توجد لديه قيود او اجراءات صعبة للحصول على الفيزا .

8- **العمل على زيادة الموازنة المخصصة لوزارة السياحة والاثار :** يجب القول ان الميزانية المخصصة للوزارة في السنوات الماضية لم تكن بالمستوى المطلوب وكانت تشكو من العجز الكبير ، وكما نعرف ان السياحة هي الرديف الثاني للاقتصاد العراقي بعد النفط ، فلو أُعطي المجال الكافي لهذا القطاع لحقق المطلوب منه ، وعليه لابد للحكومة من اعادة النظر بالميزانية المخصصة لهذا القطاع الحيوي[1].

9- **اعادة تأهيل المشاريع السياحية** : وذلك من خلال ترميم وصيانة بعض المواقع الاثرية والمعالم التاريخية والمدن القديمة والعمل على انشاء بعض المشاريع السياحية فيها لإقامة العروض الفنية والندوات والمؤتمرات الثقافية ، والاهتمام بمستوى النظافة العامة في المدن والمناطق السياحية والاثرية وكفاية المرافق العامة ونظم معالجة النفايات من خلال زيادة الوعي السياحي كالاهتمام بالمصايف في الشمال وأعاده تأهيل المدن والمجمعات والمنتزهات السياحية ، وكذلك احياء منطقة الاهوار في الجنوب ، مع الاهتمام بالاستثمار في المناطق الجديدة التي تخلو من الانشطة الاستثمارية[2].

10- **إصلاح القطاع المصرفي** وتطويره بما يتلاءم مع التطورات الحديثة التي يشهدها القطاع المصرفي على مستوى العالم، وانشاء المصارف السياحية المتخصصة على غرار المصارف الصناعية والتجارية والزراعية وغيرها .

11- **التعليم والتدريب السياحي :** ان تنمية الموارد البشرية في صناعة السياحة لها خصوصية معينة لان العمل في المجال السياحي والفندقي يحتاج الى مهارة وكفاءة عالية ، ومن هنا تبرز أهمية التعليم السياحي لتأمين كوادر مهنية متخصصة تلبي حاجة السوق السياحي لجميع الاختصاصات المتنوعة من خلال العمل على إقامة دورات لتطوير قدرات ومهارات العاملين في القطاع السياحي سواء كان داخل العراق أم خارجه ، وتطوير مناهج التعليم والتدريب السياحي بما يواكب متطلبات السياحة الحالية والعمل على إنشاء العديد من الكليات والمعاهد السياحية المتخصصة لغرض تلبية حاجة البلد من الكوادر المهنية خاصة بالقطاع السياحي .

12- **تنويع المنتج السياحي المعروض** عبر المناطق السياحية المختلفة بما يؤمن إقامة صناعة سياحية متطورة تقوم بدورها بتأمين ّ فرص عمل تشارك بمحاربة الفقر وتحد من البطالة.، وهذا يعتمد على تطوير

([1]) كاظم احمد البطاط ، محمد حسن علي ، تحليل دالة الاستثمار السياحي في محافظه كربلاء ، المؤتمر العالمي الثالث ، جامعة اهل البيت ، المجلد (1) ، العدد (4) ، 2006 ، ص321.

([2]) رعد العاني ، الوجيزة في الجغرافيا السياحية وسياحة المخيمات ، دار الحامد ، عمان ،ط1 ، 2005 ، ص46.

السياحة وادامة المنتجات السياحية الموجودة وابتكار منتجات سياحية جديدة تثير الرغبة بالسفر [1], وذلك عن طريق الترويج للاستثمار في السياحة البيئية والصحراوية وغيرها ، فضلا عن السياحة الدينية الامر الذي يسهم في جذب الوافدين لهذه الانواع من السياحة ويسهم من توفير فرص عمل وايرادات الضرائب والتعريفات الكمركية مما ينعكس ذلك ايجابياً على ايرادات الموازنة العامة للدولة العراقية.

13- **التعاون مع المنظمات والمؤسسات الدولية السياحية** والاستفادة من التجارب الدولية الناجحة في هذا المجال في نقل الخبرات والمعارف ، من أجل تطوير القطاع السياحي وفتح باب التعاون مع الدول الإسلامية والعربية من اجل تنسيق السياسات السياحية مع هذه الدول لغرض تحقيق تنمية سياحية في العراق مع عقد العديد من الاتفاقات مع الدول الرائدة في مجال الآثار والتراث والاستفادة من تجاربها من أجل تطوير السياحة الأثرية والثقافية وتنميتها.

14- **العمل على تطوير الإعلام السياحي** من خلال المشاركة في المؤتمرات والندوات وعقد مذكرات التفاهم والتعاون، والاستفادة من الخبرات الدولية والعالمية في مجال الإعلام السياحي، الأمر الذي يساهم في رفع كفاءة العاملين في مجال الإعلام السياحي ونشر الإعلانات في مختلف الصحف والمجلات العراقية والعربية والدولية والمواقع الالكترونية لإبراز المنتج السياحي وتحفيز السياح على زيارة العراق ، والعمل على نشر الوعي الثقافي لدى المواطنين بأهمية السياحة ، واستخدام الاعلام السياحي كأحد المصادر المساعدة في ذلك من خلال فتح مكاتب سياحية للترويج الاعلامي والسياحي داخل العراق وخارجه وخاصة في السفارات العراقية واصدار كراريس ونشرات سياحية واشرطة فيديو و (CD) عن المعالم السياحية والاثرية والدينية في العراق وبلغات عدة ، اضافة الى اصدار مجلة سياحية باللغتين العربية والانكليزية ولغات اخرى [2].

([1]) احمد حسن علي ، المصدر السابق ، ص25.

([2]) رؤوف محمد علي الانصاري ،السياحة في العراق دورها في التنمية والاعمار ،مصدر سابق ، ص142

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات والتوصيات :

اولاً : الاستنتاجات .

١- إن الاستثمار السياحي يتكون من سلسلة متداخلة من العمليات المركبة التي تحدد اوجه ومجالات الانفاق والتمويل الاستثماري التي تهدف الى تطوير وتحسين مكونات المنتج السياحي ليلائم الطلب المتوقع عليه .

٢- ان الاستثمار بشكل عام وفي قطاع السياحة بشكل خاص يتسم بالحساسية اتجاه الاحداث العالمية الاقتصادية والسياسية والامنية كما انها تعد من اهم محدداته .

٣- ان كل من الجزائر وماليزيا والعراق تزخر بالعديد من المقومات السياحية التي تجعل منها بلدان مستقطبة للسياح من جميع انحاء العالم ، الا انه وعلى الرغم من توفر هذه المقومات في البلدان المذكورة ، يلاحظ ان التجربتين الجزائرية والعراقية لم تحقق الكفاءة المتوقعة منها في هذا المجال على عكس التجربة الماليزية التي استطاعت بالتخطيط والتسويق والاعلام السياحي ان تجذب السياح اليها بقوة

٤- من خلال تحليل التطور في مؤشرات القطاع السياحي في البلدان المختارة اتضح ان :

أ- ان مؤشر حجم الاستثمار السياحي في الجزائر قد تراوح بين الارتفاع تارة والانخفاض تارة اخرى ، وبشكل عام يمكن القول ان حجم هذه الاستثمارات سواء المحلية منها أم الاجنبية كانت ضئيلة ولا تتناسب مع حجم الامكانات والمقومات المتوفرة فيها ، وبشكل عام يمكن القول بأن قيامها تفوق حجم الاستثمارات المخصصة لقطاع السياحة الجزائري ، وقد نتج ذلك عن السياسات الوطنية التي اتبعتها ماليزيا في جذب الاستثمارات المحلية والاجنبية في قطاع السياحة من خلال تشجيع انشاء مناطق الاستثمار السياحي وتنمية السياحة الذكية والترويج للسياحة المستدامة .

ب- ان مؤشر عدد السياح الوافدين الى الجزائر هو الاخر قد تراوح بين الارتفاع والانخفاض ويعود ذلك الى ظهور وجهات سياحية تنافسية اما فيما يخص الايرادات السياحية فإنه على الرغم من تزايدها خلال مدة الدراسة لكنها لا ترتقي لمستوى الطموح الذي ترغب به الجزائر .

في حين يلاحظ ان مؤشر عدد السياح الوافدين في ماليزيا قد اتسم بالارتفاع بشكل عام وذلك بسبب المؤهلات السياحية الكبيرة التي تمتلكها والتعامل الحسن مما جعلها وجهة سياحية جذابة للسائحين .

ت- أما بالنسبة لمؤشر الطاقة الايوائية الذي يعبر عن قدرة العرض السياحي لاستيعاب الوافدين للسياحة ، ويلاحظ ان الجزائر على الرغم من انها قد سجلت تزايدا مستمراً في عدد الفنادق والاسرة الا انها لم ترتقي الى المستوى الذي يسمح لها بالمنافسة سواء محليا أم دوليا ، اما فيما يخص ليالي المبيت فهي الاخرى وعلى الرغم من تزايد اعدادها خلال مدة الدراسة ، الا ان معظمها في فنادق غير مصنفة مما يترتب عليه ضعف الايرادات السياحية بسبب استقطابها لذوي الدخول المتوسطة والمخفضة .

في حين نجد ان هذا المؤشر قد سجل ارتفاع مستمراً خلال سنوات الدراسة في ماليزيا من خلال تزايد اعداد الفنادق والغرف وقد نتج ذلك عن زيادة الاستثمارات الموجهة نحو هذا القطاع لاستيعاب الاعداد المتزايدة من السياح الوافدين الى ماليزيا .

٥- أما بالنسبة لتأثير الاستثمار السياحي على مؤشرات التنمية المستدامة التي تم دراستها يلاحظ :

أ- ان مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الاجمالي تختلف بحسب حجم واهمية هذا القطاع وما مخصص له من استثمارات من دولة الى اخرى ، إذ نجد انه على الرغم من الارتفاع التدريجي لحجم مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر الا انها شكلت نسب ضئيلة ومحدودة ، في حين ان نصيب الفرد من الناتج قد تراوح بين الارتفاع والانخفاض مما يدل على التأثير المحدود للقطاع السياحي في الناتج الاجمالي ونصيب الفرد من الناتج .

أما في ماليزيا فيلاحظ ان هذا المؤشر قد سجل ارتفاعاً في قيمته ونسبة المساهمة المباشرة للسياحة يحتل مرتبة متقدمة في تكوين الناتج وقد انعكس ذلك على نصيب الفرد من الناتج اذ سجل هو الاخر ارتفاعاً مما يدل على وجود علاقة طردية بين الايرادات السياحية والناتج المحلي الاجمالي والتي تصب في زيادة نصيب الفرد من الناتج .

ب- بالنسبة لتأثير الاستثمارات في القطاع السياحي على توظيف وتشغيل الايدي العاملة في هذا القطاع ، فيلاحظ ان هذا القطاع قد شهد تطوراً ملحوظاً في توظيف الايدي العاملة خلال مدة الدراسة في الجزائر، الا ان نسبة المساهمة المباشرة والاجمالية في التوظيف حققت نسباً ضئيلة و على الرغم من ذلك فقد اسهمت في خفض معدلات البطالة والفقر ، في حين نجد ان هذا المؤشر قد سجل ارتفاعاً في ماليزيا بحيث احتلت المرتبة (٢٥) في العالم في مجال التوظيف في السياحة و اسهمت في الحفاظ على معدلات فقر وبطالة منخفضة فيها الامر الذي يدل على وجود علاقة عكسية بين التوظيف في السياحة ومعدلات الفقر والبطالة .

ت- يلاحظ من خلال مؤشر الميزان السياحي وانعكاساته على ميزان المدفوعات ، ان الجزائر قد سجلت عجزاً في هذا المؤشر وهذا ناتج عن ارتفاع نسبة النفقات السياحية على الايرادات السياحية مما يعكس السياسة التجارية للجزائر نحو التركيز على القطاع المحروقات على حساب بقية القطاعات في حين سجلت ماليزيا فائضاً في الميزان السياحي الامر الذي انعكس بشكل ايجابي على ميزان المدفوعات مما يعكس السياسة المتبعة من قبل الحكومة الماليزية في تنويع الايرادات .

ث- ان العلاقة ما بين السياحة والبيئة هي علاقة تكاملية ، فالبيئة بحد ذاتها منتج سياحي ، لذلك فإن الاستثمار السياحي يسهم في حماية البيئة والمحافظة عليها ، ومن خلال تجربة الجزائر يلاحظ انها تمتلك العديد من المحميات والحظائر الوطنية المتنوعة والتي تمثل الاساس في السياحة البيئية ، وقد سجلت العديد منها ضمن التراث العالمي المحمي دولياً لما تملكه من نظام بيئي مميز توجد فيه كائنات حية وتنوع في الغطاء النباتي والمناخ ، أما ماليزيا فتعد من الدول الاثنتي عشرة في العالم المتنوعة بيولوجيا ، وتعتبر من الدول المتنوعة من حيث الانظمة البيئية مما جعلها ترشح من قبل منظمة السياحة العالمية من بين (٣٨) بلداً كأفضل الوجهات السياحة الناشئة في العالم.

وبشكل عام يمكن القول ان تجربة ماليزيا واحدة من التجارب الرائدة في تطوير القطاع السياحي، وكان للاستثمار السياحي دور وتأثير كبير على مؤشرات التنمية المستدامة مقارنة بتجربة الجزائر

٦- أما فيما يخص العراق فيلاحظ انه على الرغم من ارتفاع حجم الاستثمار في القطاع السياحي بشكل عام في العديد من سنوات الدراسة الا انها لا ترقى الى تحقيق الطموح في تنمية الاقتصاد الوطني، أما اعداد السياح الوافدين الى العراق والايرادات السياحية على الرغم من تسجيلها ارتفاعاً في السنوات قيد الدراسة، الا ان هذه الزيادة لا تعود للتحسن في مستوى النشاط السياحي وانما نتيجة الزيادة في عدد الوافدين للسياحة الدينية ، كما يلاحظ ان ضعف طاقة الايواء السياحي في العراق وعدم ملائمتها لزيادة الطلب السياحي على الرغم من انها قد سجلت بشكل عام ارتفاعا في مؤشراتها خلال المدة قيد الدراسة .

٧- سجل القطاع السياحي في العراق نسبة مساهمة ضعيفة في الناتج المحلي الاجمالي وبالتالي في نصيب الفرد منه، في حين يلاحظ ان نسب مساهمته في التوظيف على الرغم من تزايدها خلال مدة الدراسة

واسهامه في خفض نسب الفقر والبطالة ، الا انها لا ترقى الى المستوى المطلوب اسوة ببقية الدول ، أما فيما الميزان السياحي فقد سجل بشكل عام عجزا في معظم سنوات الدراسة وقد نتج ذلك عن زيادة النفقات عن الايرادات السياحية مما انعكس سلبا على ميزان المدفوعات مما يدل على التأثير المحدود للاستثمار السياحي في هذه المؤشرات .

٨- يعكس نشاط السياحة الدينية فقط التجاهل الحاصل لأنواع أخرى من السياحة، فلو وجه الاستثمار الحكومي والخاص في الأنواع الأخرى من السياحة فإنه ممكن ان يجذب ملايين من السياح الوافدين من داخل العراق وخارجه ويسهم في تحقيق نسبة جيدة من الإيرادات للموازنة العامة للدولة العراقية. وغني عن القول ما سيوفره هذا القطاع من فرص عمل وحركة اقتصادية وزيادة في ايرادات الضرائب، والتعريفات الجمركية.

ثانياً : التوصيات

اضافة الى ما ورد من معالجات ومقترحات في المبحث الثالث من الفصل الثالث خرجت الرسالة بعدة توصيات من شأنها ان تسهم بالنهوض بواقع القطاع السياحي في العراق وهي كالاتي :

١- اهم توصية يجب ان تتصدر قائمة التوصيات هي إعادة تصنيف قطاعات الاقتصاد الوطني العراقي ، والتعامل مع القطاع السياحي على انه قطاعٌ مستقلٌ منفردٌ تابعٌ للقطاع الرئيس الخدمي، وضرورة قيام وزارة التخطيط والتعاون الانمائي بأجهزتها المختلفة بتطبيق تعليمات الامم المتحدة رقم (٤) لسنة ٢٠٠٩ بضرورة ادراج انشطة وكالات السفر والسياحة ضمن انشطة القطاع السياحي الاخرى لأنها تعد جزءاً لا يتجزأ من النشاط السياحي وتساهم في تكوين الدخل السياحي ولها دور فعال في تسويق الخدمات السياحية .

٢- اصلاح واقع الاستثمار في الاقتصاد العراقي واعتماد سياسات تنويع مصادر الدخل والثروة هو السبيل الامثل للتنمية المنشودة وذلك لان الاستثمارات والمشاريع السياحية هي جزءٌ من هذا الإصلاح وضرورة لتطوير البنى التحتية وتأهيل المعالم الحضارية والأثرية و الساحات والمناطق الخضراء وتطوير طاقات الايواء والعرض الفندقي لكل مدينة من خلال رفع طاقتها الاستيعابية المختلفة بعدد الغرف والاسرة والخدمات التي تقدمها .

٣- تطوير القطاع السياحي وتوفير التخصيصات المالية اللازمة ضمن الموازنات السنوية للدولة وتفعيل دور وزارة السياحة والآثار وكذلك هيأة السياحة للنهوض بواقع القطاع السياحي واعمار وتأهيل المواقع السياحية في محافظات ومناطق العراق المختلفة , فضلاً عن تعزيز الاستقلالية المهنية للقطاع السياحي وإزالة التعارض في الصلاحيات بين مختلف الأطراف والجهات ذات العلاقة بالشأن السياحي.

٤- اعطاء دور للقطاع الخاص في تطوير الأنشطة السياحية مع وجود دور للدولة في هذا المجال لتعزيز جميع أنواع الاستثمارات السياحية العامة والمختلطة والخاصة من خلال الاستفادة من أساليب وآليات الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص باعتبارها حلاً تنمويا للاستفادة من إمكانات الدولة وإمكانات القطاع الخاص في زيادة استثماراتهِ في المشاريع السياحية ، وانشاء مجلس أعلى للسياحة من الجهات الحكومية المعنيّة بشؤون السياحة والقطاع الخاص يأخذ على عاتقه التخطيط ورسم السياسات للأنشطة السياحية في اطار سياسات اقتصادية جديدة من شأنها أن تعطي للاستثمارات السياحية الأهمية التي تستحقها في ضوء ما يمتلكهُ العراق من موارد ومقوّمات سياحية .

٥- تشجيع تجربة القطاع المختلط في سوق العراق للأوراق المالية من خلال مبادرة الدولة للشراكة مع القطاع الخاص في طرح اسهم ومشاريع سياحية مقترحة في سوق العراق للأوراق المالية ، والاستفادة من المساحات الكبيرة من الاراضي القابلة للاستثمار السياحي التي تمتلكها الحكومة ، بالإضافة الى تشجيع تجربة الشركات المساهمة الرواد في مجال الاستثمار السياحي لطرح اسهم هذه الشركات في سوق العراق للأوراق .

٦- ضرورة الأخذ بمبدأ التخطيط السياحي لتحقق التكامل في التنمية بين كافة القطاعات، والتطابق والتوافق بين الطلب السياحي والمنتج السياحي المقدم، وأيضاً تحقيق أكبر قدر ممكن من المكاسب الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة، وتأمين عمليات التحديث والتطوير للمناطق السياحية، والتوسع وإيجاد مناطق سياحية جديدة تتلائم مع تغير وتطور عمليات التنمية السياحية، إلى جانب ذلك العمل على التنسيق بين مختلف الاجهزة المسؤولة عن السياحة ، كون تطوير هذا القطاع لا يقع على عاتق وزارة السياحة فقط بل يتم من خلال دعم عدة وزارات كالداخلية والنقل والصناعة

والمالية وغيرها من الوزارات التي لها الدور الكبير في تنشيط حركة السياحة في البلد ، لذا لابد من وجود تنسيق بين هذه الوزارات ويعد من الضرورات اللازمة لتنفيذ استراتيجية التنمية السياحية .

٧- ضرورة الاطلاع والتعرف على التجارب العالمية الناجحة في النهوض وتطوير القطاع السياحي وخاصة التجربة الماليزية والاقتداء بها ومواكبة التطور الحاصل في الدول السياحية للاستفادة من النتائج المتحققة بما يخدم القطاع السياحي .

٨- تأمين الملاكات المدربة سياحيا من خلال انشاء العديد من الكليات السياحية المتخصصة في الجامعات ودعم المعاهد والمدارس السياحية الموجودة لغرض تخريج موارد بشرية فنية مؤهلة كي تستطيع منافسة الدول الاقليمية المجاورة التي لها حصة في السوق السياحي في منطقة الشرق الاوسط مع ضرورة تفعيل دور السياحة في استيعاب المزيد من العاملين من خلال تفعيل الاستثمار السياحي وخلق فرص عمل والقضاء على البطالة .

٩- العمل على ازالة العراقيل التي تقف امام الاستثمار السياحي في العراق ومنها :

أ- الاهتمام بمنظومة البنى التحتية بصورة عامة مع التركيز على تلك التي تخدم قطاع السياحة.

ب- العمل على تسهيل وتشجيع انشاء مصارف حكومية او اهلية قادرة على تلبية متطلبات المستثمرين في القطاع السياحي.

ت- العمل على تنمية الصناعات التقليدية والحرفية فهي تمثل التراث وتعكس صورة حقيقية عن حاضر البلد وثقافته بأعتبار ان السياحة والصناعة التقليدية تشكلان نشاطا متكاملا، بالإضافة إلى القيام بتقديمها للزبائن على المستوى المحلي والعالمي من خلال الأنشطة التسويقية والترويجية اللازمة والتي من الممكن ان تمارس دورا مهما في تطوير هذا القطاع .

ث- العمل على إنشاء قاعدة معلومات وبيانات وإحصائيات متطورة عن الاستثمارات السياحية في العراق ،وتكون على درجة عالية من الحداثة و تندرج ضمنها كافة الأنشطة السياحية لتصبح بذلك دعامة أخرى لتسويق وجهة العراق السياحية.

ج- يحتاج العراق إلى تطبيق نظام (النافذة الواحدة) الخاص بمنح التراخيص للمستثمرين تفادياً لسقوط المستثمر في دوامة البيروقراطية والمساواة بين المستثمرين ومنح حوافز الاستثمار للمناطق الفقيرة. ويكون عمل هذا النظام من خلال قيام مؤسسات الدولة بوضع موظفٍ عن كل مؤسسة، ويكون موجوداً بمقر مركز الاستثمار ليؤدي عملية التنسيق بين مؤسسة الاستثمار ومؤسسته التي يعمل لحسابها، والغاية من تأسيس ذلك المركز القضاء على قضيتي البيروقراطية والفساد الإداري اللتين تشكلان أهم عوائق الاستثمار.

١٠- ضرورة العمل على توجيه الاستثمارات بين الأنواع المختلفة من السياحة وشتى المجالات السياحية طالما يكون لها جدوى اقتصادية . وليس فقط التركيز على تنمية السياحة الدينية .

١١- اعتماد كافة السبل الكفيلة بتفعيل دور السياحة في ميزان المدفوعات وبشكل طردي ، وهذا يتطلب :

أ- تفعيل سياحة الاستضافة ، ويتم ذلك من خلال المسوق السياحي .

ب- تطوير السياحة الداخلية للحد من سفر المواطن العراقي الى الخارج .

ت- تطوير المنتجات الوطنية من سلع نهائية وسلع وسيطة ومواد اولية للحد من استيرادها من الخارج وبالتالي تخفيض الميل الحدي للاستيراد السياحي .

ث- تطور المنتوج السياحي وكسب رضا السياح الاجانب من اجل اطالة مدة بقائهم في العراق وزيادة معدلات انفاقهم اليومي .

ج- التركيز على العامل الامني لما له من تأثير كبير في التنمية السياحية ، وتوفير الامن والامان سواء كان للمستثمرين أم العاملين أم السياح المحليين والاجانب .

١٢- العمل على إعطاء وسائل الإعلام دوراً أساسياً في الترويج للاستثمار السياحي ونقل المعلومات الكافية للمستثمرين لتسهيل فرص الاستثمار السياحي في العراق ، من خلال إقامة المؤتمرات والمعارض المحلية والدولية للتعريف بالمناطق السياحية والعمق التاريخي لحضارة وادي الرافدين ، إذ يعد مجال التسويق والدعاية والاعلان في غاية الاهمية لكونه يسهم في تعزيز التنافسية وتطوير القدرات بعد ثورة الاتصالات والمعلومات، وذلك لان السائح اليوم اصبح يبحث عن خصوصية كل مدينة وخاصة التي تتعلق بالسياحة الدينية والتاريخية، فلكل مرقد ديني خصوصية بالإضافة إلى الموقع الجغرافية والمناخ والمقومات والفضاءات والنسيج العمراني للمدينة.

المصادر

المصادر:

اولاً : القرآن الكريم

- سورة الرعد ، الأية (17) .

ثانياً : الكتب العربية

1- ابراهيم ، وفاء زكي, دور السياحة في التنمية الاجتماعية دراسة تقويمية للقرى السياحية ، مصر ،2006.

2- ابو حجر ، امنه ، الجغرافية السياحية ، دار اسامة للنشر والتوزيع ، الطبعة الاولى ،عمان ، الاردن ،2011.

3- ابو رمان اسعد حمادي ، الربوه ابي سعيد ، التسوق السياحي والفندقي ، الحامد للنشر والتوزيع ، الطبعة الاولى ، عمان ، 2000 .

4- ابو قحف ،عبد السلام ، صناعة السياحة في مصر الاثار الاقتصادية والاجتماعية والمشكلات والمعوقات والتخطيط الاستراتيجي ، المكتب العربي الحديث ،1986.

5- احمد ، منال شوقي عبد المعطى، دراسة في مدخل علم السياحة ، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر ،الطبعة الثانية ، مصر ، 2014.

6- اسماعيل ،محمد صادق ، التجربة الماليزية ، مهاتير محمد والصحوة الاقتصادية ، العربي للنشر والتوزيع ، الطبعة الاولى ، القاهرة ، ،2014.

7- الانصاري ، رؤوف محمد علي، السياحة في العراق ودورها في التنمية والاعمار ، طبعة ثانية ،بغداد ،2013.

8- البريدي ، عبدالله بن عبد الرحمن ، التنمية المستدامة مدخل متكاملي بمفاهيم الاستدامة وتطبيقاتها ، طبعة الاولى ، دار العبيكان ، المملكة العربية السعودية ، 2015

9- البغدادي ، محمد عبد الرزاق، جغرافية العراق السياحية ، دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل ،1991.

10- البناء ،محمد ،اقتصاديات السياحة ،الطبعة الاولى، القاهرة ،1998.

11- حجاب ، محمد منير، الاعلام السياحي ، دار الفجر للنشر والتوزيع ، طبعة الاولى ،عمان ، 2002.

12- حسن ، محسن ، السياحة الدينية في العراق الواقع والمأمول دراسة وصفية ، مركز البيان للدراسات والتخطيط ، بغداد ،2018.

13- الدباغ ،اسماعيل ، شبر ،الهام خضير ،مدخل متكامل في الاستثمار السياحي والتمويل ، اثراء للنشر والتوزيع ،طبعة اولى ،عمان ،2013.

14- الراوي ،عادل سعيد ،مبادئ السياحة ، الطبعة الاولى ، عمان ،2011.
15- السامرائي ، هناء عبد الغفار ، الاستثمار الاجنبي المباشر والتجارة الدولية الصين انموذجا و دار الحكمة ، بغداد ،2002
16- سرمد ،كوكب ،التمويل الدولي ،مدخل في الهياكل والعمليات والادوات ، جامعة الموصل ،الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة ،2002.
17- السيد، ريهام يسري ، اسس صناعة السياحة ، دار المنهل للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان ، 2020.
18- الظاهر ، نعيم ،سراب الياس ،مبادئ السياحة ، طبعة ثانية ،دار المسيرة للنشر والتوزيع ، الاردن ،2007.
19- العاني ، رعد ، الوجيزة في الجغرافيا السياحية وسياحة المخيمات ، دار الحامد ، عمان ، طبعة 1 ، 2005.
20- عبد الوهاب ، نور عبد الرزاق، صناعة السياحة في ظل رؤية تنموية مستدامة تجارب دول مع اشارة خاصة للعراق ، مركز العراق للدراسات ، الطبعة الاولى ،2018.
21- العزيز ، ماهر عبد ، صناعة السياحة ، دار نهران للنشر ، عمان ،2008.
22- عساف ،بدر حميد ، تنمية الموارد السياحية ، دار الراعية للنشر والتوزيع ، عمان ، 2016
23- عساف، بدر حميد، الجغرافية السياحية ، دار الراية للنشر والتوزيع ، الاردن ، سنة 2016.
24- غنيم ،عثمان محمد ، نبيل ،سعد بنيتا ،التخطيط السياحي في سبيل تخطيط مكاني شامل ومتكامل ، طبعة اولى ،عمان ، 1999.
25- غنيم عثمان محمد ، ابو زيطة ماجد ، التنمية المستدامة : فلسفتها واساليب تخطيطها وادوات قياسها ، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، الاردن ، 2007 .
26- القريزي ،سعد خليل ، التخطيط للتنمية السياحية ، دار الكتب الوطنية ، ليبيا ، 2006.
27- ماكنتوش ، روبرت واخرون ،بانوراما الحياة السياحية ، ترجمة عطية محمد شحاته ، طبعة المجلس الاعلى للثقافة ،طبعة اولى ،القاهرة ،2002.
28- محمد، توفيق عبد ، حسن كامل كريم ، حيدر سامي جبر ،اهوار العراق ، مطابع شركة نورس بغداد للطباعة ، بغداد ،2012.
29- مصطفى يوسف كافي ,مدخل الى العلوم السياحية والفندقية ,دار حامد للنشر والتوزيع , الاردن ,2015.
30- مقابلة ،احمد محمود, صناعة السياحة , كنوز المعرفة , الاردن ,سنة 2007.
31- ملوخية ،احمد فوزي,التنمية السياحية , دار الفكر الجامعي ,الطبعة الاولى ,مصر ,2007.
32- هارون ،علي احمد ، اسس الجغرافية الاقتصادية ، دار الفكر العربي ،القاهرة ،2009.

33- يونس ،فضل احمد، الجغرافية السياحية ، لبنان ، دار النهضة للنشر ، 1993.

ثالثاً الرسائل والاطاريح

1- الامامي ، رفاه قاسم ، التنمية السياحية في العراق وارتباطها بالتنمية الاقتصادية ، رسالة ماجستير ، كلية الادارة والاقتصاد ، الأكاديمية العربية في الدنمارك ،2013.
2- بو سفيرة ، سفيان ، الجغرافيا السياحية في تحقيق الجذب السياحي في الجزائر ، رسالة ماجستير ، جامعة محمد الصديق بن يحيى –جيجل ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، 2019 - 2020 .
3- بوراوي ، ساعد ، تأثير الاستثمار الاجنبي على تنمية القطاع السياحي في بلدان المغرب العربي (الجزائر ، تونس ، المغرب) ، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ،2016-2017
4- زير ، ريان ، مساهمة التسويق السياحي في تطوير السياحة في الوطن العربي دراسة مقارنة الجزائر تونس الامارات ، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية ، جامعة محمد خيضر –بسكرة –كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، سنة 2017-2018 .

رابعاً : الدراسات والابحاث :

1- الاسدي ، بشرى محمد سامي ، النجم احمد عبد الكريم ، الاستثمار السياحي في العراق (محافظة النجف انموذجا) المقومات والتحديات ، مجلة مركز الدراسات الكوفة ،العدد 54، 2019.
2- اسماعيل ، أبراهيم ، مدياني ،محمد ، واقع ظاهرة الفقر في الجزائر والسياسات المتبعة لمكافحتها دراسة تحليليه للفتره(2000-2016)، مجلة الاقتصاد وادارة الاعمال ، مجلد (4)، عدد(1)،2020.
3- اسماعيل ، خالدة ، السياحة الدينية واثرها الاقتصادي في دعم التنمية في المحافظات القصد (النجف الاشرف وكربلاء المقدسة) ، بحث منشور من هيئة السياحة العراقية ،2010.
4- الانصاري ،رؤوف محمد علي ، السياحة في العراق ودورها في التنمية ، الجامعة المستنصرية ، اتحاد الناشرين العراقيين ، بغداد ،2013.
5- بداش، ابو بكر ، صناعة السياحة في الجزائر بين المؤهلات والسياسات رؤية استكشافية واحصائية ، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ، العدد (22) ، القاهرة ، 2014.
6- البطاط ، كاظم احمد ، الزويني محمد حسن علي ،تحليل دالة الاستثمار السياحي في محافظة كربلاء جامعة اهل البيت ، المؤتمر العلمي الثالث ، العدد (4) .
7- البطاط ، كاظم احمد ، محمد حسن علي ، تحليل دالة الاستثمار السياحي في محافظة كربلاء ، المؤتمر العالمي الثالث ، جامعة اهل البيت ، المجلد 1، العدد 4، 2006.
8- بلقيدوم ، صباح ، حياة مامن ،السياحة البيئية حلقة وصل بين الاستثمار السياحي والمجال البيئي لتحقيق التنمية المستدامة –نماذج عالمية وعربية متميزة من عالم السياحة البيئية ، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية ، العدد (9) ،2018.

9- البناء ، موفق حميد ، الموقف السياحي في العراق وافاق التعاون مع الدول المجاورة العربية والاسلامية ، بحث مقدم الى هيئة السياحة العراقية ،2008
10- بو دربالة ، رفيق ، وعبود زرقين ، دور القطاع السياحي في التنمية الاقتصادية دراسة تحليلية مقارنة بين الجزائر والاردن ، بحث منشور في مجلة جامعة ام البواقي ، الجزائر ،2017.
11- بو كثير، جبار ومناخ بسمة ، مكانة المحميات ضمن مقومات السياحة المستدامة مع الاشارة الى حالة الجزائر ، بحث منشور في مجلة اقتصاد المال والاعمال ، المجلد (2)، العدد (1)،2018.
12- جودة ، ندوه اهلال ، منتظر فاضل ، الفقر في العراق بين استراتيجية التخفيف واجندة التنمية المستدامة 2030 ، مجلة الطريق للتربية والعلوم الاجتماعية ، المجلد (6) ، العدد (6) ، 2019.
13- حسن ، عبدالله حسن ، الخدمات السياحية في العراق واثرها على التنوع الاقتصاد العراقي ، جامعة الكوفة كلية الاداب ، مجلة البحوث الجغرافية ، العدد 28، 2017.
14- حسن ،بسام عبد الهادي ،اكرام عبد العزيز عبد الوهاب ، الدور الاقتصادي للمناطق الاستثمارية وافاقها بالعراق ، رئاسة مجلس الوزراء ن الهيئة الوطنية للاستثمار ، بغداد ، 2009.
15- حسون ، لؤي عدنان ، التوزيع المكاني لمقومات السياحة الصحراوية في منطقة الهضبة الغربية في العراق عرض التجارب الدول المجاورة للهضبة الغربية في مجال السياحة الصحراوية ، مجلة الادب ، العدد (135) ،2020.
16- حسين ، كريم سالم ، قاسم جبار خلف ، تنمية القطاع السياحي في العراق المقومات ..التحديات المتطلبات ، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية ، المجلد الثامن عشر ،العدد واحد ،2016.
17- حسين ، منى يونس ، اسراء سعد فهد ،دور الاستثمار السياحي في تفعيل الشركة بين القطاع العام والخاص في العراق ، مجلة الادارة والاقتصاد ،المجلد (41)،العدد (114)، 2018.
18- حليمي .عبد القادر واخرون ، دور المحميات الطبيعية في التربية البيئية الجزائرية ، مجلة حوليات التاريخ والجغرافية ، عدد (2) ، 2008.
19- الحمادي ، علي مجيد ، دور السياحة في استدامة التنمية وتدعيم التشابك الاقتصادي في العراق ، مجلة العلوم الاقتصادية ، المجلد الثالث عشر ، العدد الخمسون ، جامعة البصرة ، العراق ،2018.
20- حملاوي ، حميد ، مراد صاولي, دور القطاع السياحي في تحقيق افاق التنمية الاقتصادية –دراسة تحليلية للاقتصاد الجزائري -,مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي الاول حول المقاولاتية ودورها في تطوير القطاع السياحي في الجزائر , يومي 8-9 نوفمبر 2015.
21- الخضر ، عبد الرزاق مولاي ، خالد بورصل ،متطلبات – تنمية القطاع السياحي في الاقتصاد الجزائري ، المجلة الجزائرية للتنمية ،جامعة قاصدي مرباح ،العدد (54) ،2016.
22- خليفي ، عيسى ، فرحات سميرة ، اثر الاستثمار السياحي على الساحة الداخلية في الجزائر ، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات الادارية والاقتصادية ، المجلد 2،العدد (6)، 2016.
23- الخوالي ، سيد فتحي احمد ، تخطيط وتنمية السياحة المستدامة في الدول العربية ، مجلة جامعة الملك عبد العزيز ، مجلد 14، العدد 1، جدة ، 2000.

24- الدين ، سيليني جمال ، واخرون ، مقومات وافاق النهوض بقطاع السياحة في الجزائر بناءا على مؤشرات الفترة الممتدة (2008-2018) ،بحث منشور في مجلة المنتدى للدراسات والابحاث الاقتصادية ، الجزائر ، المجلد (2) ،العدد (4)، 2019.

25- رسن ، سالم عبد الحسن ، البيئة المناسبة لتفعيل الاستثمارات المحلية واستقطاب الاستثمارات الاجنبية ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية ، العدد 8، 2007.

26- سعد ، فرج ، الاستثمار السياحي ودوره في تعزيز التنمية السياحية (دراسة حالة الدول العربية مع اشارة خاصة للعراق) ، جامعة واسط ، كلية الادارة والاقتصاد ، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية ، العدد 9، 2015.

27- سعد ،فاطمة فرج، الاستثمار السياحي ودوره في تعزيز التنمية السياحية ، دراسة حالة الدول العربية مع اشارة خاصة للعراق ،مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية ،جامعة واسط العدد19 ،2015.

28- سعيد ، حاتم غائب ، صناعة وانتاج السياحة في العراق دراسة قانونية ، مجلة كلية التراث الجامعة العدد (32)، 2022.

29- السيد مكاوي ، مصطفى احمد، الاستثمار السياحي في مصر والدول العربية الاهمية والتحديات ورؤية التطوير ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ،العدد 19، 2011.

30- السيدية ، موفق احمد ، وحلا سامي خضير ، الاستثمار الاجنبي واثره في البيئة الاقتصادية نظرة تقويمية لقانون الاستثمار العراقي ، مجلة الادارة والاقتصاد ، العدد 8، 2010

31- عباس ، خضير عباس , اثر النشاط السياحي في التنمية الاقتصادية العراقية , مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة , العدد 47, 2016.

32- عبد العظيم ، عادل ، تجارب دولية –تجربة ماليزيا المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، بحث منشوور ، 2011.

33- عبد الكريم ، بشير ، سراج وهيبه ، تحليل العلاقة بين توزيع الدخل، النمو والفقر في الدول العربية، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد(11)،بلا سنه.

34- عبدالله ، قيس رؤوف ، مثنى طه الحوري ، دور المصادر الطبيعية في نشوء وتطور السياحة ، مجلة الادارة والاقتصاد ، العدد 7، الجامعة المستنصرية ، بغداد ، 1982.

35- عدنان ، غانم ، المسيبلي ، لبنى حسين صالح دور الاستثمارات الاجنبية المباشرة في التنمية الاقتصادية (في الجمهورية اليمنية) –مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية , المجلد 19 , العدد الثاني ,دمشق ,2003.

36- عرقوب، خديجة ، مقومات نجاح السياحة الحلال في ماليزيا ، مجلة البشائر الاقتصادية ،2018 .

37- عساف ، نزار ذياب ، خالد روكان عواد ، الاستثمار الخاص في القطاع السياحي بين فلسفة الاقتصاد الشمولي والاقتصاد الحر العراق انموذجا ، مجلة الادارة والاقتصاد ، المجلد الثالث ، العدد 11، 2014.

38- العلجة ، مبطوش ، استراتيجية تنمية السياحة البيئية في الجزائر (دراسة حالة :المحميات الطبيعية) المجلة العربية لعلوم السياحة والضيافة والاثار ،المؤسسة العربية للتربية والعلوم والاداب ، عدد (4)

39- عماري ، حليمة ،واخرون ، دراسة تقييمية لواقع الاستثمار السياحي في الجزائر ، مجلة جديد الاقتصاد ،مجلد 16، العدد (1) ،2021.

40- عماري ، صليحة ، سعاد شعابية ، اسيا سعدون ، دراسة تقييمية لواقع الاستثمار السياحي في الجزائر ،مجلة جديد الاقتصاد ، المجلد (16) ، العدد (1) ،2021.

41- عماري ، مليحة ، واخرون ، دراسة تقييمية لواقع الاستثمار السياحي في الجزائر ، مجلة جديد الاقتصاد ، مجلد (6) ، العدد (1)، 2021.

42- عياد ،هشام، بن لشهب حمزه ، اثر النمو الاقتصادي وعدم اللامساواة على معدلات الفقر دراسة حالة الجزائر للمدة (1970-2013)، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية ، العدد(6)، 2016.

43- فاضل ،علي عباس ، سرمد عباس جواد ، الاستثمار في المناطق الحرة في العراق الفرص والتحديات ، وزارة المالية ، الدائرة الاقتصادية ، بغداد ،2011.

44- فهد ، اسراء سعد ، تأثير تقلبات اسعار النفط الخام في السوق العالمي على معدلات البطالة في العراق للمدة (1970 – 2020) ، الجامعة المستنصرية – كلية العلوم السياحية ، مجلة الادارة والاقتصاد ، العدد (129) ،2021.

45- قاضي، نجاة ، حنان بلال ، القطاع السياحي في الجزائر من خلال مؤشري الطاقة الفندقية والتدفقات السياحية (2000-2015) ، جامعة زبان عاشور ، مجلة الحقوق للعلوم الانسانية ، العدد 33 ، 2015.

46- القريشي ، زهير عباس ، علاء كريم مطلك ، دراسة مقومات الجذب السياحي والديني والاسلامي في مدينتي النجف الاشرف وكربلاء المقدسة ، مجلة الادارة والاقتصاد ، العدد (71) ، 2008.

47- كريشان ، فؤاد ، اقتصاديات السياحة في الاردن ، دراسة احصائية ، للفترة 1990 -2011 ، مجلة الاقتصاد والاعمال العربية ، جامعة الحسين بن طلال ، الاردن ، 2014.

48- مرسومي ، محمود حسين ، عودة ، سوسن جبار ، اثر الاستثمار الاجنبي المباشر في تنمية الصادرات في العراق للمدة (1990-2017) ،مجلة الكوت للاقتصاد والعلوم الادارية ، العدد 23 2020.

49- مسعود ، بن مويزة ، دور السياحة في تعزيز اهداف التنمية المستدامة فقا لتقارير منظمة السياحة العالمية اشارة لحالة الجزائر ، العدد (3) ، 2018.

50- مسعود مجيطنة ، معوقات عملية النهوض بالقطاع السياحي في الجزائر ، مجلة جديد الاقتصاد ، العدد 6،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ،2011.

51- مسعودي ، عبد الكريم ، الاستثمار السياحي كألية لتحقيق التنمية المحلية بالجماعات النحلية في الجزائر ،مجلة الاقتصاد وادارة الاعمال ،العدد (1)،2017.

52- مشفى ، غنية ضياء ، دور الاستثمار في انشاء القرى السياحية في المواقع السياحية المتنوعة مواقع مختارة ، مجلة الادارة والاقتصاد ، العدد 12 .

53- مشفى ، غنية ضياء ، عبد الحسين محمد العنبكي ، نماذج عقود الشراكة بين القطاعين في القطاع الياحي (دول العام والخاص مختارة) مع اشارة خاصة للعراق ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / المجلد 18،العدد 64 ،2020

54- المصري ، بلال محمد ، ابو مد الله سمير مصطفى، الهندسة الاقتصادية الماليزية في القضاء على الفقر والبطالة دروس مستفاده للاقتصاد الفلسطين ،مجلة بشائر الاقتصادية المجلد(3) ،العدد (3)، 2017.

55- مناجلية الهندبة ، الامكانيات والمقومات السياحية في الجزائر ، مجلة دراسات –وابحاث ، العدد (26) ، السنة التاسعة ، 2017.

56- مهلل ، عبد المالك ، واقع الفقر في الجزائر والعالم العربي : قراءه في بعض المؤشرات ، جامعة زيان بن عاشور ، مجلة الحقوق والعلوم الانسانيه –دراسات اقتصاديه ، 2020.

57- نبيل ، فيصل موسى ،اثر الاستثمار على التواصل الحضاري للمجتمع ،مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، العدد 36،2013.

58- نعيمي ، حكمة ، السياحة الحلال كتوجه حديث للسياح –الواقع والمتطلبات تجربة ماليزيا وتركيا ، مجلة دفاتر بوداكس ، مجلد 19 ،عدد (2) ،2020 .

خامساً : النشرات والتقارير:

1- الامم المتحدة ، تقرير التنمية البشرية للعام 2005 ،واشنطن ،منشورات برنامج الامم المتحدة الانمائي ،2005 .

2- بيانات وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، التقرير الاقتصادي السنوي، الجهاز المركزي للاحصاء وتكنلوجيا المعلومات ،2019.

3- ديوان الاحصاء الجزائري ، التقرير الاحصائي السنوي لسنوات مختلفة للمدة 2000-2019.

4- السياحة المستدامة : المساهمة في النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة ،اجتماع الخبراء بشأن مساهمة السياحة في التنمية المستدامة ، مذكرة قضايا من اعداد امانة الاونكتاد ،جنيف ،14-15 مارس 2013.

5- فريحة لينده واخرون ، الاستثمار السياحي في الجزائر بين المقومات والمعوقات ، الملتقى الدولي الرابع حول الاقتصاد السياحي وتدبير المقاولات السياحية ،المملكة المغربية جامعة سيري محمد بن عبدالله ،2018

6- محمد ، حاكم محسن، دور الاستثمار السياحي العربي والاجنبي في دعم الاقتصاد العراقي دراس تطبيقية في محافظة كربلاء ، جامعة اهل البيت ، المؤتمر العلمي السنوي الثالث لجامعة اهل البيت (ع) ، 2020.

7- مركز الابحاث الاحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الاسلامية، السياحة الدولية في البلدان الاعضاء بمنظمة المؤتمر الاسلامي (الافاق والتحديات)، ،ابحاث متعددة ،

8- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية ، الكويت ،1977.

9- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مسح الفنادق ومجمعات الايواء السياحي ، العراق ، 2019.

10- وزارة التخطيط ، اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة ، تقرير الطوعي الوطني الثاني للمتحقق من اهداف التنمية المستدامة ، العراق والعودة الى مسار التنموي ، 2021.
11- وزارة السياحة والآثار ،هيئة السياحة ، قسم التخطيط والمتابعة والدراسات ومديرية المرافق السياحية ، قسم الشركات السياحية المختلطة ، بغداد ،2016.

سادساً : المواقع الالكترونية.

1- تكلان ، ابتهال فاجيك ، افاق النشاط السياحي في العراق للنهوض بالاقتصاد العراقي ، متاح على الرابط http://baytalhikma.iq.
2- اطلس بيانات العالم ، السياحة ، احصائيات دولية وبيانات اقليمية وخرائط ، متاح على الرابط https://ar.knoema.com.
3- بلهادف ، رحمة كمال ، واخرون ، السياحة في الجزائر ما بين تنوع المقومات وضعف التسويق ، متاح على الرابط http://e-biblio-univ-mosta.dz.
4- بيانات وزارة السياحة والصناعات التقليدية : www.mtatf.gov.dz
5- بيت الحكمة ، افاق النشاط السياحي للنهوض بالاقتصاد العراقي ، متاح على الرابط http://baytalhikma.a/news-details.php?ID=s
6- مجيد ، سوسن شاكر ، دافع السياحة البيئية في بعض المحافظات العراق والمعالجات ، متاح على الموقع http://mahwar.org
7- السياحة والاثار ، دائرة التقييس والاحصاء ، 2017. 2011 .
8- مجلس السفر والسياحة العالمي ، متاح على الرابط:http://www.wttc.org
9- المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني، المملكة العربية السعودية ، سفر وسياحة (تسويق سياحي، على الموقع www.aliahmedali.com/pdf/library/064
10- هيئة ويكيبيديا، الموسوعة الحرة متوفرة على الموقع
11- https://data.albankaldawli.org/indicator/SI.POV.NAHC?locations=IQ
12- http://mytourismdata.tourism.gov.my/?page_id=348#!from=2000&to=2020
13- https://ar.tradingeconomics.com/iraq/unemployment-rate15
14- https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AD%D9%85%D9%8A%D8%A7%D8%AA_%D9%81%D9%8A_%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82
15- https://datacatalog.worldbank.org/dataset/world-development-indicator

سابعاً: المصادر الاجنبية.

1- Bhuiyan,M.A.H,siwar,C,ismail,S.M,isiam,R.&ehsan,d.(2011).potentials of Islamic tourism :Acase study of Malaysia on east coast economic region. Australian journal of basic and applied sciences 561333-1340
2- briquet- laugier ,le tourism durable dans les pays mediterraneens ;etat des lieux et nouveaux cadre d analyse ,communication pour le cinquieme

colloque international <energies ,changement climatiques et development durable hammamet (tunisie) ,15-17 juin 2009 2

3- david son ,rob ,tourism ,pitman publishing ,2ed ,coreat Britain ,1993

4- Department of Islamic development Malaysia Islamic toursm centre, ministry of tourism and culture Malaysia ,2015

5- European jouwnal of business and management , A review of tourism development in Malaysia ,aissa mosbah ,vol.6, no.5 ,2014 ,abd alkhuja Mohamed saleh

6- Francesca DiPiazza, Malaysia in pictures, twenty-first century books, 2006,p18.Swee-Hock Saw, -Bibliography of Malaysian demography, Institute of southeast Asian studies, 2015

7- Frederico neto ,sustainable tourism ,environmental protection and natural resource manafement : paradise on earth ? international colloquium on regional governance and sustainable development in tourism –driven economic ,mexico, 20-22 february 200 Jeane cherles

8- Kornelia marshall ,conservation tourism ,scitus Academics LLC, 2016

9- Mastura jaafar ,azizan marzuki ,shardy Abdullah ,rural tourism in Malaysia (penerbit USM) , penerbit USM, 2019

10- Merete lie ,ragnhild lund ,renegotiating local values :working women and foreign industry in Malaysia ,routledge ,2013

11- united nations ,world tourism organization ,economic review world tourism ,avdeidel generalism 95, spain ,Madrid , 1978

12- world tourism re commended my thological ,united nations frame work , paris , 2008

13- World travel and tourism council (WTTC), global travel &tourism in 2011: A year of challenge (London :2011

المستخلص

Abstract:

Tourism is one of the important economic sectors that can have a significant impact on the growth and economic development of any country in the world, and this results from its impact on the economic performance of many sectors of the national economy, whether directly or indirectly, because of the relationship it has with those sectors, and Therefore, in order to develop this sector, attention must be paid to tourism investment, which is represented in spending and investment financing, which seeks to improve the components of the tourism product to suit the expected demand for it in a manner that serves the goals of sustainable development through its economic, social and environmental effects. Thus, it can become an effective development alternative in the sample countries through its contribution to increasing national income and improving the balance of payments by adding more hard currencies.

The research aims to shed light on the relationship between tourism investment and some development indicators in the selected countries and what are the repercussions and effects it has on these sustainable indicators.

And a statement of the most important challenges and obstacles that stand in the way of tourism investment in Iraq and ways to activate it.

The most important results reached by the researcher, through the study and analysis of the indicators of the tourism sector, it was found that there is a direct relationship between investment in the tourism field and between (tourist revenues and the development of infrastructure, especially hotel and GDP, the development of the tourism balance, employment and manpower) and an inverse relationship between Investment in the tourism field and between poverty and unemployment rates in general. At the level of the selected countries, it is noted that there is a discrepancy in the percentages of achievement. In general, Malaysia had the largest share of achievement and in all the indicators that were studied, as it is one of the countries with advanced ranking in this As for Iraq and Algeria, and because of the political and economic conditions that these two countries are going through, The weakness of investment allocations directed to the tourism sector, as well as the weakness and limited infrastructure, so it was only observed that there was fluctuation in many of the indicators that were studied and thus not reaching the required level, especially in the percentages of its contribution to output and employment, as well as its contribution to the balance of payments despite their possession of many ingredients Tourism, which, if invested, will leave positive effects on the economy and contribute to achieving sustainable development.

The Republic of Iraq
Ministry of Higher Education and Scientific Research
Al-Qadisiyah University
factuly of Administration and Economics
Department of Economics

Investment in the tourism sector and its implications for some indicators of sustainable development - selected international experiences with reference to Iraq

A Thesis submitted

To the Council of the College of Administration and Economics / University of Al-Qadisiyah as aprtial fulfillments of the requirements for a master's degree in economic sciences

By

Helen Saad Daoud

Supervised by

Prof.Dr.Amel Asmar Zaboon

2022 A. D. **1444 A.H**